يحي بوعزيز



سياسة التسلط الاستعماري و الحركة الوطنية الجزائرية

1830-1954



ديوان المطبوعات الجامعية

الدكتور يحيى بوعزيز

سياسة التسلط الاستعماري

والحركة الوطنية الجزائرية

1830 - 1954



ديوان المطبوعات الجامعية

رقم النشر : 4.07.1396
رقم ر.د.م.ك.(I.S.B.N.) : 978.9961.0.1043.3
رقم الايداع القانوني : 2007/270

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم وتمهيد:

كانت هذه الدراسة في الأصل جزاء من كتاب كبير الحجم يمثل الجزء الثاني من كتابنا: الموجز في تاريخ الجزائر، الذي صدر الأول منه في أواخر عام 1965م: ثم فصلناها عنه بعد أن عدلنا فيه، وغيرنا عنوانه وصدر تحت اسم: "ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين" الذي صدر عام 1980م.

وبقيت هذه الدراسة مركونة عدة سنوات، بينما طلبة التاريخ في الجامعة بحاجة ماسة إليها خاصة طلبة السنة الثالثة من شهادة الليسانس الذين يدرسون تاريخ الجزائر في الفترة الممتدة من 1830 إلى 1954م.

ورغم أن كتابنا - ثورات الجزائر- المشار إليه قد سد جزءا من هذه الحاجة وذلك الفراغ من ناحية المقاومة المسلحة ضد الاستعمار الفرنسي إلا أن السياسة الاستعمارية والحركات الوطنية الجزائرية لم يعالجها ذلك الكتاب، والطلبة بحاجة ماسة إليها خاصة الفترة التي تمتد من مطلع القرن إلى1954م.

ولذلك أخرجنا هذه الدراسة بين الأوراق المركونة ونظمناها وأعددناها للطبع حتى تلبي الحاجة لطلاب وتكون دليلا في دروسهم وأبحاثهم، وهي تتكون من محورين وقسمين أساسيين، أولهما عن سياسة التسلط الاستعماري وثانيهما عن الحركات الوطنية الجزائرية حتى عام 1954، ولا يفوتني أن اشكر طالبنا المهذب ورحمان عبد الرحمن الذي هو وكاتبته الآنسة أمزيان عائشة جهدا كبيرا في ضرب هذا المخطوط على الآلة الراقنة.

فباسم الله وعونه أقدم هذه الدراسة المتواضعة لطلبتنا في الجامعات الجزائرية ولكل المهتمين بالبحث والدراسة، تحت عنوان: سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية من 1830 إلى 1954.

والله الموفق

القسم الأول

التسلط الاستعماري والسياسة الإستعمارية

فباسم الله وعونه أقدم هذه الدراسة المتواضعة لطلبتنا في الجامعات الجزائرية ولكل المهتمين بالبحث والدراسة، تحت عنوان: سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية من 1830 إلى 1954.

والله الموفق

السياسة الفرنسية بالجزائر
الإدارة والاستعمار
1847-1830

بعد أن احتلت الحملة الفرنسية مدينة الجزائر وما حولها في صيف عام 1830، اعتبر الضباط الفرنسيون هذه البلاد أرضا محتلة، وأخضعوها للحكم العسكري، ولكنهم واجهوا صعوبات جمة بسبب شدة المقاومة الشعبية فحاولوا أن يستعينوا ببعض الشخصيات الأهلية مثل حمدان بن عثمان خوجة، خلعوا عليهم ألقابا مختلفة مثل الآغا، والباشا آغا، والخليفة، ولكنهم فشلوا كما فشل مشروع كوزيل الهادف إلى تعيين أميرين تونسيين لحكم بايليك قسنطينة وبايلك وهران تحت حماية الضباط الفرنسيين(1) وذلك لأن أغلب الشخصيات الأهلية ذات النفوذ رفضت التعاون مع سلطة مسيحية أوربية محتلة، في حين عجزت الشخصيات التي قبلت التعاون معها، وهي قليلة، على إقناع الناس بالخضوع والطاعة لها.

ومنذ البداية تردد الفرنسيون بين إتباع سياسة الاحتلال الكامل والإدارة المباشرة، أو إتباع سياسة الاحتلال المحدود والإدارة غير المباشرة، ولكنهم مالوا في النهاية إلى الأسلوب الأول، وأخذوا يشجعون هجرة الأوروبيين إلى الجزائر والاستيلاء على الأراضي الزراعية والأملاك العقارية الواسعة لتلبية حاجاتهم.

ويعتبر كلوزيل أكثر الضباط الفرنسيين تحمسا لسياسة الاستعمار والاستيطان الأوروبي بالجزائر، لأنه عاش بعض الوقت في أمريكا الشمالية وشد هناك تجارب لأنجلو- سلكسون في عمليات الاستعمار، والتجهيز الاستيطان الأوربي، وتوهم أن تلك التجارب ستنجح في الجزائر كذلك، ولذلك أصدرت السلطات الإستعمارية يوم 8 سبتمبر 1830 أوامرها بالاستيلاء على أملاك الدولة التركية والأوقاف الإسلامية والأسر التركية، وفتحت بذلك الطريق لهجرة المستعمرين الأوروبيين إلى الجزائر، وأغرتهم بمختلف الوسائل، ولكن الاستيطان الحر لم ينجح بسبب حالة الحرب القائمة

في معظم أنحاء البلاد، وجهل المستوطنين الأوروبيين بطبيعة البلاد وأهلها، وبما تصلح، حتى إنهم ظنوا أن هذه البلاد تنتج محاصيل البلاد الاستوائية الحارة، وأصابتهم الدهشة فيما بعد عندما اكتشفوا أنها من بلدان البحر المتوسط، وإلى جانب هذا فان هؤلاء المستوطنين الأوائل كانوا شديدي الجشع، حريصين على الإثراء السريع والعودة إلى فرنسا وأوروبا بعد ذلك(2).

ولهذا السبب عملت السلطات الاستعمارية على تبني الاستعمار الرسمي والتوسع فيه، ودعمه بالإمكانيات اللازمة، فأخذت تهجر على نفقها الأوربيين من فرنسا وأوروبا إلى الجزائر وتقدم لم الأراضي والمعونات المادية والفنية حتى يستطيعوا أن يقوموا بأعمالهم الفلاحية ويتأقلموا بطبيعة البلاد ويثبتوا ويستقروا في أملاكهم ومزارعهم التي ملكت لم.

وحتى تحكم السلطان الاستعمارية قبضتها الاستعمارية على البلاد وتضفي طابع الشريعة على مخططاتها الاستعمارية أصدرت يوم 22 جويلية 1834 مرسوما نص على إلحاق الجزائر جزءا من التراب الفرنسي يديرها حاكم عام يتبع رأسا لوزير الحربية في باريس، ويساعده مجلس استشاري من كبار الشخصيات المدينة والعسكرية(3).

وعندما عين كلوزيل حاكما عاما عامي 1835 و1836 نشط في تطبيق سياسة الاستيطان الحر والرسمي، وصمم على تحويل سهل متيجة وقراه العمرانية إلى وطن حقيقي للمهاجرين الأوروبيين الوافدين من فرنسا وأوروبا وحضرت أفواج عديدة منهم من اسبانيا، وايطاليا، ومالطة، وجزر البليار، وسوسيرا، وباريس، ومرسيليا، أغلبهم من الصعاليك، والمنحرفين، وذوي السوابق، وشذا ذا الآفاق، وسيطروا على كل الأراضي والمباني، والقرى والغابات الساحلية بشكل فوضوي لا مثيل له بعد أن طردوا منها سكانها وأرغموهم على النزوح والهجرة تحت سمع وبصر كلوزيل، وأمثاله، من ضباط الاحتلال الفرنسي.

وقد شجع كلوزيل هذه العملية وتحمس لها، وانشأ قرية بوفاريك غرب مدينة الجزائر وأخذ يوزع الأراضي، والآلات والحيوانات مجانا على المستوطنين الأوروبيين الجدد تشجيعا لهم على الاستقرار والبقاء في أراضيهم واستثمارها واستغلالها(4) ومع ذلك لم تصادف هذه السياسة نجاحا كبيرا ولغاية عام 1839 لم يزد عدد المهاجرين الأوروبيين على 25 ألف شخص.

وصمم الجنرال بيجو على استعمار الجزائر بالبندقية والمحراث معا فأخذ يحول الضباط والجنود إلى فلاحين ومزارعين على أساس أن الجندي اقدر على الحياة الجماعية والدفاع على مزرعته إذا ما تعرضت للخطر، وإقطاعهم أراضي، وأقام حوالي سبعة قرى نموذجية للاستيطان على شكل مزارع جماعية، وأصدر عام1841 قرارا يقضي بالاستيلاء على أراضي الأهالي الثائرين ليستفيد منها المستوطنون الأوروبيون، ولكن هذه السياسة لم تنجح كذلك، فمن بين 800 جنديا وضابطا منحوا أراضي الاستيطان، لم يستقر منهم بالجزائر سوى 60 شخصا أما الباقي فقد عادوا إلى فرنسا بمجرد أن انتهوا من خدمتهم العسكرية، غير أن بيجو نجح في استقدام عدد لا بأس به من المهاجرين الألمان، والايطاليين، والإسبان، بفضل التسهيلات الكثيرة التي كان يقدمها لهم(5).

وفي 1845 أصدر أمرا بالاستيلاء على أراضي القبائل التي تعادي الفرنسيين وتؤيد الأمير عبد القادر وبموجبه استولت الإدارة الإستعمارية على حوالي نصف مليون هكتار في جهات كثيرة من البلاد(6). وفي العام الموالي 1846 أصدر أمرا آخر للاستيلاء على أراضي القبائل المشاعة، وتحويل ملاكها إلى عمال إجراء فيها، خاصة إذا ما عجزوا عن إثبات ملكياتهم بعقود تعود إلى ما قبل شهر جويلية 1830. وبما أن معظم أراضي القبائل مشاعة وجماعية وعقود الملكية بينهم نادرة لأن البيع والشراء، كان يتم عن طريق العرف، ومجالس الجماعات، فإن السلطات الاستعمارية تعمدت إصدار هذا الأمر والقرار حتى تتمكن من الاستيلاء على المزيد من آلاف الهكتارات(7) ويمكن تلخيص مشاريع بيجو الاستيطانية في الأمور التالية:

1 - مصادرة أراضي الأوقاف الإسلامية.
2 - مصادرة أراضي المخزن أو الدولة التركية الراحلة.
3 - وضع الحراسة القضائية والإدارية على أراضي الفارين والهاربين.
4 - تفتيت أراضي الأعراش وتوزيعها بواسطة قوانين ومراسيم.

وفيما بين أعوام 1842 - 1845 انشأ 35 قرية استيطانية وارتفع عدد المهاجرين الأوروبيين حتى وصل إلى 46180 ش

خصا، وابتكر عام 1844 أساليب جديدة انزع ملكيات الأهالي، واستولى بمقتضاها على 132 ألف هكتار أنشئت عليها 27 قرية استيطانية بمتيجة والساحل.

وعندما رحل بيجو من الجزائر في شهر سبتمبر 1847 خلف وراءه 109400 مستوطنا أوروبيا بينهم 15000 شخصا في المستوطنات الريفية الداخلية و47247 من أصل فرنسي، ينادون ويصيحون بضرورة إنهاء وصاية العسكريين عليهم وإلحاق الجزائر بفرنسا كما ينص على ذلك قانون ابريل 1845 والقوانين السابقة له(8).

السياسة الإدارية:

بعد حملة الاحتلال الفرنسي للجزائر عام 1830 ظهر اتجاهان فرنسيان: الاتجاه الأول يدعو إلى طرد الجزائريين بالجملة من أراضيهم وتمليكها للمهاجرين الأوروبيين في إطار سياسة إدماج الجزائر في فرنسا أرضا وشعبا.

وفي هذا الاتجاه جدب الفرنسيون أسلوبا من الإدارة سموه: السياسة العربية وأنشأوا وظيفة، آغا العرب، والمكتب العربي الذي إدارة في البداية الضابط لاموريسيير Lamorciere ثم أنشأوا مديرية الشؤون العربية واسندوا إدارتها إلى الضابط بيليسي دورينود Pellissier De Reynaud من عام 1837 إلى 1839، وقام الحاكم العام فالي Valee بتعيين ثمانية

زعماء من الأهالي لإدارة مقاطعة قسنطينة تحت سلطة الضباط الفرنسيين وخلع عليهم ألقابا متنوعة عام 1838 ومن ضمن هؤلاء: الخليفة بن بأحمد في الأوراس، وبلحملاوي في فرجيوة واحمد المقراني في مجانة، وبن قانة في بسكرة، وظهرت فكرة تقسيم الجزائر إلى منطقة مدينة مفتوحة للاستيطان الأوروبي، ومنطقة عسكرية تخضع للحكم العسكري، بسبب صعوبة الاستيطان الأوروبي فيها نظرا للظروف المناخية، والجغرافية بل وحتى البشرية.

وعندما عزل فالي، وعوض بالجنرال بيجو Bugeaud عام 1841 الذي استمر في منصبه حتى خريف عام 1847، حاول أن يقلد الضابط كلوزيل Clauzel ويطبق نظام إدارة المخزن والبايات الأتراك ولكن الضابط دوما Daumas مدير الشؤون العربية الجديدة، صرفه عن ذلك وأقنعه بتطبيق نظام الإدارة الذي وضعه الأمير عبد القادر والذي يقتضي بالتعاون مع زعماء الأهالي ونبلائهم المدنيين والعسكريين وإسناد وظائف كبيرة لهم تحت إشراف الضباط العسكريين الفرنسيين وذلك لونهم لهم تأثير كبير وواسع على جماهير الأهالي.

وبفضل هذا الاتجاه، وهذه السياسة، احتفظ فرنسيون في مقاطعتي: الجزائر ووهران، بنظام الأمير عبد القادر، واحتفظوا في مقاطعته قسنطينة بنظام الأتراك. وكانت مهمة القواد، والآغوات، وبالباشغوات، والخلفاء من الأهالي، المحافظة على طاعة السكان، وجباية الضرائب منهم، ومراقبة تحركاتهم.

وفي أول يوم من شهر فيفري 1844 صدر قرار إنشاء المكاتب العربية لتكون واسطة بين الفرنسيين وزعماء الأهالي على أن يرأسها الضباط الفرنسيون، ويساعدهم زعماء الأهالي والمترجمون الذين يحسنون العربية وطلب كل من بيجو، ودوما من هؤلاء الضباط أن يعملوا على تفتيت وتشتيت القيادات والزعامات الأهلية ذات السلطة والنفوذ والتأثير حتى لا تكون خطرا في المستقبل على السيادة الفرنسية، واعتبر هذا الاتجاه إحدى الركائز والدعامات الأساسية للسياسة الفرنسية في الجزائر.

وبمرور الزمن تحول هؤلاء الضباط والجنود، والمديرون، والمخبرون، والمراقبون، والقضاة، والمستشارون والفنيون في المكاتب العربية إلى الحكام الحقيقيين في الجزائر، وربطوا إليهم الأهالي بوسائل مختلفة فحقد عليهم المستوطنون الأوروبيون وشنوا ضدهم حملات من التشنيع تطفح بالحقد والكراهية امتد تأثيرها إلى فرنسا نفسها(9).

وفي شهر ابريل من عام 1845 صدر قرار يؤكد إلحاق الجزائر بفرنسا ويقسمها من الناحية الإدارية إلى ثلاثة مناطق:

1- منطقة مدينة تخضع للإدارة المدنية وتشمل المدن، والقرى الساحلية التي يكثر فيها العنصر الأوروبي.

2 - منطقة مزدوجة يقل فيها العنصر الأوروبي فيخضع الأوروبيون للحكم المدني، والأهالي للحكم العسكري.

3 - منطقة عسكرية ينعدم فيها العنصر الأوروبي تماما، وتشمل الهضاب العليا والصحراء، فيخضع فيها الأهالي للحكم العسكري الصرف وقسمت هذه المنطقة إلى ست وحدات إدارية على رأس كل منها ضابط فرنسي يساعده عدد من زعماء الأهالي بألقاب: الآغوات، والباشا أغوات، والقياد (جمع قايد) والمشايخ، وقد أكثروا فيها المكاتب العربية لتساعد الضباط على حكم الأهالي، وضبط سياستهم ومراقبتهم واستخلاص الضرائب منهم، والاستعلام عن أحوالهم وتحركاتهم(10).

السياسة الفرنسية بالجزائر
في عهد الجمهورية الثانية
1852 - 1848

بعد سقوط ملكية لويس فيليب، وقيام الجمهورية الفرنسية الثانية في مطلع عام 1848 صدر قرار في شهر مارس نص على أن الجزائر جزء من التراب الفرنسي وسمح للمستوطنين الأوروبيين بانتخاب مستشارين بلديين لهم بالجزائر فضغطوا على الإدارة الاستعمارية حتى قامت بإلغاء حق الأهالي في انتخاب نواب لهم في المجالس البلدية عام 1850 بدعوى عدم أهليتهم لذلك(11).

وتم تقسيم الجزائر بمقتضى القرار إلى منطقتين أساسيتين: الجزائر الشمالية وأخضعت للحكم المدني، وقسمت إلى ثلاث مقاطعات. والجزائر الجنوبية وأخضعت للحكم العسكري، وضباط المكاتب العربية، وربطت مصالح التعليم العام، والدين، والقضاء، والجمارك، والوزارات المختصة بباريس.

واهتمت الجمهورية الثانية بأمر التهجير والاستيطان الأوروبي، ووضعت خطة لتهجير مائتي ألف أوروبي إلى الجزائر في ظرف عشر سنوات خاصة المشاغبين وذوي السوابق، واعتمد مجلس النواب الفرنسي 50 مليون فرنك لتنفيذ المرحلة الأولى من الخطة على أمل إسكات أصوات العمال الذين فشلت الحكومة في إيجاد عمل لهم، رغم وعود الزعيم الاشتراكي لويس بلان Louis Blanc في الإكثار من المصانع الأهلية لاستيعاب أكبر عدد منهم. وشرعت في عملية التهجير بعد فشل العمال الساخطين في قبلها، وهجرت من باريس نفسها حوالي 15 ألف شخص من ضمن 20 ألف شخص مهاجر، ووطنتهم في 42 قرية استيطانية منها 12 في منطقة الجزائر و9 في منطقة وهران و8 في مقاطعة قسنطينة. وأقامت وحدة جمركية بين الجزائر وفرنسا لخدمة اقتصادهم(12).

ورغم أن عدد الذين هجرتهم هذه الجمهورية يقارب الثمانين ألفا من ضمن 131 ألف مستوطن أوروبي عام 1851 بينهم 66 ألفا من أصل فرنسي، إلا أن الذين اشتغلوا كفلاحين ومزارعين لم يزيدوا على ثلاثين ألفا، مات منهم ثلاثة آلاف، وعاد حوالي سبعة آلاف إلى فرنسا والسبب في عدم نجاحهم:

1 - كونهم عمالا وتجارا، لا يفهمون شيئا في أمور الفلاحة.
2 - عجزهم على التأقلم على حياة الريف والعمل الفلاحي.
3 - عجزهم على التعود على الحياة الجماعية في المزارع الجماعية الاشتراكية.
4 - عجز الحكومة عن توفير الإمكانيات التي وعدت بتقديمها لهم(13).

السياسة الفرنسية بالجزائر
في عهد الإمبراطور نابليون الثالث
1852 - 1870

أ - في عهد راندون (1852 - 1958):

عندما سقطت الجمهورية الفرنسية الثانية، خلفتها الإمبراطورية الثانية بزعامة الإمبراطور نابليون الثالث أوائل عان 1852 الذي تحكم في أقدار فرنسا والجزائر، فاستعاد العسكريون نفوذهم بالجزائر بزعامة الحاكم العام الجنرال راندون Randon الذي شجع حركة الاستيطان الأوروبي وبنى حوالي 56 قرية استيطانية خلال أعوام 1853 و1859 واستعمل مثل بيجو أسلوب مصادرة أملاك الأهالي، وتفتيت أراضي الأعراش المشاعة، وتحصل على 61363 هكتارا ما بين عامي 1851 و1861.

وقد اتسمت سياسة نابليون تجاه الجزائر خلال عهد الإمبراطورية بالتقلب، والاضطراب، وعدم الاستقرار على مبدأ وسياسة واحدة، فمن جهة حاول أن يرضي الأهالي الجزائريين بعدد من الإجراءات كما سنرى، ومن جهة أخرى شجع حركة الاستعمار الرسمي الرأسمالي عن طريق الشركات العقارية الرأسمالية الكبيرة التي أدت إلى فقدان الأهالي لمئات الآلاف من الهكتارات بواسطة الانتزاع القهرى، والمصادرة، والحيل القانونية المشبوهة.

ورغم انه سلك في بداية عهده سياسة الحد من التهجير والاستيطان الأوروبي، إلا أنه تراجع بعد ذلك وألغى معظم القرارات التي أصدرها بسبب ضغط المعارضة في فرنسا، والمستوطنين والعسكريين بالجزائر.

ففي يوم 26 ابريل 1851 صدر قانون يقضي بتنظيم عمليات تمليك الأراضي للأوروبيين، ويشترط فيمن تمنح له قطعة أرض من 20 إلى 150

هكتارا، أن يشارك بمبلغ مالي في استصلاحها، ولا تصبح ملكا لهم إلا بعد بعض مضي ثلاث سنوات على استقراره بها.

وبقي هذا القانون معمولا به حتى عام 1861، ثم اتجهت حكومة الإمبراطور إلى تشجيع الاستيطان الرأسمالي الواسع عن طريق الشركات الرأسمالية التي وعدت بإنشاء قري استيطانية كثيرة، لإعداد كبيرة من المهاجرين الأوروبيين الذين تتولى هي تهجيرهم من أوربا مقابل حصولها على أراضي وأملاك عقارية واسعة.

وقد حصلت 51 شركة رأسمالية متوسطة على 50 ألف هكتار في خلال عشر سنوات، وحصل المهاجرين الأوروبيون على حوالي 250 ألف هكتار، وارتفع عددهم في الأرياف والمناطق الداخلية إلى 189 ألف شخص(14).

وحصلت شركة جنيفوار السويسرية على 25 ألف هكتار في أحواز سطيف، عام 1858 وعلي 281 هكتار خلال عشر سنوات وهجرت إليها 956 مستوطنا أوروبيا، ثم تراجعت على أعمالها، وتخلت عن تعهداتها وطردت المستوطنين وعوضتهم بمستخدمين ومستأجرين من الأهالي لرخص أجورهم، وسهولة السيطرة عليهم، وكثرة أرباحها، وفوائدها من ذلك وحصلت الشركة العامة للهجرة ومقطع الحديد على 25 ألف هكتار عام1865.

وحصلت الشركة العامة الجزائرية عام 1865 على 100 ألف هكتار بإيجار فرنك واحد للهكتار وأغلبها (80 ألفا) في مقاطعة قسنطينة، وعندما أفلست حولت أملاكها إلى الشركة الجزائرية التي تنازلت الدولة مجانا على 70 ألف هكتار وحصلت عام 1867 على 170 ألف هكتار أخرى من أجود الأراضي في منطقة وادي زناتي تأمينا للقرض المالي الذي قدمته للسلطات الاستعمارية، ومبلغه 100 مليون فرنك.

وحصلت جمعية الغابات، وهي شركة، على 160 ألف هكتار من أراضي الغابات لتستغلها مدة 90 عاما، غير أنها باعت امتيازها هذا إلى

ثلاثين مستوطنا أوربيا، وبمقتضى هذه السياسة سيطرت الشركات الرأسمالية على حوالي 600 ألف هكتار. وسيطر المستوطنون على حوالي نصف مليون هكتار أخري. وسيطرت السلطات الإستعمارية على حوالي 200 ألف هكتار من أراضي الغابات وكان المفروض أن تعمل الشركات على استغلال الأراضي، وتهجير العناصر الأوروبية لتوطينها بالجزائر. ولكنها لم تقم بذلك، وفضلت استخدام الأهالي بأجور منخفضة وبأعداد كبيرة، لتوفير المزيد من الأرباح ولم تستعمل إلا سبع الأراضي التي حصلت عليها(15).

ولكي تسهل حياة المستوطنين الأوروبيين، وتذلل مصاعبهم الاقتصادية، تم إلغاء الحواجز الجمركية بين الجزائر وفرنسا كما ذكرنا عام 1851، وأنشئ بنك الجزائر في أوت من نفس العام، وبورصة الجزائر في ابريل 1852، ونجحت زراعة القطن منذ عام 1850، وزراعات: التبغ والكروم، والبطاطا، والنباتات العطرية، وتم التوسع في زراعة القمح الصلب كأهم منتوج زراعي للبلاد، واهتمت الإدارة الإستعمارية بإنشاء شبكة من الطرق البرية، والحديدية، والجسور الكبرى، منذ مطلع الخمسينات وخاصة ابتداء من 1857.

كما تم التوسع في إنشاء المكاتب العربية، وتقوية أجهزتها الإدارية والسياسية، نظرا للنجاح الذي صادفته خاصة فيما يخص حكم الأهالي فارتفع عددها من 40 مكتبا عام 1857 إلى 49 عام 1870. وتضم 150 ضابطا عام 1857 و206 ضابطا عام 1866. ويضم كل مكتب ضابط رئيس، وطبيبا وترجمانا، وشاوشا، وكاتبين: أهلي، وأوروبي، وعددا من الصبايحية غير محدود ويختلف حسب ظروف المكتب، ومكانه، وعدد سكان الجهة. وبلغ مجموع ما أنشئ من قري الاستيطان 68 قرية في أعوام 1851 - 1857 ومع ذلك لم يرتح المستوطنون الأوروبيون لسياسة المكاتب العربية هذه لأنها تحد من نفوذهم وسيطرتهم فشنوا ضدها حربا شعواء واستغل جول فافر Jules Favre وجوده بالجزائر أثناء قضية الضابط دانو Doineau فأخذ يردد دعاوي المعمرين. وانتهت الحملة بقيام نابليون بإلغاء الحكم العسكري بالجزائر وإنشاء وزارة الجزائر والمستعمرات،

ومنصب القيادة العليا للقوات البرية والبحرية بالجزائر وذلك يوم 24 جوان1858،(16).

ب - في عهد وزارة الجزائر والمستعمرات (1858 - 1860):

بعد عشر سنوات من تجربة وتطبيق سياسة الإدماج الإداري والسياسي الأولى، التي بدأتها الجمهورية الثانية عام1848 وواصلتها الإمبراطورية الثانية في بداية عهدها، حاول نابليون أن يطبق سياسة إدماج جديدة وأسلوبا جديدا في إطار إنشاء ما عرف بوزارة الجزائر والمستعمرات التي أسندت إليها كل مصالح الجزائر الإدارية ماعدا: التعليم العام، والدين، وألغي منصب الحاكم العام، وعين مكانه وزيرا مقيما بباريس، تولاه جيروم نابليون: ابن عم الإمبراطور الذي كان شديد الكرة للاكليروس، والعسكريين، وصمم على تطبيق القوانين الفرنسية بحذافيرها في الجزائر التي لم يعرفها أصلا، واستحدث ستة مناطق مدينة فرعية جديدة في المنطقة المدنية، وخمس مفوضيات مدينة جديدة في المنطقة العسكرية.

وأنشأ مجالس عامة، وقاوم نفوذ وسيطرة العسكريين وتجاوزاتهم، كما كان يزعم وتوسع في قبول المعاملات العقارية دون قيد، وأصر على ضرورة مقاومة الأهالي الصلبة والعنودة، وبتطبيق سياسة الإدماج، وتفكيك، وتفتيت المجتمع الأهلي، والقبيلة، وتحطيم الاوروستقراطية الأهلية، وإضعاف سلطة القادة والزعماء من الأهالي (17).

وعندما استقال جيروم نابليون عام 1859 خلفه شاسلولوبا Laubat Chasse Loup- وسار على نفس سياسته، وتجرأ فألغي القضاء الإسلامي الذي كان قد أعيد تنظيمه عام 1854 وأرغم الأهالي على التقاضي لدى القضاء الفرنسي والمحاكم الفرنسية، فأصبحوا يتخوفون أكثر على مستقبل شخصيتهم الإسلامية القومية وعزا الفرنسيون ثورة لأوراس عام 1859 وثورة الحضنة عام 1860 إلى هذه الإجراءات القضائية والتشريعية.

وقد تم خلال عهد هذه الوزارة إنشاء 17 قرية استيطانية، ووزعت 4600 قطعة أرض زراعية مجانا على المهجرين الأوروبيين، مما يكشف مزايا هذه الوزارة وخدماتها اللا محدودة للمستوطنين الأوروبيين سياسيا واقتصاديا وإداريا.

وعارض العسكريون وضباط المكاتب العربية، وهذه السياسة، وشرحوا لنابليون مساوئها فحضر إلى الجزائر عام 1860 وتأكد مما قيل له، فقام بإلغاء وزارة الجزائر والمستعمرات يوم 26 نوفمبر 1860 رغم معارضة المستوطنين الأوروبيين، وعين الماريشال بيليسي حاكما عاما جديدا واستحدث له مجلسا استشاريا لمساعدته(18).

ج - في عهد بيليسي وماكماهون 1860 - 1870:

بعد أن الغي نابليون الثالث وزارة الجزائر والمستعمرات في شهر نوفمبر 1860 قرر في الشهر الموالي إعادة نظام الحكم العسكري السابق وتدعيمه وتقوية الحاكم العام الجديد بيليسي 1860 - 1864 الذي جمعت في يده كل السلطات تقريبا، وعين إلى جانبه نائب له ومجلس حكومة، ومجلس أعلى، وحاول ميريسي لا كومب Mercier- La Combe المدير العام للشؤون المدنية أن يوسع من سلطاته ويضفي عليها الشرعية، ولكن نابليون عارض ذلك ودعا إلى الاهتمام بالأهالي تحت تأثير من المستشارين المقربين إليه أمثال المقدمين: فلوروي، وموري، والعقيدين لاباسي وقانديل، والمحافظ فريدريك لاكروا، والمستشار طوموس إسماعيل أوربان، الذين أقنعوه بسوء سياسة الاستيطان الريفي وعدم جدوى تهجير الأوربيين من أوروبا إلى الجزائر، وبضرورة توجيه المستوطنين الأوروبيين الموجودين بالجزائر إلى العمل الصناعي والتجاري.

ومع أن بيليسي كان عازما على إتباع سياسة راندون فيما يخص مصادرة الأراضي وتهجير العناصر الأوروبية وتوطينهم، ومد الطرق البرية والسكك الحديدية لخدمة مشاريع الأوروبيين الاقتصادية ومستقبلهم السياسي ولكن نابليون الذي تأثر بآراء مستشاريه أخذ يفكر في تطبيق سياسة جديدة تجاه الأهالي الجزائريون، وزار الجزائر أوائل عام 1863 وشغلته مشكلة الملكية الشخصية للأراضي بالنسبة للأهالي بعد أن

اشتدت عمليات انتزاعها ومصادرتها منهم، واستقر رأيه على إقرارهم في الأراضي التي يستغلونها ويستقرون بها، فأرسل رسالة إلى بيليسي في الموضوع يوم 6 فيفري 1863 ذكر له فيها: "بأن الجزائر مملكة عربية وأنا إمبراطور العرب مثلما أنا إمبراطور الفرنسيين". ونصح الأوروبيين بأن يهتموا باستثمار الغابات والمعادن، واستصلاح الأراضي، وإنشاء السدود، والطرقات، والصناعات المتنوعة كما نصح بوقف عمليات تهجير الأوروبيين إلى الجزائر(19).

وتمشيا مع هذه السياسة اقتنع مجلس السيناتوس كونسولت بإصدار قرار 22 ابريل 1863 الذي يقضي بتمليك الجزائريين الأراضي التي تحت أيديهم سواء كانت في الأصل ملكا شخصيا لهم أو مشاعة بين الأعراش.

وقد جلبت له هذه السياسة عداء العسكريين الذين هم الأداة الأساسية لتنفيذها. فبيليسي الحاكم العام لم يخف غضبه وامتعاضه من الرسالة السابقة، وغيره من العسكريين زعموا أن سياسة بيليسي المدنية هي السبب في ثورة أولاد سيدي الشيخ بالجنوب الوهراني عام 1864 وثورة الزواغة وفرجيوة بالبابور خلال نفس العام والذي تلاه، ونادوا بضرورة العودة إلى "نظام السيف" الذي زعموا أنه " الوحيد" القادر على قهر الأهالي وزجرهم.

وبسبب ضغوط العسكريين هذه، اضطرت السلطات الإستعمارية أن تصدر قرار 7 جويلية 1864 القاضي بإخضاع الحكام المدنيين للمقاطعات الثلاثة إلى حكام الفيالق العسكرية الذين اشتدت قبضتهم على البلاد كما كانوا على عهد بيجو وخلفائه ولكن المستوطنين الأوروبيين لم يستكينوا لهذا الإجراء بل اظهروا استياءهم وغضبهم، واستقبلوا بتحفظ تعيين المارشل ماكماهون حاكما عاما جديدا للجزائر في سبتمبر 1864 خلفا لبيليسي الذي توفي(20).

وبسبب غضب الجميع هكذا، وعدم ارتياحهم، عزم الإمبراطور على زيارة الجزائر مرة أخرى ليطلع بنفسه على الأوضاع والمشاكل في

عين المكان ودامت زيارته لها من 3 ماي إلى 7 جوان 1865، وتنقل في عدة جهات وزار عدة مدن في الوسط والغرب والشرق، ونوع اتصالاته بالشخصيات الأوروبية والجزائرية حتى يكون لنفسه صورة واضحة وصادقة، وبعد عودته إلى باريس حرر رسالة طويلة لخص فيها أفكاره وسياسته الجديدة التي يعتزم تطبيقها وبعثها إلى ماكماهون يوم 20 جوان 1865. ومما ذكره فيها: انه طبق في الجزائر أكثر من خمسة عشر نظاما لم ينتج عنها سوى الغموض، وينبغي الاعتماد على أريحية الجزائريين في التطوير. و"أن الجزائر عبارة عن مملكة عربية ومستعمرة فرنسية ومعسكر أوروبي، ولا يمكن القضاء على ثلاثة ملايين منهم أو رميهم في الصحراء كما فعل الأمريكان بالهنود الحمر". وأن هناك عسكريين بالجزائر: "يمكرون بهم" "ومن أخطاء فرنسا أنها تطبق في الجزائر قوانين شرعت خصيصا لفرنسا كقانون الصيد مثلا، وأنني أريد استغلال شجاعة الجزائريين وليس فقرهم" وان مصالح فرنسا تتطلب أن تهتم بهم وتعتبرهم فرنسيين مع احتفاظهم بشخصيتهم الإسلامية، ونسمح لهم بالدخول في الوظيف العمومي بالجزائر والوظائف العسكرية في الإمبراطورية. وينبغي أن نجعل الجالية الأوروبية غنية مترفة. ونتوقف على نقل وتهجير الأوروبيين بتكاليف باهظة. واقترح تخصيص 100 مليون فرنك للتطوير ألاقتصادي وزعها توزيعا لا يخدم سوي مصالح المستوطنين الأوروبيين. ولم يخصص أي مبلغ للجزائريين واقترح مراقبة الزوايا، وتكوين مخبرين وجواسيس من رجالها لمساعدة الشرطة الفرنسية في فرض الرقابة السياسية والفكرية على الأهالي، وخصص معظم مناطق التل للتوطن الاستعماري. ورفع أسقف مدنية الجزائر إلى مستوى الأبرشية وأمر بتأسيس ارشيفيشين في كل من وهران وقسنطينة، وأكد على ضرورة دعم الجيش الفرنسي بفرق المخزن والزمالات، والصبايحية، واختيار ضباط المكاتب العربية من رجال المخابرات، واقترح اعتبار الجزائريين فرنسيين تطبيقا للقوانين والتشريعات الفرنسية السابقة التي تعتبر الجزائر أرضا فرنسية منذ عام 1848 مع احتفاظهم بشخصيتهم الإسلامية، إلا من يرغب في غير ذلك، وبطلب منه.(21) وأصدر مجلس الاسيناتوس كونيسولت قرارا بهذا الشأن يوم 14 جويلية 1865 حدد كيفية الحصول على هذه الجنسية.

ورغم تأييد ضباط المكاتب العربية لهذه السياسة الجديدة والحاج نابليون على تطبيقها، فان السلطات الإستعمارية بالجزائر عارضتها وتلكأت في مسح أراضي القبائل المشاعة وتحديدها، وتباطأت في تطبيق قرار 22 ابريل 1863، ولم تحدد لغاية 1869 سوى ما يتعلق بحوالي 96 قبيلة في 15 دوارا، وتحايلت في ذلك فحددت لصالح الإدارة الإستعمارية مساحات كبيرة من الأراضي هي ملك لأصحابها، كما تباطأت في تطبيق قانون ديسمبر 1864 الذي ينص على أن كل أوروبي يريد امتلاك قطعة أرض عليه أن يشتريها بماله الخاص. وعلى العكس من ذلك شجعت سياسة التهجير والاستيطان الريفي فأنشأت 11 قرية استيطانية بين عامي 1861 - 1864 و11 قرية أخرى عام 1870. وهجرت 4580 مستوطنا أوروبيا جديدا، وارتفع المستوطنون خلال عشر سنوات من 86 إلى 118 الفا شخص، وشجعت الشركات الرأسمالية على القيام بمشاريع الاستيطان مقابل حصولها على المساحات الواسعة من الأراضي الزراعية، وغابات السنديان. غير أن هذه الشركات أخلت بالتزاماتها.

فالشركة العامة الجزائرية التي تعهدت بإنفاق مبلغ 100 مليون فرنك في مشاريع عامة، وتقديم قرض للدولة بمبلغ 100 مليون فرنك حصلت على 160 ألف هكتار من الأراضي اغلبها (89.500هـ) في منطقة سطيف ولكنها لم تدفع سوى 75 مليونا فقط لغاية 1870، ولم تنفق سوى 27 مليونا فقط مما تعهدت بإنفاقه في المشاريع العامة.

واستفاد المستوطنون الأوروبيون من التسليفات والقروض، دون الأهالي وطالبوا بأن تخصص لهم مساحة 100 ألف هكتار من الأراضي للاستيطان كانت مؤجرة لغيرهم وتم جلب 50 ألفل أوروبي جديد بفضل هذه السياسة، وهذه المشاريع. وأعادت حكومة ايميل أوليفي Emile Olivier الغابات المحروقة مجانا إلى أصحابها، وثلث الغابات غير المحروقة ومساحتها 78453، وباعت لهم الباقي بسعر 31 فرنكا للهكتار ومساحته 84623 هكتارا ومبلغه الإجمالي 5077400 فرنك. وارتفع عدد الأوروبيين المهاجرين إلى 295 ألف شخص عام 1870،(22).

ورغم أن سياسة الإمبراطور هذه لا تخدم، كما لاحظنا، سوى مصالح فرنسا والأوروبيين، إلا أن المستوطنين لم يرتاحوا لها وعادوا إلى صياحهم وضجيجهم لأن هدفهم هو تحويل الجزائر إلى إقطاعية بورجوازية كبيرة لهم يكونون فيها أسيادا، ويكون الأهالي أرقاء لهم، حسب تعبير الجنرال هانوتو. فالحاكم العام ماكماهون تذمر وامتعض مما جاء في رسالة الإمبراطور إليه، مثلما امتعض بيليسي قبله من رسالة 1863 وطلب الجنرال ديقو نقله إلى فرنسا غضبا من سياسة الإمبراطور التي ترمي إلى تكوين ما سموه: (المملكة العربية). والإدارة العامة، والصحافة، اشتركت في مهاجمة أوروبان وكوسون، وغيرهما من الذين لهم دور في سياسة الإمبراطور الجديدة وأعلن أوربيو الجزائر بالإجماع معارضتهم الشديدة لفكرة المملكة العربية وشنوا حملة كبيرة من المسخ والتشويه لسياسة الإمبراطور الجديدة وتصدوا لعرقلتها بكل أمكانيهم، واخذوا يتساءلون فيما بينهم هل يودون أن يكونوا فرنسيين أم عربا وزعموا أن الجزائريين ليسوا أهلا لهذه الإصلاحات والتشريعات الجديدة التي تحاول حكومة الإمبراطور أن تطبقها لصالحهم.

وعندما شبت الحرائق عام 1865 في متيجة، وهضاب قسنطينة، وغاباتها بسبب قيام الأوروبيين بإحراق هشيم مزارعهم، وهبوب رياح حارة، حاول المعمرون أن يلصقوا التهمة بالأهالي ليثبتوا عدم أهليتهم لإصلاحات الإمبراطور رغم أن الحاكم العام ماكماهون أكد في مذكراته أن هذه الحرائق سببها قيام الأوروبيين بإتلاف هشيم مزارعهم، وأن هذه الحرائق تحدث في أوروبا نفسها لنفس هذه الأسباب وغيرها كل عام، فلماذا لا يقال بأن الأوروبيين ليسوا أهلا لتطور والرقي؟ ذلك هو منطق الاستعمار(23).

وفي عام 1865 هجرت فرنسا عددا كبيرا من الأوروبيين إلى الجزائر بينهم عدد من الذين شاركوا في انقلاب 2 ديسمبر عام 1851 ضد نابليون، وحملوا معهم إلى الجزائر أمراضا وأوبئة معدية أدت إلى وفاة عدد كبير من الأهالي الجزائريين، ولم تحاول الإدارة الإستعمارية أن تسعفهم(24).

وإلى جانب هذه الحرائق والأمراض و الأوبئة المعدية كالكوليرا والتيفوس حدث قحط وجفاف فيما بين أعوام 1865 - 1868 وزحفت على التل أمواج الجراد من الجنوب، أتت على الأخضر واليابس، فحدثت مجاعة كبري عامي 1867 - 1868 مات خلالها أكثر من نصف مليون من الأهالي . وهناك من رفع هذا العدد إلى عدة ملايين. فأدعى المستوطنون الأوروبيون أن سبب هذه الكارثة هو جهل الأهالي بالفلاحة، والتخزين، ومالت لجنة التحقيق التي أرسلها مجلس الشيوخ إلى ذلك عام 1868 برئاسة الكونت لوهون، وأعلنت أنهم عاجزون عن استغلال أراضيهم وطالبت بإلغاء التشريعات التي صدرت لصالحهم في أعوام 1863 و1865، 1864.

ويبدو أن الإمبراطور، لم يقتنع بتقرير هذه اللجنة ونتائج أعمالها فألف لجنة تحقيق أخري يوم 5 ماي 1869 برئاسة الجنرال راندون الحاكم العام السابق للجزائر وعضوية بييك، فقامت بتحقيق طويل دام أسابيع واعدت مشروعا لإقامة النظام المدني بالجزائر المستوطنين الأوروبيين وافق عليه المجلس التشريعي الفرنسي في جلسة يوم 9 مارس 1870.

ومن ضمن خطوطه العريضة إلغاء النظام العسكري، والمكاتب العربية، وإقامة حكم وإدارة مدنية، وإخضاع الأهالي للمحاكم الزجرية الفرنسية التي يرأسها المحلفون اليهود الحاقدون والمخادعون وتجنيس اليهود الجماعي الذي صدر قرار تطبيقه يوم 24 أكتوبر 1870 بعد سقوط الإمبراطورية وإعلان جمهورية 4 سبتمبر وبذلك انفتح الطريق أمام المستوطنين الأوروبيين ليحكموا قبضتهم أكثر على الأهالي، ويصلوا إلى قمة نفوذهم وسيطرتهم آخر ذلك القرن ومطلع القرن الحالي العشرين. ما سنوضح ذلك في الفصول التالية.

والحقيقة أن أسباب كوارث الجزائريين، ومنها المجاعة المشار إليها، كثيرة وخارجة عن نطاق الأهالي الجزائريين، واثبت كل من حسن بن بريهمات، والمكي بن باديس، وأحمد ولد القاضي الذين، استجوبتهم لجنة التحقيق، بأن دعاوي الأوربيين باطلة، وان الأهالي يحسنون أمور الفلاحة التي ورثوها أبا عن جد عبر القرون، ويحسنون التخزين لسنوات القحط

وأن سبب عدم وجود مواد مخزونة خلال هذه المجاعة يعود إلى ربا اليهود الذين يقدمون للأهالي قروضا بالربا تزيد أرباحها أحيانا على 100 % ويشترون إنتاجهم من الحبوب والأصواف والحيوانات قبل حلول مواسم قطفها بأسعار بخسة ولا يرحمون إطلاقا(25).

يضاف إلى هذا حالة الحرب القادمة، وحصول الجفاف، وهجوم الجراد، وظهور أوبئة معدية، وقساوة فصول الشتاء، فقلت المؤونة والأغذية، واضطر سكان الواحات والهضاب العليا والمرتفعات إلى الهجرة نحو مناطق التل بعد أن فقدوا حيواناتهم التي هي مصدر عيشهم وحياتهم، على أمل أن يجدوا ما يسد الرمق، ولكن سكان التل كانوا مثلهم يعانون من آثار القحط والمجاعة كذلك وقامت السلطات الإستعمارية بجمعهم وحشدهم في ملاجئ كبيرة بمليانة، والشلف وغيليزان، لحماية الأوروبيين منهم، وكان عددهم ينيف على نصف مليون شخصا، وبذل الأثرياء الجزائريون أموالهم لمساعداتهم، واضطر البعض منهم إلى الاقتراض من السماسرة اليهود بأرباح فاحشة تحت سمع وبصر الإدارة الإستعمارية كما صرح ماكماهون بذلك وحتى جمعهم في تلك الملاجئ لم يكن من أجل المساعدة، وإنما من أجل أن تفنيهم الأمراض و الأوبئة التي ستنتشر بينهم بسبب ذلك الاكتظاظ(26).

وقد راح ضحية هذه المجاعة نصف مليون شخص على أقل تقدير، ورفع البعض هذا العدد إلى 4 و5 مليون شخص وهو رقم مبالغ فيه طبعا واستغل الكاردينال لافيجري هذه الفرصة وعمل على تنصير يتامى هذه المجاعة مقابل تقديم فتات الخبز لهم وقام بدور مخزي في هذا الميدان وضحناه في دراستنا عن ثورة 871هـ(27).

السياسة الفرنسية بالجزائر في عهد الجمهورية الثالثة من 1870 إلى 1930

رحب المستوطنون الأوروبيون كثيرا بسقوط نابليون الثالث والإمبراطورية الثانية ونظامها في صيف عام 1870 لأن ذلك أدى إلى تخلصهم من السلطة العسكرية ونفوذ العسكريين الذين كانوا أكبر عقبة أمام أهدافهم وطموحاتهم كما كانوا، حسب زعمهم، حماة للأهالي ضد تسلطهم رغم ما وصلوا إليه من سطوة ونفوذ. وقد بالغوا في فرحتهم لدرجة أنهم فكروا حتى في الانفصال عن فرنسا. والاستقلال بالجزائر ولو بمساعدة أمريكا أو بريطانيا في صورة ما إذا عجزت فرنسا ضد الغزو البروسي الألماني المتوقع، وقاموا فعلا بحركة تمرد في الجزائر، ووهران، وقسنطينة، ولكنهم فشلوا في النهاية خاصة بعد أن داهمتهم ثورات الأهالي في مطلع عام 1871.

وكان إعلان جمهورية الرابع سبتمبر انتصارا لهم، لأنها خلصتهم من مشروع المملكة العربية، وعكفت على تطبيق الأمر اليومي الذي صادق عليه البرلمان الفرنسي يوم 9 مارس 1870، وشرعت في تطبيق محتوي المشروع الذي اعد وفق هذا الأمر اليومي، من طرف لجنة تحقيق راندون وبيهيك والذي صدر في شكل مرسوم يوم 29 مارس 1871 ومن أهم ما جاء فيه.

1 - تقسيم الجزائر إلى إقليمين: شمالي مدني، وجنوبي عسكري.
2 - يحكم الأقليمين حاكم عام مدني واسع السلطات يخضع رأسا لوزير الداخلية.
3 - يتم إنشاء مجالس بلدية وعمالية وفق ما يجري في فرنسا.
4 - يحق للمستوطنين الأوروبيين انتخاب 9 نواب في البرلمان و3 في مجلس الشيوخ.
5 - يتم إنشاء مجالس استشارية للنظر في شؤونهم الخاصة.

وفي يوم 24 أكتوبر صدر قرار تجنيس اليهود الجماعي لتكثير العنصر الأوروبي، وكان عددهم حوالي 38 ألف شخصا، وبذل كريميو اليهودي جهودا كبيرا لتحقيق هذا المشروع،(28).

وقد شعر الأهالي بالإخطار المحدقة، وأحسوا بما ينتظرهم من المعاناة، والإذلال من طرف هذه الجالية الأوروبية الحاقدة، واليهود المتجنسين الماكرين، وصدق حدسهم عندما تصدت 18 جريدة استعمارية لتهديدهم وإنذارهم بانتزاع ومصادرة أملاكهم، وحرمانهم من انتخاب نواب لهم في المجالس العامة والبلديات، وإلغاء القضاء الإسلامي وإخضاعهم للمحاكم الزجرية الفرنسية، وتم ذلك فعلا بعد إصدار مرسوم 24 أكتوبر 1870.

ولم يجدوا مخرجا لأزماتهم هذه سوي الإرتماء في الثورات التي نشبت في بحر عام 1871 بزعامة المقراني والحداد، وصبايحية الحدود المشرقية ومحي الدين وأولاد خليفة بالشريعة وتبسة، وأولاد عيدون في الميلية وبني مناصر في حجوط ومليانة، وشرشال.

واستغلت الإدارة الإستعمارية هذه الثورات لتصادر أراضيهم بالجملة وتفرض عليهم غرامات باهظة، وحراسات قضائية ومحاكمات جائرة، ونفي خارج البلاد وإعدام وتشريد، فصادرت 600 ألف هكتار وزعتها على مهاجري الالزاس واللورين وغرمتهم بحوالي 100 مليون فرنك، وفرضت حراسات قضائية على أملاك وأشخاص كثيرين، وقدر ما فقدوه من جراء الغرامات والمصادرات بأكثر من 70.4 % من مجموع أملاكهم وثرواتهم العقارية والحيوانية، وبقوا أكثر من عشرين عاما يدفعون هذه الغرامات حتى دمروا تماما وتحولوا إلى مجتمع فقير معدم متشرد.

وبهذه الكيفية حقق المستوطنون أهدافهم السياسية، واحكموا سيطرتهم الكاملة على البلاد والأهالي، وحاولوا الجزائر إلى جمهورية فرنسية صغيرة لهم وحدهم ووقف إلى جانبهم نائب الأميرال الكونت دوقيدون (1871 - 1873) الذي طبق سياسة والأسر والزعامات الأهلية الباقية. ووسع المنطقة المدنية إلى 31250 كلم مربع، وفعل مثله الجنرال شانزي Chanzy فوسع

المنطقة كذلك حتى أوصلها إلى 48650 هكتار، وبني 1236 قرية استيطانية جديدة، وزاد من عدد البلديات الكاملة إلى 179 بلدية عام 1879 وكان عدد 96 بلدية عام 1869.

وسار على منوالهما ألبير قريفي (1879 - 1881) Albert Grevy وهو أول حاكم مدني صرف، فعمل على إلغاء القسم الأكبر من الإدارة العسكرية واخضع منطقة التل بجرة فلم إلى سلطة المحافظين ورؤساء البلديات الأوروبيين، ولم يبق تحت سلطة العسكريين إلا حوالي نصف مليون نسمة. وفي عام 1881 وصل عدد البلديات الكاملة إلى 196 بلدية وإلى 209 عام 1884 وإلى 261 بلدية عام 1900 يمون ميزانياتها، الأهالي الفقراء الذين لا يستفيدون إطلاقا من خدماتها باعتراف جول فيري Jules Ferry الذي قال بأنها (البلديات) استغلال مكشوف لابن البلد الأصلي.

أما البلديات المختلطة فقد وصل عددها عام 1900 إلى 73 بلدية في المنطقة المدنية و6 في المنطقة العسكرية، يتولاها ضباط عسكريون بلباس مدني في المنقطة المدنية، وبلباس عسكري في المنطقة العسكرية.

وأما البلديات الأهلية فيديرها ضباط الشؤون الأهلية في المناطق العسكرية الصرفة وتحول الكثير منها إلى بلديات مختلطة بعد استقرار بعض العناصر الأوروبية فيها، وبلغ عددها 12 بلدية عام 1900،(29).

وفي إطار سياسة الإدماج هذه، طبقت الإدارة الإستعمارية بالجزائر جميع القوانين والتشريعات الفرنسية، السياسية، والإدارية، والقضائية، وفرضت على الأهالي أن يدفعوا نصف الضريبة العربية إلى المجالس العامة التي لم يكونوا ممثلين فيها بستة معاونين معينين تعيينا من طرفها، وهددهم الأوروبيون بإلغاء تعيينهم وتمثيلهم بدعوى أن ذلك إهانة لهم لكرامتهم لولا أن شانزي اعترض على ذلك خوفا من قيام اضطرابات وثورات.

وقد شن المستوطنون الأوروبيون حملة تشنيع، وتحقير، كبيرة ضد مستشاري البلديات من الأهالي، الذين حدد عددهم الأقصى بثلث الهيئة

البلدية، ونص مرسوم 7 ابريل 1884 على تحديد عدد المستشارين البلدين من الأهالي بستة على الأكثر على إلا يزيد عددهم على ربع أعضاء المجلس البلدي، ولا يشتركوا في انتخاب رؤساء البلديات ونوابهم داخل المجلس.

وابتداء من عام 1871 تم التوسع في تطبيق سياسة الإدماج لصالح الأوروبيين وأصبحت شؤون الجزائر كلها من اختصاص الوزارات بباريس وفقد الحاكم العام كثيرا من سلطاته، ابتداء من تيرمان Tirman (1881/1891)). وارتفعت سلطة النواب الأوروبيين أمثال طومسون، واوجان، وايتيان، الذين أصبحوا أسياد الجزائر الحقيقيين.

وطبقت السياسة الفرنسية بصفة جائرة وحاقدة مما جعل النائب الفرنسي بوردو Burdeau يقول في تقرير له عام 1891 إلى البرلمان الفرنسي بأن السياسة الفرنسية هذه سيئة، وجائرة، وخاطئة،[30] وفعل مثله جونار Jounart المدير السابق لدائرة الجزائر، فتصدى عام 1892 لفضح السياسة الإستعمارية المطبقة في الجزائر وكشف مساوئها في المجالات المختلفة فحقق مجلس الشيوخ في أمرها واتهم تيرمان بالتهاون واللامبالاة فاستقال وتألفت لجنة تحقيق برلمانية من 18 عضوا ترأسها جول فيري، وأجرت تحقيقا وتأكدت مما قيل، وأشيع واستنكرت سياسة الإدماج الإداري، وطرد الأهالي من أراضيهم، وفرض الحراسة الإجبارية عليهم، وقساوة نظام الغابات والاحراش، والاحتكار، ونزعة أوروبي الجزائر للاستئثار بكل شيء، وحرمان الأهالي منها وعزلهم.

وقد اقترحت هذه اللجنة عدم تسليم مصالح الأهالي إلى العناصر الأوروبية، وتزويد الحاكم العام بسلطات قوية تمكنه من الحد من الاستيطان الأوروبي، وعلي أساس اقتراحاتها هذه تم تعيين جول كامبون: Jules Cambon (1891 – 1897) حاكما عاما على الجزائر، فحاول أن يطبق سياسة معتدلة لصالح الأهالي، لكن المستوطنين الأوروبيين قاوموه بشدة وبأساليب مختلفة، وتمكنوا من تجميد كل مشروعاته الإصلاحية بوزارة الداخلية أو الجان المعنية، بشؤون الجزائر، ولم يحقق سوى إصدار قانون

إلغاء الملاحقات، وتعزيز سلطة الحاكم العام وذلك في 31 ديسمبر 1896 ونص هذا القانون أو المرسوم على إعادة سلطة الوالي العام على جميع الإدارات في الجزائر ما عدا الخزينة العامة، والجمارك، والشؤون الدينية، والقضاء الفرنسي(31).

سياسة الاستيطان الأوروبي من 1870 إلى 1930

نشطت حركة الاستيطان الأوروبي نشاطا واسعا ومكثفا بالجزائر ابتداء من عامي 1870 و1871 للأسباب التي اشرنا إليها سابقا، واتجهت نية الإدارة الإستعمارية إلى غزو أرياف الجزائر الداخلية وتوطين العنصر الأوروبي بها، وتقديم الأراضي له مجانا بشرط الإقامة الإجبارية فيها.

فبعد حرب عام 1870 الفرنسية البروسية، رحلت فرنسا سكان الالزاس واللورين إلى الجزائر ووعدتهم 10 ألف هكتار من الأراضي ولما كان أغلبهم من العمال، والتجار، والصناع، فقد فشلوا في أعمالهم الفلاحية ولم يستقر منهم لممارسة الفلاحة سوى 387 عائلة ضمن 1183 عائلة مهاجرة أنفق على نقل وإسكان منها 6500 فرنكا.

وبسبب ذلك اتجهت الإدارة الإستعمارية لأي جنوب شرق فرنسا، وإلى فرنسيي الجزائر أنفسهم، لتطوير حركة الاستيطان الأوروبي، وصادفت نجاحا في أعمالها وجهودها، فهجرت من فرنسا ؟؟؟ عائلة خلال عشر سنوات، وتنازلت الإدارة الإستعمارية مجانا على مساحة 34726 هكتارا لحركة الاستيطان الأوروبي ما بين 1881 و1882، وأنشأت أكثر من 197 قرية استيطانية أسكن بها 30 ألف شخص اختير نصفهم من أوروبيي الجزائر نفسها غير أنهم أجروا أراضيهم إلى مزارعين من الأهالي وباع البعض منهم أراضيهم أصلا، وتخلوا عن الفلاحة وكان عددهم عام 1882 حوالي 331 عائلة.

وبسبب هذه السلبيات طلبت الإدارة الإستعمارية عام 1881 اعتماد 50 مليون لبناء 185 قرية استيطانية على مساحة 380.000 هكتار منها 300 ألف هكتارا عزمت على انتزاعها من الأهالي، وفيما بين 1881 و1889 تم تسليم 176 ألف هكتار للاستيطان الأوروبي وزعت على 3206 حصة، أغلبها مجاني، وقام أصحابها ببيعها في المزاد العلني إلى فلاحين أوروبيين آخرين كانوا يؤجرون أراضيهم الزراعية إلى مزارعين من الأهالي .

وقد تمكنت الإدارة الإستعمارية فيما بين 1887 – 1889 من الاستيلاء على 957 ألف هكتار بصفة مجانية كانت ملكا لأكثر من 224 قبيلة، لم يطبق عليها مرسوم 22 أبريل 1863، فأصبحت ملكا للدولة، إلى جانب أراضي البلديات، وتم تسليم 120 097 هكتارا إلى مهاجرين أوروبيين فيما بين 1891 و1900، وبذلك وصل مجموع ما سلم للمهاجرين الأوروبيين خلال ثلاثين عاما 287 ألف هكتار أي ما بين 1871 و1900م.

وإلى جانب الاستيطان الرسمي، نشطت حركة الاستيطان الحر، بفضل قانون واراني الصادر عام 1873 الذي عرف بقانون Warnier

المستوطين، واستهدف القضاء على الملكية الجماعية للقبائل والاعراش، وبفضل قانون عام 1887 المكمل للقانون السابق والذي كان أكثر مكرا، وخبثا وخداعا، فسمح ببيع الأراضي المشاعة في المزاد العلني بطلب من المضاربين المتواطئين من كتاب العدل ووكلاء الأعمال، ويحصلون على تلك الأراضي، بمبالغ زهيدة جدا تمثل ابخس الأسعار. وقد سبقت الإشارة إلى قصة يهودي مستغانم التي أوردها النائب بوردو في تقريره إلى البرلمان عام 1890.

وقد أغمضت الإدارة الإستعمارية عيونها عن هذه الفضائح والمآسي حتى انكشف أمرها عام 1890، واضطر البرلمان إلى وضع حد لقانون وراني السابق وبفضل هذه الإجراءات كلها استطاعت مصالح الاستيطان الأوروبي أن تحصل على حوالي مليون هكتار خلال ثلاثين عاما تقريبا وتم تمليك 450823 هكتارا للمستوطنين ما بين 1880 و1908 بينما لم يحصلوا ما بين 1830 و1870 إلا على 481 ألف هكتار.

وارتفع عدد المستوطنين الأوروبيين في الأرياف الجزائرية من 119 ألف شخص عام 1871 إلى 200 ألف عام 1900ن كان من ضمنهم إسبان ومالطيون وايطاليون.

وكان العنصر الفرنسي بين هؤلاء المهاجرين، يعتبر الفلاحة والزراعة، مشروعا وليس وسيلة عيش لأنه كان يتألف من أناس ذوي سيرة سيئة، وماضي غير شريف، مملوء بالسوابق ينتمون إلى فئة المتشردين وشذاذ الآفاق، وهدفهم الحصول على الثروات، وليس الاستقرار وخدمة الأرض والإنتاج.

وفي مطلع القرن العشرين تواصلت عملية الاستيطان الحر، والرسمي، وحصل المهاجرون الأوروبيون على مساحة 427 ألف هكتار ما بين عام 1909 و1917 منها 200 ألف هكتار، تسلموها بين عام 1901 و1914 بينها 73 ألف هكتار مجانا.

وقد أصبح العنصر الأوروبي عام 1917 يملك 2.123.288 هكتارا من الأراضي الزراعية و194.159 هكتارا من أراضي الغابات، وارتفعت هذه المساحة عام 1934 إلى 2.462.537 هكتارا منها 1.468.677 هكتارا أمدتهم بها مصالح الاستيطان الرسمية، والباقي حصلوا عليها بالشراء الرخيص. وصدرت الإدارة الإستعمارية عام 1928 قرارا بفرنسية أراضي العرش لتسهل عملية تمليك الأوروبيين، وقد تأسيس 264 قرية استيطانية خلال عشر سنوات، وبلغ مجموع القرى التي أسستها الجمهورية الرابعة 400 قرية استيطانية(32).

كذلك ظهرت في مطلع القرن العشرين ظاهرة قيام الملكيات الزراعية الكبيرة كبديل للملكيات الصغيرة، خاصة في الأرياف الداخلية، فامتصت الملكيات الصغيرة، واحتوتها، واستعبدت ملاكها من الأهالي وحولتهم إلى عمال بالأجرة اليومية، وخماسين موسميين.

وهكذا قامت ملكيات كبيرة ذات 4 أو 5 آلاف هكتار بدلا من ملكيات صغيرة ذات 50 إلى 70 هكتارا. وفي عام 1930 كان هناك 26153 معمرا

أوروبيا يملكون 2.345.667 هكتار خمسهم كان يملك مزارع مساحة كل منها 318 هكتارا تقريبا، ويحتلون مساحة 1.721.979 هكتارا، أي حوالي 74% من الأراضي الأوروبية المستعمرة، وكان 18% من المالكين يملكون مزارع مساحة كل منها بين 50 و100 هكتار، تمتد على مساحة 364.366 هكتارا.

وكما توسع الاستيطان الأوروبي في الأرياف، وتوسع في الحواضر كذلك وكان أكثر ازدهارا، ونشاطا، وتطورا، وتوسعا، اجتذب عناصر أوروبية مختلفة اهتمت بممارسة الأنشطة التجارية، والصناعية والخدمات الاجتماعية والوظيف الرسمي، وبلغ عددهم 260 ألف شخص ما بين 1870 و1900.

وحتى عام 1872 كان 60% من الأوروبيين يسكنون المدن والقرى العمرانية الكبيرة، ثم ارتفعت هذه النسبة إلى 63.6% عام 1886 وإلى 65.4% عام 1906 وإلى 71.4% عام 1926، وما لم يؤد الاستيطان الرسمي وتجنيس اليهود الجماعي إلى تغليب العنصر الفرنسي على العناصر الأوروبية الأخرى أصدرت الإدارة الإستعمارية قانون 26 جوان 1889 الذي يفرض الجنسية الفرنسية بصفة آلية على كل أبناء الأجانب المقيمين بالجزائر، ما لم يرفضوها، ومنذ ذلك التاريخ أخذ العنصر الفرنسي يتفوق على غيره ففي عام 1886 كان عدد الفرنسيين 219 ألفا، وعدد الأجانب 211 ألف وفي عام 1896 وصل عدد الفرنسيين إلى 318 ألف منهم 50 ألفا متجنسا وعدد الأجانب إلى 212 ألفا وفي عام 1901 كان عدد الفرنسيين 364 ألفا منهم 72 متجنسا وعدد الأجانب 189 ألفا.

وبإلحاح من المستوطنين الأوروبيين صدر عام 1889 قرار إنشاء مجالس الوفود المالية التي تمثل المصالح الاقتصادية بالجزائر وتتألف من 69 عضوا أوروبيا يتم تعيين 48 بالاقتراح العام كل ست سنوات من بين الفلاحين وأصحاب الحرف بصفة متساوية أي مناصفة و21 عضوا أهليا ينتخبهم أعضاء المجالس البلدية فقط من بين المتعاونين مع السلطات الاستعمارية.

وهذا المجلس زيادة على أن أغلبية أعضائه المطلقة من الأوروبيين فان سلطاته مقصورة على إبداء الرأي في بعض الشؤون كعقد القروض ومنح امتيازات الأشغال ودراسة ميزانية الجزائر، ويبقى الفصل والبت من اختصاص البرلمان الفرنسي.

ولما كانت موافقة هذا المجلس ضرورية لفرض ضرائب جديدة في الجزائر فقد سيطرت عليه طبقة الرأسماليين المستغلين، وجعلوه أداة طيعة في أيديهم، وعرقلوا كل مشاريع الإصلاح مثل إدخال الضريبة العقارية وضريبة الدخل العام، إلى الجزائر، وعندما حددت اختصاصات هذا المجلس احتج المستوطنون أصحاب المصالح، وأرغموا السلطات على إصدار قرار 24 ديسمبر 1900 الذي ينص على فصل ميزانية الجزائر عن الميزانية الفرنسية، وتخصيص الإيرادات المحلية لإنفاقها في الجزائر على المصالح الإدارية، وتسديد القروض والمرتبات، وميزانيات المؤسسات الإسلامية والحرس المدني، غير أن بقاء الطبقة الرأسمالية معفاة من معظم الضرائب، جعل الجزائر بحاجة دائمة إلى القروض من تلك الطبقة الرأسمالية الباغية التي اتخذت ذلك سبيلا وذريعة للسيطرة على البلاد ومرافقها العامة، والحصول على الأرباح الفاحشة، والدعم السياسي والإداري لمشاريعها الرأسمالية المستغلة[33].

نتائج سياسة الاستيطان على الأهالي:

كان لسياسة الاستيطان الأوربي بالجزائر آثار سيئة وخيمة العواقب في ميادين مختلفة على الجزائريين.

فقد تم تحطيم العائلات الجزائرية الكبرى التي كانت تمثل القيادات للمجتمع الجزائري روحيا، وماديا، بل وحتى إداريا واجتماعيا، وسياسيا، ومزق المجتمع الجزائري شر ممزق وشرد وأفقر.

وتم تحطيم ما دعي بالبرجوازية الجزائرية في المدن الكبرى، وكانت تتألف من التجار، والحرفيين، والقضاة، والمثقفين، فشردوا كذلك وزاحموا في أعماقهم وأنشطتهم المختلفة من طرف الجالية الأوروبية التي

كانت تتصف بالشراهة في ميدان الاقتصاد، والغلظة والقسوة في ميدان السياسة والإدارة.

وحطم الفلاحون الجزائريون بسبب انتزاع ملكياتهم الزراعية والفلاحية وأرغموا على بيع ما بقي منها بأيديهم نتيجة لإرهاقهم بالضرائب، وربا اليهود الفاحش، فانخفضت ملكياتهم الزراعية عام 1883 إلى 8.188.410 هكتار وعام 1903 إلى 5.791,255 هكتار، وذلك يمثل 29% خلال 20 سنة، وقد كشف تحقيق أجري عام 1900، بأن هناك 7.281,838 هكتار من الأراضي الخاصة و 1.912,900 هكتار من أراضي العرش، وخص تحقيق عام 1912الجزائريين بمساحة6.460,034 هكتار من الأملاك الخاصة و 2.766,934 هكتار من أراضي العرش.

ويمارس الفلاحون الجزائريون زراعة ضعيفة المردود من إراحة أراضيهم من الفلاحة مدة عامين كاملين، وقد أكرههم الاستيطان، وحصر أراضي الرعي، والغابات، على إتلاف ثرواتهم الحيوانية، فانخفض عدد الأغنام من 8 مليون عام 1865 إلى 7,7 مليون عام 1885 وإلى 3,6 مليون عام 1900.

وانخفضت الأبقار من مليون عام 1867 إلى 846 ألف عام 1900 وانخفض إنتاجهم الفلاحي من الحبوب كذلك، فإنتاجهم من القمح عام 1860 كان يمثل 80% من إنتاج الجزائر كلها، وانخفض عام 1900 إلى 72% وعام 1938 إلى 44% ونقصت المساحات المزروعة بالحبوب نقصا كبيرا عام 1887 و 1903، ونقص مردود إنتاجهم الفلاحي كذلك من 4,1 قنطار للهكتار الواحد إلى 3,7 قنطار. وفرض عليهم المرابون والسماسرة اليهود والإقطاعيون الأوروبيون الكبار أن يبيعوا إنتاجهم الفلاحي والحيواني قبل المسوم بثمن بخس والاقتراض بالربا التي كانت تتراوح بين 40 و60 و100%، بعد ذلك من السماسرة اليهود.

وإلى جانب هذه السياسة الاستيطانية الإستعمارية القاسية تعرض الأهالي لنكبات ومصاعب قاسية في أعوام 1867 و1868 و1893 و1897 و1920 فتفشت بينهم الأمراض و الأوبئة المعدية، كالكوليرا

والتيفوس وهجمت عليهم أمواج الجراد وداهمهم القحط والجفاف، ففقدوا كل شيء، وتحول أغلبهم إلى خماسين، ومزارعين، وعمالا موسميين، وبالمياومة، بأجور زهيدة جدا لا تفي حتى بأبسط الضرورات اليومية لأطفالهم وعائلاتهم.

وفي مطلع القرن العشرين أصبح الملاكون ومربو الماشية من الأهالي لا يمثلون سوى 52% والخماسون 30% والعمال الزراعيون 12% ومستأجروا الأراضي 5% وبقيت هذه النسب دون تغيير تقريبا إلى ما بعد عام 1930. ونقصت ملكية الأهالي نقصا كبيرا عام 1900 ففي منطقة قسنطينة كان هناك 55% من أملاك الأهالي يملك كل واحد منهم حوالي 10 هكتارات و20% يملك كل واحد منهم ما بين 11 و20 هكتارا و 12.4% يملك كل واحد منهم ما بين 21 و30 هكتارا، وكادت تختفي بينهم الملكيات الكبيرة ولم يبق منهم سوى نسبة 0.8% يملكون أكثر من 100 هكتارا. وبذلك اختفت بينهم بورجوازية وإقطاعية الأراضي. وابتداء من عام 1930 كانت ملكيات الأهالي الزراعية موزعة حسب النسب وحدهم 1.13% من المساحات يملكون مزارع متوسطة ذات 198 هكتارا ويشغلون وحدهم 21% من المساحات الأهلية و6% يملكون مزارع أو ملكيات ذات مساحة يملكون مزارع ذات مساحة 4 هكتارات في المتوسط ويشغلون 23% من الملكيات الأهلية وعددهم 434.537 ملاكا.

وقد انجر عن هذه السياسة الاقتصادية المجحفة آثار سيئة على نمو السكان الأهالي كذلك:

ففي عام 1861 كان عددهم 2.733.000 نسمة.
وفي عام 1891 كان عددهم 3.577.000 نسمة.
وفي عام 1921 كان عددهم 3923.000 نسمة.
وفي عام 1930 كان عددهم 9.846.000 نسمة.

ولم يسكن منهم في المدن سوى 6.9% عام 1886 و7.6% عام 1906 و10.8% عام 1931 (34).

قوانين الانديجينا الزجرية:

طبقت الإدارة الإستعمارية سياسة الزجر والإرهاب، ضد الأهالي وبالغت في قسوتها وتجاوزت كل حدود المنطق والمعقول، فأصدرت يوم 28 جوان 1881 ما عرف بقوانين الأهالي أو الاندينيجيا Les Codes de l'indiginat وهي عبارة عن سلسلة من العقوبات الزجرية لا صلة لها بالقانون العام، حدد هذا القانون منها 41 مخالفة خاصة بالأهالي في نفس العام وخفضت إلى 21 مخالفة عام 1891، واستكملت شكلها النهائي في ديسمبر 1897، واستمرت الإدارة الإستعمارية في تطويرها وتجديدها حسب الظروف والأحوال حتى تم إلغاؤها نظريا عام 1930، ولكن العمل استمر بها حتى قيام ثورة أول نوفمبر 1954.

وبفضل هذه القوانين:

1 - خول الحاكم العام سلطة توقيع العقوبات الصارمة على الأهالي دون محاكمة بدعوى حفظ الأمن وذلك بالسجن والتغريم.

2- خولت السلطات الإدارية حق سجن الأشخاص، ومصادرة أملاكهم، دون صدور حكم قضائي بذلك.

3 - تم التوسع سلطات قضاة الصلح، وخول شيوخ البلديات حق مقاضاة الأهالي في حالة عدم وجود القاضي.

4 - شرع مبدأ المسؤولية الجماعية عند حصول أي حادث في أي مكان وتطبيق العقوبات الجماعية كذلك.

5- شرع منع الأهالي من التنقل بين الأقاليم والمناطق دون رخصة أو إذن من إدارة الشرطة.

من ضمن المخالفات التي تعاقب عليها هذه القوانين كنموذج:

1- الامتناع عن تقديم وسائل النقل، والمؤونة، والماء والدليل، لأعوان السلطة الإدارية.

2 - الامتناع عن تنفيذ الأوامر التي تصدر لتحديد الملكية أو حراستها.

3 - التهاون في تسجيل المواليد، والوفيات واللقب العائلي، وهي ذريعة فقط لأنهم لا يرفضون ذلك وإنما توضع أمامهم العراقيل قصدا.

4 - عدم احترام القرارات الإدارية المتعلقة بتقسيم الأراضي المشاعة.

5 - التأخر في دفع الضرائب والغرامات، وأموال ا لسلطات البلدية.

6 - التراخي في الاستجابة لاستدعاء المراقب أو موزع الضرائب.

7 - محاولة إخفاء الحيوانات أو غيرها، تهربا من دفع الضرائب.

8- عدم إخطار السلطة الحيوانات التائهة بعد 24 ساعة من مسكها.

9 - إيواء أشخاص من غير الدائرة دون رخصة التنقل.

10- عدم تسجيل السلاح خلال نصف شهر من امتلاكه.

11 - الانتقال إلى منطقة أخرى دون رخصة.

12 - عدم تسجيل جواز السفر أو رخصة المرور في المدينة التي يحل بها المعني لأكثر من 24 ساعة.

13 - أخذ حيوانات إلى السوق دون شهادة من البلدية بأوصافها هي وصاحبها.

14 - السكن في مكان منعزل دون رخصة من البلدية.

15- سب السلطات الاستعمارية، وفرنسا، أو التكلم بما لا يليق بهما.

16 - رفض أو عدم تنفيذ العمل بالسخرة للسلطات الإدارية.

17 - الامتناع عن تنفيذ أمر عدلي.

18 - إقامة حفلة في ضريح أحد الأولياء دون رخصة من إدارة الشرطة.

19 - إطلاق عيار ناري في حفلة عرس أو ختان أو غيرهما دون رخصة.

20 - فتح مسجد أو زاوية أو مدرسة دون رخصة.

21 - الامتناع عن الذهاب لمقابلة ضابط البوليس العدلي بعد الاتصال باستدعاء رسمي.

22 - الامتناع عن تنفيذ أوامر السلطة الإدارية.

23 - مخافة الأوامر المتعلقة بنظام المياه·والآبار، والأودية، والعيون، وقنوات الري·

24- قطع أشجار بدون إذن·

25 - الامتناع عن تقديم المعلومات لأعوان السلطة الإدارية والقضائية·

26 - تغيير وتبديل وتخريب العلامات على الطرق(35)·

محاربة القضاء الإسلامي والمؤسسات الإسلامية:

عملت الإدارة الإستعمارية على محاربة وطمس الشخصية الإسلامية للجزائر منذ حملة الاحتلال عام 1830، وذلك بمختلف الوسائل، ففي يوم10 ابريل 1834 صدر قرار يعطي الحق للمتخاصمين بأن يستأنفوا إحكامهم التي يصدرها القاضي المسلم، أمام مجالس الاستئناف التي يتألف أعضاؤها من الفرنسيين واليهود، وكان ذلك من اختصاص المحاكم الشرعية الإسلامية قبل صدور هذا القرار·

وفي عام1841 صدر قرار آخر يحرم على المحاكم الإسلامية النظر في قضايا الجنح والجنايات، ويصدر نفوذ القضاة المسلمين في الدعاوي الشخصية المتعلقة بالإرث والطلاق، وبعد ذلك منعوا من حق النظر في شؤون الملكية والعقارات خاصة بعد صدور قانون 10 سبتمبر 1886·

وبعد ثورة 1871 بالغت الإدارة الإستعمارية في محاربة القضاء الإسلامي، وأعلن الحاكم العام دوقيدون De Geydon بأنه يجب محو شخصية القاضي المسلم وتعويضه بالقاضي الفرنسي بدعوى أن فرنسا غزت هذه البلاد وسيطرت عليها بالقوة، ويجب عليها أن تفرض إرادتها عليها· وتمشيا مع هذا الاتجاه ثم تأسيس محاكم الصلح عام 1874، وألغي قضاة الشرع الإسلامي، وأرغم الأهالي على التقاضي لدى قضاة الصلح الفرنسيين· وفي العام الموالي تم إلغاء المجلس الأعلى للقانون الإسلامي، وألغيت المجالس الاستشارية· وخفضت بصورة تدريجية إعداد محاكم الشرع الإسلامي من184 إلى 61 محكمة عام 1890· وكانت الأداة الإستعمارية قد أصدرت يوم 10 سبتمبر 1885 قرارا يحرم على القضاة

المسلمين النظر في قضايا العقارات والملكية· وجعلت ذلك من اختصاص قضاة الصلح الفرنسيين، وبعد عشر سنوات من هذا التاريخ أصدر عام 1896 قرارا أخضع المحاكم الشرعية الإسلامية للوالي العام، وعملت الإدارة الإستعمارية على إسناد وظائف القضاء الإسلامي إلى عملاء عديمي الثقافة والمعرفة، بل وحتى الأخلاق الحسنة·

ويطلب من المجالس المالية، والمفوضين الماليين، الأوروبيين، أنشئت محاكم خاصة لمحاكمة الأهالي دون غيرهم عام 1902 عرفت بالمحاكم الزجرية، وذلك عوضا عن محاكم الدرجة الأولى العادية، ويرأسها شيخ البلدية أو احد ممثلي الإدارة بدلا من قضاة الصلح، واستبدلت كذلك محاكم الجنح بالمحاكم الجنائية فيما يخص مخالفات الأهالي، وسحبت منها اختصاصاتها ما عدا الأحوال الشخصية الإسلامية وحرم على الأهالي حق الاستئناف ووضعت أمامهم عراقيل كثيرة بتأثير من الجنرال ريفوالRevoil(36))·

وزيادة على هذا راقبت الإدارة الإستعمارية التعليم الديني، والزوايا، وحددت المدارس القرآنية، وأغلقت الكثير منها مما أدى إلى قلة القضاء والأئمة، والمعلمين، وانهيار مستوى اللغة والتعليم العربي· كما راقبت رجال الدين، والعلماء والفقهاء الأحرار وفرضت رقابة على أداء فريضة الحج، وحددته برخصة فلما يحصل عليها للراغب في ذلك، إلا بتدخل شخص، أو البرلمان نفسه، كما حصل عام 1913 وذلك من أجل إحكام عزلة الجزائر وشعبها عن العالم الإسلامي·

ولم تكتف بهذا فكونت طبقة رسمية من رجال الدين الإسلامي أوكلت إليهم إدارة المساجد ومراقبة الزوايا الحرة، ورجالها وألزمتهم بالتعاون مع إدارات الشرطة الفرنسية ضد إخوانهم من الأهالي، وأدى ذلك إلى ضياع هيبتهم ونفوذهم وفقدان احترامهم، وحصل نفس الشيء لرجال الزوايا الذين تعاونوا معها·

وفي إطار سياسة الفرنسية، غيرت الإدارة الاستعمارية، كل أسماء المدن، والقرى الجزائرية، وعوضتها بأسماء أوروبية مسيحية، وباشر الكردينال لافيجري (1863 - 1870) وغيره من القساوسة عملية التنصير

والتمسيح بمختلف الوسائل خاصة بالنسبة للعناصر الفقيرة، وضحايا المجاعات العربية والقبائلية، وجرت محاولة لتنصير القبائل بدعوى أن أصلهم من الغال الأوربيين، ولكن مآل هذه السياسة هو الفشل الذريع باعتراف الإدارة الإستعمارية نفسها.

وقد حاول الحاكم العام جونار أن يقاوم هذه السياسة ويطبق إصلاحات ملازمة للأهالي، وقاومه المستوطنون الأوروبيون بشدة، ونجحوا في إسقاطه فسار الحاكم العام الجديد لوتود: Lutaud في اتجاههم، ودعم سياسة الاستيطان الأوربي، وكان رجلا إداريا شرسا لا رحمة له ولا شفقة تجاه الأهالي (37).

الإجحاف في فرض الضرائب واستخلاصها:

وفي ميدان الضرائب طبقت الإدارة الإستعمارية تفرقة بين الأهالي والأوربيين فالأوروبيون الأغنياء كانوا يدفعون أقل مما يدفعه الأهالي الفقراء، واستمر الوضع هكذا حتى عام 1919، وألزم الأهالي على دفع الضرائب المباشرة الفرنسية وكل الرسوم والضرائب الأخرى غير المباشرة إلى جانب الضريبة العربية.

وقد دفع الأهالي عام 1870 مبلغ 14 مليون فرنك ضريبة عربية، و22 مليون ضرائبه أخرى. وفي أعوام 1885 - 1890 كانوا يدفعون سنويا مبلغ 4 مليون و8 ألف فرنكا منها 19 مليون ضريبة عربية وفي عام 1912 دفعوا 45 مليون فرنك ضرائب.

واتضح في مطلع القرن العشرين أن الجزائريين كانوا يدفعون 46% من الضرائب المباشرة، وذلك رغم أنهم لا يملكون سوى 37% من ثروات البلاد مع التحفظ في هذه النسبة التي تبدو عالية جدا.

وبعد إصلاحات عام 1919 ألغيت الضريبة العربية على الأهالي وانخفضت مساهمتهم في الضرائب إلى 16% من مجموع الضرائب مع التحفظ كذلك في هذه النسبة التي تبدو منخفضة كثيرا(38).

العمل على تجهيل الأهالي :

عملت الإدارة الإستعمارية على تجهيل الأهالي فهدمت معظم المدارس وأغلق الكثير، وراقبت الباقي، وقاومت التحاق الأطفال الجزائريين بمؤسسات التعليم الفرنسية وفي عام 1870 كان هناك 36 مدرسة ابتدائية عربية فرنسية و1300 تلميذا، ومعهدان عربيان فرنسيان، وثلاث مدارس دينية إسلامية، وعملت الجمهورية الثالثة جول فيري أن يؤسس 15 مدرسة وزاوية تمول باريس ثلاثة أرباعها. وفي عام 1883 طبق التشريع المدرسي الفرنسي الجديد في الجزائر، فاستاء المستوطنون، وشيوخ البلديات من ذلك وأعلنوا رفضهم لبناء مدارس لما سموه "جماهير الصعاليك" من الأهالي، وتعللوا ببهاظة التكاليف، وبسعي الأهالي المتعلمين بعد ذلك لتحقيق الجزائر العربية.

وفي حدود عام 1890 لم يكن يرتاد المدارس الابتدائية من ابناء الأهالي سوى 1.9% من مجموع الأطفال الذين هم في سن الدراسة وهذه النسبة لا تمثل سوى 10 آلاف طفل، وحاول مدير التعليم جان مير Jean Maire (1884 -1908) ان يحسن حالة التعليم بالنسبة للأهالي ولكن المستوطنين حاربوه، وحاربوا مشاريعه وسياسته، فاستقال بعد أن فرضوا عليه تحويل المدارس التي أنشأها إلى ملحقات أطلق عليها اسم "مدارس ملاجئ" وكان عدد التلاميذ الجزائريين عند استقالته عام 1908 قد وصل إلى 33.397 طفلا وذلك يمثل نسبة حوالي 4.3% وفي عام 1914 ارتفعت هذه النسبة إلى 5% وبلغ عدد التلاميذ إلى رقم 47263 طفلا من بين 800الف طفلا في سن الدراسة، وارتفع هذا العدد إلى 60.644 طفلا عام 1922، من بين 900 ألف طفلا وكانت النسبة 6% ولم يكن في المرحلة الثانوية سوى 84 تلميذا أهليا قبل عام 1900 و150 قبل 1914 وتخرج من جامعة الجزائر هذا العام 1914 34 طالبا يحملون البكالوريا و12 طالبا مجازا(39).

التجنيد الإجباري والهجرة الجماعية إلى المشرق عام 1912:

يعتبر مطلع القرن العشرين بداية لاستقلال السلطات الإستعمارية الجزائر، إداريا وماليا، عن فرنسا، فأخذت تمارس بقسوة سياسة القهر

والزجر ضد الأهالي، وتلاحقهم في كل مجالات الحياة، وتغلق عليهم كل الأبواب والسبل إلى الحياة الأفضل، فحرمتهم من الاشتراك في المجالس الأقليمية، ومن انتخاب نواب لهم في البرلمان الفرنسي حتى المتجنسين منهم، وفرضت اختيار نوابهم بالتعيين فقط في مجالس العملات، وعندما أخذ بمبدأ الانتخاب عام 1908 نص القانون على أن يتم ذلك بواسطة المجالس البلدية، على إلا يزيد عددهم على ستة أو الربع بعد صدور قانون 6 فيفري 1919.

وقررت فيما يخص المجالس البلدية أن ينتخب الأهالي نائبا عن كل ألف بشرط إلا يزيد ممثلوهم على 6 أعضاء أو الربع، وعد تشريع عام 1919 زيد عددهم إلى 12 عضوا على إلا يزيدوا عن الثلث، واشترط أن يكون شيخ البلدية ونائبه فرنسيين أما مجالس البلديات المختلطة فقد سمح بوصول نواب الأهالي فيها إلى النصف، وانتخاب نائب شيخ البلدية منهم على أن يكون الترشيح والتزكية من الوالي العام،بين المعروفين بولائهم للسلطات الاستعمارية(40).

وعندما بدأت بوادر الحرب العالمية الأولى في الافق، ضغط المستوطنون الأوروبيون على فرنسا حتى أصدرت قرار فرض التجنيد الإجباري على الشبان الأهالي عام 1912 زاعمة أنها تحقق المساواة بينهم وبين الأوروبيين ولكن في الواجبات فقط دون الحقوق.

وحتى تغطي أهدافها، وتقنع الأهالي بحسن نيتها، أصدرت عددا من القوانين والتشريعات فيما بين 1908 و1914 لتخفيف عسف القوانين الزجرية عليهم ومنها:

1 - اعفاء المجندين الجزائريين من تطبيق قوانين الاندجينا الزجرية عليهم.
2 - إلغاء رخصة التنقل داخل الجزائر ومع فرنسا.
3 - إلغاء كثير من المخالفات التي تستلزم دفع الغرامات.
4 - إحالة باقي المخالفات الأخرى على قضاة الصلح بدلا من السلطات الادارية.

5 - رفع نواب الأهالي في مجالس العمالات إلى الثلث، والسماح لهم بالمشاركة في انتخاب شيوخ البلديات(41).

غير أن الأهالي لم تطل عليهم هذه الحيل، والإجراءات، واستنكروا قرارالتجنيد الإجباري، وأفتى بعض علمائهم بكفر الذين يموتون من أبنمائهم في الجيش الفرنسي، تحت العلم الأوروبي، واعتبروا الجزائر كفر، وقرر الكثير منهم مغادرتها إلى دار الإسلام فظهرت هجرة شبه جماعية من كثير من المدن الجزائرية إلى المشرق خاصة بلاد الشام وتركيا.

وكانت تلمسان أكثر المدن التي اشتدت فيها هذه الهجرة بحيث تذكر بعض الإحصائيات أن حوالي 800 عائلة غادرتها إلى المشرق وتليها معسكر، وبلعباس، وسطيف، وبرج بوعريريج، وكما كان التجنيد الإجباري سببا في هذه الهجرة إلى المشرق، تسبب كذلك في تمرد سكان جبال بني شقران عام 1914 وتمرد سكان الاوراس عامي 1916 و1917، وفي ظهور حركة جهاد في معظم مناطق الصحراء وخاصة سكان التوارق بدعم من بعض الجهات العثمانية على ما قيل(42).

ورغم كل هذه جندت فرنسا ما يزيد عن 400 ألف جزائري للحرب في ميادين القتال، ولخدمة أغراض الحرب في المصانع والمزارع والمناجم، وعانت الجزائر معاناة شديدة من هذه الحرب، فقتل الآلاف من أبنائها، وقلت المؤونة الغذائية عن أهلها، وظهرت الحاجة بعد الحرب إلى تقديم ترضية ولو تافهة لهم خاصة بعد أن ارتفعت بعض الأصوات منهم تدعوا إلى إنصافهم ومجازاتهم عما بذلوه في الحرب فاضطرت حكومة جورج كليما نصو إلى إعلان بعض الإصلاحات صدرت في قرار 4 فيفري 1919 أهمها:

1- إلغاء قوانين الانديجينا الزجرية.
2- تسهيل إجراءات الحصول على الجنسية بشرط أن تتوفر في الراغب منها الصفات التالية: يكون عمره 25 عاما، وليست له السوابق

العدلية، ولم يسجن إطلاقا، وأقام بفرنسا عامين متواليين على الأقل، وخدم في الجيش الفرنسي، ويعرف قراءة اللغة الفرنسية وكتابتها، مالكا لعقار أو مزرعة، يدفع ضرائب الدخل، موظفا عضوا في مجلس محلي بالجزائر حاملا لوسام فرنسي أو كان أحد أبويه مواطنا فرنسيا(43).

مقارنة بين تطور الأوربيين والأهالي اقتصاديا واجتماعيا فيما بين 1830 – 1954

تطور الأوروبيين في ميدان الفلاحة:

استمر نمو السكان الأوربيين باطراد، ففي عام 1926 كان عددهم 833000 نسمة، وارتفعوا عام 1931 إلى 881600 نسمة، وعام 1954 إلى 984000 نسمة، وكان معدل ازديادهم 1% تقريبا، ويتوزعون من الناحية الاقتصادية على الفئات التالية، 14.4 % ينتمون إلى قطاع الزراعة و 28.6 % إلى قطاع الصناعة و57% إلى قطاع التجارة والخدمات العامة.

ومنذ مطلع القرن العشرين أخذ المزارعون الأوروبيون يتناقصون بسبب قيام الملكيات الزراعية الكبيرة واحتوائها للكثير من الملكيات الصغيرة. ففي عام 1948 كان عددهم 125.300 مزرعة ومزارعا، وانخفضوا عام 1954 إلى 93000 مزارعا، وكان هناك 26153 مزرعة عام 1930 منها 5411 مساحة كل منها أكثر من 100 هكتار، وفي عام 1954 كان المستوطنون الأوروبيون يملكون 2.726.000 هكتار موزعة على 22037 مزرعة منها 7432 مساحة كل منها أقل من 10 هكتارات، وينتج 87% من هذه الأراضي 70% من دخل الجزائر القومي كله.

ومنذ عام 1930 زاد عدد الملكيات الأوروبية الكبيرة التي تستخدم الآلات بمقدار18%، وازدادت مساحتها بمقدار 30% على حساب الملكيات الأوروبية المتوسطة والصغيرة وتسبب ذلك في هبوط عدد المالكين من 34821 عام 1930 إلى 17129 عام 1954 ونقصت نسبة المزارعين المستأجرين المديرين من 16 إلى 10 % وهبطت نسبة ذوي الأجور الريفيين وهم الموظفون والعمال من 43% عام 1903 إلى 25% عام 1954.

وكانت مساحة الأراضي المسقية 42 ألف هكتار من أصل 95 ألف قابلة للري والسقي، وتطورت التقنيات الزراعية لديهم تطورا هائلا سواء في زراعة الحبوب أو الكروم أو الحمضيات، وتم التوسع في استعمالها توسع هائلا خاصة بعد عام 1948، فكانت كل حاصدة ودراسة تعوض 100 عاملا أجيرا زراعيا، وزادت المساحات المخصصة للكروم وازديادا كبيرا، ففي عام 1929 كانت 226000 هكتار وفي عام 1935 وصلت إلى 400000 هكتارا، وتضاعفت إنتاجها السنوي كذلك، ففي أعوام 1920 كانت تنتج 9.265.000 هيكتوليتر وفي عام 1953 أنتجت 19.3 مليون هيكتوليتر وفي عام 1954 أنتجت 19.3 مليون هيكتوليتر.

ولعبت الشركات الأوربية دورا كبيرا في ازدهار غراسة الكروم وإنتاج الخمور والعنب، وكانت تضم 4425 مزرعة وتمثل 15% من مجموع المزارع وتنتج أكثر من ثلاثة أرباع المحصول الجزائري من الكروم ويدر عليها 55 مليار فرنكا.

وتمثل مساحات إنتاج الحبوب عند الأوروبيين 28% من المساحات العامة وتنتج 44 % من مجموع الإنتاج العام، وبلغت قمة إنتاجها خلال أعوام 1950 – 1954.

وتقدمت زراعة الخضر والحمضيات تقدما هائلا لديهم فاق حدود التصور، فارتفع إنتاج الحمضيات من 100 ألف طن قبل الحرب العالمية الثانية إلى 340 ألف طن عام 1954 قدرت قيمتها بستة مليارات من الفرنكات.

ورغم أن المزارعين الأوربيين المزاولين للزراعة كانوا أقل من 10% من مجموعهم العام إلا أنهم يجنون 55% من الإنتاج الكلي النباتي والحيواني، و66 % من الإنتاج النباتي وحده، ويمثل رأسمال أملاكها بالأرياف 600 مليار فرنك ويقدر دخلهم السنوي الصافي بمبلغ 93 مليار فرنك.

وبعد ظهور الملكيات الزراعية الأوروبية الكبرى أخذ المستوطنون ينزحون من الأرياف إلى المدن للاستقرار بها وبلغ عددهم 673000 نسمة عام 1931 و772000 نسمة عام 1954 ويمثلون 80% من مجموعهم، ويعيشون في 46 مدينة نصفهم في مدينتي الجزائر ووهران.

وتقدر اقتصادهم الآخر غير الزراعي تقدما كبرا كذلك على يد 15 ألف شركة و150 ألف مشروع أوروبي صغير، ويسهم في ثلثي الإنتاج الوطني الجزائري العام. ففي عام 1937 كان هناك 667 مشروعا أوروبيا تستخدم 51652 أجيرا وارتفع هذا العدد عام 1958 إلى 94103 أجيرا.

وفي عام 1954 كان الموظفون الإداريون والمستخدمون منهم يمثلون 2.6% ومدير والمشاريع والعمال المستقلون يمثلون 1.9% والتجار يمثلون 16% والحرفيون 6% والإطارات العليا 92.8% والفنيون ورؤساء أجهزة المشاريع 82.4% والموظفون العاديون في الوظيف العام.86%

وورد في إحصاء عام 1951 أن عدد البورجوازيين الأوربيين الكبار 560 مبلغ 20 مليار فرنك لقضاء عطلتهم الصيفية مما يدل على مدى الترف الذي كانوا يعيشون فيه(44).

في ميدان التجارة والاحتكار:

ومن الناحية التجارية سيطرت الرأسمالية الاستعمارية على السوق الجزائري وفتحت المجال للبضائع الفرنسية لتقضي على الصناعات الأهلية وإنتاج الأهالي، وكانت اللجنة الأولى التي وضعت في هذا المجال صدور قرار إقامة الوحدة الجمركية بين الجزائر وفرنسا منذ عام 1851م، ثم احتكار النقل البري والبحري بعد ذلك، ونتيجة لذلك أخذت البضائع الفرنسية تغمر أسواق الجزائر بشكل واسع وتحطمت الصناعات الأهلية خاصة بعد أن طرد العمال والفلاحون من أراضيهم ووظائفهم، فانهارت بذلك القوة الشرائية وتحطم رأسمال التجارة والحرفيين الجزائريين.

وقد احتكر النقل البحري وحده عشرة شركات فرنسية، وصار70% من صادرات الجزائر تذهب إلى فرنسا، و33% من إراداتها تأتي من فرنسا وأصبحت الجزائر تلعب دورا هاما في ازدهار الاقتصاد الفرنسي وتحتل المرتبة الثالثة بعد الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا في شراء الصادرات الفرنسية عام 1954م.

أما في عام 1955م فقد ارتفعت وأرادت الجزائر من فرنسا إلى 76% من المواد الغذائية والأدوات الصناعية ومواد البناء والوقود، وارتفعت صادراتها إلى78% من المعادن والمنتجات الزراعية.

وتسبب هذا الوضع في النقص والعجز الدائم في ميدان المدفوعات التجارية فمصلا في عام 1954، استوردت الجزائر بقيمة 218.4 مليار وصدرت بقيمة 140.2 مليار فرنك قديم وبلغ العجز مليار فرنك.

وترتبط المبادلات التجارية التي تجري مع فرنسا بالتجهيز الصناعي في الجزائر، ونقص المواد الغذائية ونمو المزروعات التجارية التي يحتكرها المستعمرون، والصناعات المنجمية، وجاء ازدهار رؤوس الأموال الإستعمارية وتوظيفها في مختلف المشاريع، سببا في تدهور طبقة الملاك الصغار الجزائريين الذين انخفض عددهم من 25 ألف عام 1920 إلى 21 ألف عام 1951، في حين ركزت الاحتكارات الفرنسية وسيطرت على مختلف مجالات العمل في ميدان التجارة والصناعة والنقل وغيرها عن طريق الشركات والبنوك وكبار المعمرين.

فبنك الاتحاد الباريسي المؤسس عام 1869م يشارك في إدارة الشركات المنجمية الرئيسية الثلاثة الوانزة، ومقطع الحديد، وشركة قسنطينة للفوسفاط التي تسيطر بدورها على الشركات الجزائرية للمنتجات الكيماوية والأسمدة، وتملك مصالح في شركات النقل للخطوط الحديدية عن طريق الجزائر والطريق البري عبر الصحراء.

وشركة القرض العقاري للجزائر وتونس التي هي فرع شركة القرض الفرنسي تساهم في شركة الباسطوس للتبغ والسجائر، وفي شركة الحصر العقارية لمدينة الجزائر.

وشركة القرض الجزائري التي ترتبط بجماعة روتشلد، والبنك الصناعي للجزائر المؤسس عام 1919 من كرف بنك الجزائر، والذي يجمع مصالح بنك ورمز وبنك الهند الصينية، وبنك إفريقيا، وبنك الاتحاد الباريسي، وبنك كريدي ليوني والشركة العامة، وشركة مرسيليا للقرض، هذه البنوك والشركات كلها ممثلة في معظم مجالس إدارات الشركات بالجزائر وكبار المعمرين هم الذين يوظفون رؤوس أموالهم في هذه الشركات ويتحكمون بالتالي في توجيه سياستها حسب مصالحهم الخاصة. فالمعمر بورجو (ملك العنب) الذي هو عضو في مجلس الشيوخ الفرنسي عن مدينة الجزائر يملك الفي هكتار من الأراضي الزراعية، وبساتين ضخمة تنتج أربعة ملايين ليتر من الخمر، ويملك أسهما في 18 شركة منها شركة الشابودي جاندارم التي يملك حوالي 1200 هكتار، وفي أملاك بني سليمان، والشركة الزراعية لإفريقيا الشمالية، وفي معامل الجزائر للتقصير، ومطاحن الشلف، ومناجم فسفاط قسنطينة ومصانع التبغ، كما يسيطر على صحيفة يومية بالجزائر.

والنائب جورج بلاشيت (ملك الحلفا) يسيطر ويحتكر ثروات الحلفاء في اقليم الهضاب العليا شمالي مدينة الجلفة وتنازلت الإدارة الإستعمارية له من 689 هكتار من أراضي الحلفا مقابل 15 سنتيما عن كل طن من الحلفا في حدود الالف طن، وما زاد على ذلك يدفع عنه 25 سنتيما للدولة ويتعبر من كبار المساهمين في شركة مياه وهران وكانت له صحيفة يومية بالجزائر كذلك.

أما لوران سكيافينو عضو مجلس الشيوخ الفرنسي فكان يحتكر عمليات التجارة والنقل البحري ويملك شركة ملاحية خاصة باسمه وله أسهم في سبع مؤسسات هامة لاستغلال مناجم الفسفاط والنقل التجاري والمصارف التجارية والصناعية.

وعن طريق هذه الشركات والمؤسسات نمت رؤوس الأموال، وكبرت حتى أن أربعة وعشرين شركة في الجزائر اعترفت بارتفاع أرباحها من 468 مليون عام 1947م إلى 7155 مليون فرنك قديم عام 1954م(45).

اثر تطور الأوربيين في تعاسة الأهالي الجزائريين:

ولقد تسببت سيطرة المستوطنين الأوربيين على البلاد وخيراتها في أضعاف أصحاب البلاد الشرعيين وانتشار الفاقة المدقعة بينهم، وأدى ذلك إلى انهيار الحرف والصناعات المحلية، وتحول صحابها إلى عمال بسطاء وعاطلين مزمنين خاصة بعد أن انتشرت الوسائل التقنية الحديثة وتسرع المعمرون في استعمالها.

وكان المفروض نظرا لضخامة رؤوس الأموال، وكثرة الشركات التي يسيطر عليها المعمرون أن تزدهر الحياة الاقتصادية ويعم الرخاء غير انه بينما تزايد وتضاعف عدد الجزائريين إلى الضعف خلال خمسين عاما، نقص إنتاج الحبوب بنسبة 20% وعدد الأغنام إلى نصف ما كان عليه، ولم يزد الدخل السنوي لكل شخص جزائري على عشرة آلاف فرنك قديم على أكثر تقدير في حين أصبح الدخل الزراعي وحده بالنسبة للأوروبيين يمثل 95% حمضيات و90% خمور و20 % شعير، و40% بقول و30% زيتون، هذه كلها تشكل قسطا مهما من الإنتاج التقليدي. ومن أجل ذلك تعقدت حياة أكثر من سبعة ملايين جزائري كادحين تنحصر مواردهم في أراضي لهم في المناطق الزراعية، فانتشرت البطالة بشكل خطير، واضطر العمال المزارعون إلى الهجرة شبه الجماعية إلى المدن للاستقرار على أطرافها في أحياء قذرة بنوها بأنفسهم من القصدير والخرق البالية والبوص، وقطع الخشب العضيرة، وعلب الأطعمة الفارغة.

وأصبح أكثر من نصف مليون شخص يسكنون هذه الأكواخ بين خمسة وعشرة أشخاص في كل خيمة في حالة اجتماعية يرثى لها حيث لا غذاء كاف ولا عناية صحية، ولا عمل يوفر لهم بعض الغذاء الضروري وكان من بين ما اضطر هذه الحشود إلى هجرة الريف إلى المدينة، فرارا من

الاضطهاد الإداري والرغبة في تعليم أولادهم بالمدارس والاستفادة من العمل في بعض الورش والحضائر ولو لمدة أسابيع قليلة في العام.

وتمثل هذه الطبقة المهاجرة الكادحة نصف سكان المدن وتعيش في مستوى منخفض جدا، أغلب أفرادها عاطلون لا يعملون إلا أعمالا مؤقتة مثل مسح الأحذية، والحمالة، ومسح البيوت، وبيع الصحف، والعمل اليدوي، والبناء والزراعة، و الأشغال العامة، وغيرها، ويشكل التجار والبائعون الصغار والحرفيون حوالي 30% من هذه الطبقة في القرى المجاورة للمدن التي يسكنها المستعمرون الأوروبيون، ولا يشتغل الواحد منهم أكثر من شهرين إلى ثلاثة في العام لقاء مائتي فرنك قديم يوميا بحيث لا يتجاوز دخل الواحد عشرين ألف فرنك قديم في العام ولا يحصل التاجر منهم إلا على 50 إلى 60 ألف فرنك في العام كحد أعلى لكل عائلة.

وهذه الظروف القاسية هي التي دفعت كثيرا من هؤلاء الكادحين إلى الهجرة إلى فرنسا في أعداد ضخمة حتى بلغوا نصف مليون شخص طلبا للعمل وبحثا عن مورد للرزق، ولكن الإستعمار حتى في فرنسا لاحقهم بالمتاعب فسلط عليهم الذل والهوان، وسخرهم إلى العمل في مهن شاقة مرهقة لا مستقبل للعامل فيها، بأبخس الأجور، ودون أي ضمان اجتماعي، أو رعاية صحية، أو قانونية.

وأكثر من هذا فإنهم تعرضوا لمعاملة عنصرية فظيعة تميزت بالشدة والغلظة والقساوة، فحرموا من معظم المزايا يتمتع بها العامل الفرنسي وفرض عليهم العمل من 12 إلى 14 ساعة في اليوم بأجر لا يزيد على 14 إلى 20 ألف فرنك في الشهر مع عدم ضمان الاستمرار قي العمل، هذا في حين العامل الفرنسي لا يعمل إلا ثماني ساعات في اليوم يأجر لا يقل في المتوسط على الفي فرنك قديم في اليوم.

ثم أن العامل الجزائري لا يسمح له بأن يعمل في حقل الصناعات الفنية أو المعامل الهامة حتى لا يتمكن من تعلم أي حرفة أو مهنة فنية تتيح له ضمان العيش والعمل، وحتى لا ينقل تلك المهنة إلى بلاده وينشرها بين

إخوانه، ومن أجل ذلك حدد عمل الجزائريين في الأعمال الشاقة اليدوية مثل الحفر، والشحن، ونقل التربة، وجر العربات في المناجم والمباني والطرقات وغيرها، وهذه الظاهرة عامة على العامل الجزائري سواء كان في فرنسا أو الجزائر.

وأبسط مثل على ذلك في الجزائر، العامل الذي يشتغل في قطف نبات الحلفا، فهو يتقاضى 1500 فرنك قديم، عن عشرة أيام يعمل في كل منها 12 ساعة علما بأن قطف مائة كيلو غرام من الحلفاء ونقلها إلى مكان الشحن يحتاج إلى 11 ساعة على الأقل، ويباع هذا المقدار بسعر 230 فرنك بذلك يتضح أن متوسط أجر الساعة الواحدة لا يزيد على 20 فرنك قديم وإذا ما علمنا أن هذا المقدار التافه يدخل فيه مصروف العائلة وغذاء الحمار والجمل، ويتعين على كل عامل أن يستعين به في النقل. يتضح لنا أن صافي أجر الساعة يقل بكثير على عشرين فرنك(46).

تطور الأهالي في ميدان الفلاحة:

منذ نهاية الحرب العالمية الأولى، أخذت ديموغرافية الأهالي تزداد وترتفع باستمرار، ولو أن ذلك لا يعني البحبحة في حياتهم الاقتصادية والاجتماعية. ففي عام 1926 كان عددهم 5.150.000 نسمة وفي عام 1931 ارتفعوا 5.588.000 نسمة وإلى 8.450.000 نسمة عام 1954، وكان عمر 52.6% منهم دون العشرين عاما، ولكل 94 شخصا بالغا 100 طفل دون سن 14 عاما.

وأكثر من ثلثي الأهالي كانوا يعيشون حياة بسيطة جدا، ومتقشفة، وليست لهم محاصيل ومواشي كافية، متوسط إنتاجهم الإجمالي السنوي من الحبوب 19.6 مليون قنطار فيما بين أعوام 1901-1910م و16 مليون قنطار خلال أعوام 1921-1930 و14 مليون قنطار خلال أعوام 1941-1948 و19.7 مليون قنطار خلال أعوام 1948-1954.

وكانت ثروة اغنامهم 8.9 مليون رأس قبل 1910 و5.3 مليون رأس بين 1921-1930 و4.8 مليون رأس خلال أعوام 1941-1948 و5 مليون رأس خلال أعوام 1948-1954.

إنتاجهم من زيت الزيتون كان 350 ألف هيكتولتير خلال أعوام 1910-1920 واتخفض إلى 160 ألف هيكتوليتر بين 1930-1940 و212 ألف هيكتوليتر خلال عامي 1951-1952 ومن أسباب هذا التدهور والتقهقر في الإنتاج نقصان المساحات المملوكة لهم من 7.562.977هـ عام 1930م إلى 7.349.100هـ عام 1950، وتشتيت الباقي وتجزئته باستمرا، وكساد المردود بسبب عدم استعمال الوسائل الحديثة كالآلات، والأسمدة، والدورات الزراعية، والبذور الجيدة.

ومنذ عام 1930 أخذت ملكيات الأهالي الزراعية الصغيرة تتقلص وتظهر بدلها ملكيات متوسطة في حين جزئت نسبة أخرى منها إلى ملكيات اصغر، ففي عام 1950 كانت هناك 438.483 ملكية مساحة كل منها أقل من 10هـ وتغطي 1.378.000 هكتار، وكانت هناك 167.170 ملكية متوسط مساحة كل منها 19هـ وتغطي مساحة 185.000هـ وتمثل 43% من ملكيات الأهالي مقابل35% عام 1930 وهناك 16.580 ملكية متوسط مساحة كل منها 66هـ وتغطي مساحة 1.096.600هـ وتمثل 14.9% مقابل 21% عام 1930، وهناك 8.499 ملكية متوسط مساحة منها 200هـ وتغطي مساحة 1.683.800هـ.

وتتألف أربعة أخماس ملكيات الأهالي من قطع صغيرة ذات تربة غير خصبة ولا يستعمل أصحابها الأسمدة، والآلات الحديثة ولا يحصلون على القروض الزراعية ويعتمدون على الحيوانات، وعضلات الإنسان، والمحراث الخشبي ويضطرون إلى إراحة أراضيهم عامين كاملين لتوفير المراعي والعلف لحيواناتهم، ولهذه الأسباب فإن إنتاجهم من الحبوب ضعيف ويتدهور باستمرار ففي أعوام 1905-1914 كان إنتاج الهكتار الواحد من الحبوب 6 قناطر وفي أعوام 1945-1954 انخفض إلى 4.65 قنطارا، ولا يزيد دخلهم السنوي الفردي على 22.000 فرنك واضطر أكثر

من ثلثي الفلاحين إلى التحول إلى طبقة نصف عمالية ولم يكن ينتمي إلى قطاع الزراعة الحديثة والاستفادة منها سوى 20 ألف فلاح أهلي.

وقد أوردت بعض إحصائيات عام 1950 تقسيما ونسبا مائوية للمجتمع الأهلي الريفي على الشكل التالي مع التحفظ في ذلك، لانها نسب اقل من الواقع عدد الفلاحين المالكين 19.5% وعدد الخماسين ما بين 9 و10% وعدد الرعاة 12% وعدد العمال الزراعيين الدائمين وغير22% وعدد العاطلين عن العمل عام الدائمين1954 مليوني شخص. وعدد المستخدمين بصفة مؤقتة بين 650 و850 ألف شخص، وعدد العمال الزراعيين الدائمين 112 ألف شخص، وعدد غير المستخدمين في الريف 400 ألف شخص(47).

وكان هذا أحد الأسباب في هجرتهم الجماعية من الهضاب العليا القاحلة، والجبال المكتظة بالسكان إلى القرى والمدن العمرانية الكبيرة.

ففي خلال أعوام 1925-1948 ارتفع عدد سكان قرى متيجة من 80 إلى 250 ألف شخص، وارتفع عددهم في المدن من 722 ألف شخص عام 1936 إلى 1.600.000 شخصا عام 1954، وكانوا يمثلون 11% من مجموع السكان عام 1936 و14.7% عام 1948 و18.9% عام 1954.

وتكدسوا في أحياء قصديرية متسخة، بدون عمل، ولا إمكانيات أخرى للعيش، شغلت منهم المؤسسات والورش الأوروبية 110 ألف شخص عام 1924 و264 ألف شخص عام 1954 وقيل 320 ألف شخص.

وهناك 120 ألف عامل مستقل غير زراعي يمثلون التجار، والحرفيين الصغار، ينتمون إلى حوالي 100 ألف مؤسسة أهلية تستخدم حوالي 30 ألف شخص، وتربح حوالي 33 مليار فرنك في العام، بينما هناك 65 مؤسسة أوروبية تربح في العام 375 مليار فرنك.

وهناك 463.187 أجيرا يعملون في حقول التجارة والصناعة والوظيف العام، و172 ألف عامل يدوي بنيهم 84 ألف عامل ببطاقة جزئية و75 ألف عامل اختصاصي و68 ألف عامل مهني وموظف صغير ومستخدم، و12 ألف عامل موظف إداري أو فني، وهناك 133.100 عاطل عن العمل تماما.

وتكتشف هذه الإحصائيات رغم عدم دقتها، على أن الأهالي يشكلون 95% من العمال البدويين و68% من العمال الاختصاصيين، ولكن لا يشغل من العمال الفنيين سوى 17.6 ومن الموظفين في الوظائف العليا سوى 7.2%.

وإلى جانب الهجرة الريفية إلى المدن الكبرى الداخلية، هناك هجرة إلى فرنسا وأوروبا بلغت أقصاها عام 1954 حيث هاجر 300 ألف شخص وذلك بمعدل شخص من كل 7 أشخاص ذكور بالغلين، وبلغ مجموع من هاجر وعاش بفرنسا خلال النصف الأول من القرن الحالي 2 مليون شخص أهلي، احتكوا بالأوربيين وحياتهم وأوضاعهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية وعانوا مشاكل لا تطاق.

لم يكن التسليف الزراعي سهل المنال بالنسبة للاهالي رغم أنه أسست منذ عام 1893 شركات أهلية للتعاون والادخار، وانشيء صندوق مشترك لها عام 1933، وأعيد تجميعها خلال الحرب العالمية الثانية فأصبحت 260 عام 1940 و107 عام 1946 و105 عام 1954 ولكنها لم تكن تقدم المساعدة إلا لنصف مليون شخص مالك.

وحاولت الإدارة الإستعمارية منذ عام 1937 أن تنشط الاقتصاد الأهلي الريفي، ولكن لم تحقق أية نتيجة مهمة، وضمنت الجمعيات الزراعية المستحدثة لذلك الغرض، وعددها 103 عام 19487، إلى الشركات الأهلية للتعاون والادخار والمستغلات الخاصة وتحولت إلى مساعدة غير الأهالي.

وفي عام 1954 كان هناك 133 جمعية زراعية للتعاون والادخار موزعة كما يلي: 81 في زراعة الحبوب و46 في غراسة الأشجار و6

للواحات الصحراوية تغطي مساحة 258 ألف هكتار وتهتم كما هو مقرر بعدد 201 ألف فلاح، أما 67 شركة لمؤسسة للعناية بتربية المواشي فلم تكن تعتني إلا بعد 103 ألف زراعي.

وعندما تقرر التصنيع عام 1946 في إطار الإصلاحات المقررة لتطوير المجتمع الأهلي لم تحدث سوى 15 ألف وظيفة لغياة عام 1954 ولم تفكر الإدارة في التكوين المهني للأهالي الذي يعتبر المفتاح للتطور(48).

تدهور الحالة الصحية:

وهكذا خلقت كل الظروف السيئة السابقة حالة يرثى لها في أحوال السكان الصحية، فكثرت الأمراض و الأوبئة وانتشرت الوفيات بشكل خطير جدا، وارتفعت نسبة الوفيات فيما بين عامي 1945 و1946 إلى أكثر من 30 في الألف، وعمت هذه الوفيات نتيجة للبؤس والفاقة وانخفاض مستوى المعيشة وضيق الأكواخ وتكدس السكان فيها بكثرة حتي تحولت إلى حقول خصبة لظهور ونمو الأمراض المعدية، هذا زيادة على معدل الكالوريات (وحدة الحرارة الغذائية) التي يتناولها الجزائريون لا تتجاوز 1500 كالورية يوميا في حين يتناول الأوروبيون 3000 وحدة كالورية في اليوم الواحد، وهو ضعف ما يتناوله الجزائري.

ورغم أن السكان الجزائريون يزيدون على عشرة ملايين نسمة، إلا انه لا يوجد سوى 1851 طبيبا و660 مولدة 661 صيدليا و462 طبيب أسنان ومن بين 1851 طبيب لا يوجد منهم إلا 1145 في المدن الثلاثة الكبيرة: قسنطينة ووهران والجزائر، أما باقي المدن السبعة الكبيرة فلا يوجد بكل منها سوي خمسين طبيبا، والباقي وهو 350 طبيبا موزعين بنسبة 4 إلى 6 لكل مائة ألف شخص، هذا في حين نجد مدينة الجزائر يوجد بها 78 طبيبا لكل 100 ألف شخص، وهناك بعض الجهات يوجد بها طبيب واحد لكل عشرة آلاف ولكل ثلاثين ألف شخص خاصة في أقاليم اجنوب.

وليس في الجزائر كلها سوى 149 مستشفى منها 12 عسكريا و28 مستوصف، غير أن اغلبها يفتقر إلى أبسط وسائل العلاج، وفي جميع هذه المستشفيات لا يوجد إلا 256000 سريرا منها 600 في مستشفيات الجنوب أي بمعدل 2.5 سرير لكل ألف شخص، وحين نجد في فرنسا تسعة أسرة لكل ألف شخص، وإلى جانب ذلك هناك عجز كبير في قلة الممرضين.

هذا كله في المدن والقرى الصغيرة القريبة منها، أما الريف فكل شيء منعدم فيه فلا أطباء ولا ممرضون ولا مستشفيات وكل مريض ينتظر الموت حتى يأخذه إلى ربه، أو يرزقه الله الشفاء من عنده، وأغلب الذين يموتون، لو كانت هناك أدوية وعناية طبية ولو نسبية لأنقذوا من الموت، ولكن الإستعمار لا يريد لهم الحياة ولا العيش الهنيء.

وعلي غرار الحالة الصحية يعاني سكان الريف كذلك من انعدام وسائل الحياة الضرورية، فلا مدارس ولا طرق مواصلات ولا مكاتب للبريد ولا أسلاك للهاتف، ولا مصالح لحفظ الأمن أو فصل الخصومات أو غير ذلك ولا عيون كافية للشرب فضلا عن السقي، ولولا أن السكان انتشر بينهم الوعي الكافي لكانت هناك كوارث اجتماعية خطيرة، غير أنهم من حسن الحظ تدربوا على خدمة أنفسهم وتنظيم أحوالهم ومشاكلهم حسب إمكانيتهم المحدودة(49).

سياسة التجهيل وتدهور اللغة والثقافة العربية:

لقد اتبع الإستعمار في الجزائر سياسة التفقير والتجهيل تمشيا مع الأساليب الإستعمارية العامة التي تهدف إلى تمكين الإستعمار من البقاء مدة أطول في البلدان التي يعتدي عليها ويطعنها في سيادتها وكرامتها فلقد سلب الإستعمار الفرنسي من الشعب الجزائري كل ما يملك من أراضي وأملاك وخيرات وتركه شبه لاجيء في وطنه.

وبالطبع فإن العامل المادي الاقتصادي له اثره في مجرى الحياة كلها ومنها الثقافة فالفرد ومثله المجتمع بدل أن يبحث عن وسائل التثقيف والمعرفة، يبدأ أولا في البحث عما يسد الرمق ويحفظ ماء الوجه وذلك من شأنه أن يصرفه عن الوجهة الثقافية ولو إلى حين، وهوما يريده ويسعى إليه

الإستعماروالي جانب سياسة التفقير والتجهيل هذه التي سار عليها الإستعمار طبق أيضا إتجاها عنصريا في ميدان الثقافة الأساسية محاربة لغة البلاد وثقافتها القومية العربية ونشر اللغة الفرنسية بدلا منها، وفي نطاق محدود كذلك بالنسبة لأبناء البلاد، وأول شيء أقدم عليه، استيلاؤه على معاهد الثقافة، والمساجد والمدارس، والزاويا تم حول معظمها إلى كنائس وثكنات وأوكل أمر الباقي إلى أناس تافهين دعوا إلى طمس الوعي الوطني، ومسخ اللغة والثقافة الوطنية وتتميز السنوات الأولى لبداية الإحتلال بطغيان الروح العدائية وانتشار الحقد ضد الثقافة العربية وأصحابها حتى أن جيش الإحتلال كان يحرق كل ما يعثر عليه من كتب ومكتبات ومنها مكتية الأمير عبد القادر.

ورغم أن الإستعماركان في أواخر القرن التاسع عشر مشغولا بحروب الإحتلال، ومواجهة الثروات الوطنية، إلا أنه لم يغفل عن تأسيس مدارس فرنسية لنشر وتشجيع اللغة الفرنسية، ومقاومة الثقافة القومية العربية باعتبارها من أهم العوامل التي تساعد على إحكام إحتلال البلاد وإخضاع اهلها.

ومنذ بداية القرن العشرين أخذت الإدارة الإستعمارية تهتم أكثر بمقاومة تعلم اللغة العربية والتضييق على أصحابها الراغبين في تعليمها بواسطة إصدار قوانين وتشريعات غريبة وخطيرة.

ففي يوم 24 ديسمبر عام 1904 أصدر الحاكم العام الفرنسي قرارا يقضي بعدم السماح لأي معلم جزائري أن يفتح مدرسة لتعليم العربية دون الحصول على رخصة من عامل العمالة أو الضباط العسكريين في المناطق الخاضعة للحكم العسكري، ويشترط هذا القرار على من منحت له الرخصة أن يخضع للشروط التالية:

1 - أن يقصر تعليمه على تحفيظ القرآن الكريم فقط دون غيره.
2 - أن لا يقوم بشرح آياته وخاصة التي تتحدث عن الجهاد.
3 - أن لا يقوم بتدريس تاريخ الجزائر وجغرافيتها، وتاريخ وجغرافية العالم العربي والاسلامي.
4 - أن يكون مخلصا للإدارة الإستعمارية ويخضع لأوامرها مهما كان شأنها.
5 - يحظر على هذه المدارس بعد الإذن بفتحها، أن تستقبل الأولاد الذين هم

في سن الدراسة أثناء ساعات التعليم. في المدارس الفرنسية حتى ولو كان ذلك في القرى التي تبعد عنها بأكثر من ثلاث كيلومترات.

وفي 21 مارس 1908 طالب مؤتمر الزراع الفرنسيين بإلغاء التعليم الابتدائي بالنسبة للجزائريين لأن ذلك سيكون خطرا عليهم من الناحية الاقتصادية، ومن ناحية توطين الأوروبيين بالجزائر(50).

وفي 8 مارس 1938 أصدر وزير المعارف الفرنسي قرارا ينص على اعتبار اللغة العربية لغة أجنبية في الجزائر، ويمنع تعليمها تبعا لذلك في المدارس.

وفي يوم 22 جويلية (يوليو) عام 1945 أصدرت السلطات الإستعمارية قرارا يفرض على كل معلمي اللغة العربية، معرفة اللغة الفرنسية، كشرط أساسي لتوظيفهم في المدراس، واستهدفت من هذا القرار القضاء على الجهاز العربي وتحطيم كيانه، لأنها تعلم أن معظم أولئك المعلمين لا يحسنون الفرنسية أصلا.

ورغم أن دستور 20 سبتمبر عام 1947 نص على الاعتراف باللغة العربية وتدريسها إلى جانب الفرنسية، إلا أن الإدارة الإستعمارية لم تطبق ذلك واستغل مفتشوا التعليم الابتدائي الفرنسيون الغموض الذي صحب ذلك القانون فأصدروا يوم 5 مارس 1954 نداء طالبوا فيه إلغاء تعليم اللغة العربية إجباريا في المرحلة الابتدائية، لأن ذلك سيؤدي في نظرهم إلى تعريب البلاد، وكأنها كانت فرنسية في الأصل، وذلك هو الاضطهاد العنصري بعينه. ولعل أغرب ما في النداء هو أنه قسم العربية إلى فئات ثلاثة:

1 - اللغة العامية وأهميتها لا تتعدى كونها لهجة محلية.
2 - العربية الفصحى، وتعتبر لغة ميتة.
3 - العربية الحديثة، وهي لغة أجنبية عن البلاد.

تلك هي مواقف الإستعمار، وذلك هو أسلوبه في مقاومة ثقافتنا القومية ببلادنا، إنه يعتبر تدريس العربية اضطهادا عنصريا يجب مقاومته حتى لا تتعرب البلاد وتصبح عربية، وكأنها لم تكن عربية مسلمة، وكأن العربية لم

تعش فيها ثلاثة عشر قرنا كاملة، ويعتبر اللغة العربية ميتة وأجنبية عن الجزائر العربية المسلمة بتاريخها، وكفاحها وقوميتها، وكأنها بلاد لاتينية تقع في ركن من أوروبا.

هكذا حاول الإستعمار أن يمسخ معالم فكرنا وقوميتنا وحضارتنا الإسلامية بالجزائر، وهكذا كان ينظر إلى تلك اللغة التي بواسطتها انتقلت إليه المدينة الحديثة التي ينعم بمظاهرها، ولم يقنع بهذا فأخذ يقسمها إلى فئات ومجموعات لاأصل لها ولا سند، وتناسي أن فرنسا نفسها كانت تسودها أكثر من لغة ولهجة، طيلة القرون الوسطى وحتى في القرون الحديثة، وما تزال حتى اليوم وليت الأمر وقف عند هذا الحد بل إنه إمعانا في محاربة لغد البلاد القومية، ظل يعتبر وجود السبورة في أي منزل جريمة كبيرة يعاقب صاحبها بالسجن والغرامة، بل وحتى بالنفي لان وجود السبورة في منزل جزائري يؤدي إلى انتشار الوعي الفكري والوطني وعموم الأسرة ثم في القرية، ثم في المنطقة كلها، وهذا وذلك خطر على مركز الإستعمار.

ومازلت أذكر حتى اليوم عندما داهمت الشرطة الإستعمارية منزلنا في مدينة برج بوعريريج عام 1938 للبحث عن السبورة التي اشتراها لنا الوالد ليعلمنا بواسطتها بعض قواعد لغتنا العربية، وكان أحد الأذناب قد وشي بنا إلى الشرطة فاغتنمت غياب الوالد عن المنزل وداهمته وأخذت تسأل وتفتش بجنون عن تلك السبورة ولكن الوالد كان محتاطا للأمر فأخفاها قبل خروجه في مكان لا يمكن التعرف عليه. إن هذه الحادثة صورة صغيرة وصادقة على الاسلوب الذي كان يتبعه الإستعمار الفرنسي في مقاومة لغتنا وتجهيلنا.

ولقد دأب الإستعمار على تجريد العمال من أجورهم لأن أولادهم ما انفكوا يترددون على المدارس العربية، وكان يعتبر التحدث بالعربية في الإدارة إهانة لكرامة فرنسا، أهون العقاب عليها الطرد من الوظيفة، وحرمان العامل من مرتبه الشهري، وكل من يحمل جريدة عربية أو كتابا عربيا يستهدف باستمرار لمراقبة الجواسيس الذين لا يعدمون وسيلة في النهاية لاقتياده إلى السجن بسبب أو بآخر ليقضي عاما أو عامين أو يزيد من

ذلك، مثله في ذلك مثل من يفتح مدرسة عربية ولو أن الأخير قد يحكم عليه بالسجن لمدى الحياة مع الأشغال الشاقة، والشخص الذي لا يعرف التحدث بالفرنسية تضيع مصالحه في الإدارات أسابيع وشهورا ولربما أعواما. وكثيرا ما يتعطل الشخص عدة شهور في قضاء مصلحة إدارية لا تستدعي أكثر من خمسة دقائق، وذلك إمعانا في إهانة الجزائري وثقافته ولغته القومية العربية، تلك هي ظروف اللغة والثقافة العربية بالجزائر خلال عهد الاحتلال وتلك هي سياسة الاستعمار تجاهها طيلة وجوده بالبلاد، ونتج عن ذلك أن أصبحت نسبة الأميين من الجزائريين 92,2 % بين من تتراوح أعمارهم من 15 ونصف مليون طفل جزائري في الشوارع وهم في سن الدراسة لأنهم لم يجدوا المكان ولا من ينفق عليهم[51].

ورغم الاعتراف رسميا باللغة العربية في دستور عام 1947 إلا أن مجموع معلمي العربية حتى عام 1950 لم يزد عن مائة وأحد عشر معلما مقابل عشرة آلاف معلم فرنسي، ولم يعتمد للتعليم العربي عام 1950 سوى 37,585 مليون فرنك قديم بينما اعتمد لبناء حوض سباحة في العاصمة أضعاف هذا المقدار.

والذي يدرس قرار عام 1947 الخاص بالاعتراف باللغة العربية يجد أنه شرع لعرقلة تعليمها وانتشارها، لا لتطورها وذلك من عدة وجوه:

1 – لأنه يحصر تدريسها في تعليم القواعد العامة الأولية.

2 – ولأن حصص العربية محدودة خارج أوقات الدراسة العادية في المواعيد التي يكون فيها التلاميذ غير مستعدين لتلقي الدروس، وذلك إما من الساعدة الحادية عشرة إلى الثانية عشرة والنصف أو من الخامسة أو السادسة مساءا.

3 – ولأن الوقت المحدد لها لا يزيد على ساعتين في الأسبوع إبتداء من الفصول التحضيرية.

4 – أما الفصول التكميلية بالمدارس والكليات فتعتبر لغة أجنبية لا لزوم لتدريسها.

5 – ويقوم عادة بتدريسها مندوبون إداريون غير قارين ولا متفرغين لعملهم لكونهم معرضين للعزل في وقت أجورهم زهيدة وليس لهم قانون يحدد وظيفتهم ولا يتحكم فيهم إلا مدير المدرسة أو المفتش الفرنسي.

6 – المعلمون الذين يتخرجون من هذه المدارس الرسمية لا يحصلون على أي توجيه تربوي، ولا ترعاهم الإدارات التي يعملون بها لأنها لا تسأل أصلا كيف يحصل تدريس اللغة العربية ولا تحرص إلا على تسجيل حضور أو غياب المعلم.

7 – زيادة على هذا فإن أغلب المواعيد المحددة لتعليم العربية قد ألغيت كما أن العربية التي يجري تدريسها فعلا هي اللهجة التي لا يمكن أبدا أن تفيد الشباب، ولا تحتاج أصلا إلى تعليم أو تلقين لأن الطفل يتعلمها بالفطرة والغريزة على أبوية وسائر أفراد اسرته في طفولته الأولى.

8 – وحتى تضمن الإدارة هذا الاتجاه أصدرت قرارا بتاريخ 15 أكتوبر 1949 ينص على منع تدريس العربية الفصحى بالمدارس الرسمية وفي المساجد الخاضعة لسيطرتها.

هذه هي حال العربية في عهد الاحتلال وكان المفروض أن تفتح الأبواب للنشء الجزائري ليتعلم الفرنسية ما دام قد حرم من لغته القومية ولكن الاستعمار ضيق عليهم المجال حتى في تعلم الفرنسية لأن هدفه هو التجهيل وحرمان العقل من التنور حتى ولو كان بلغة غير وطنية، وهكذا نجد أن المدارس التي كان عددها 36 عام 1870 انخفضت إلى 16 فقط في

ظرف عشر سنوات في عام 1880، ولم يزد عدد الذين كانوا يترددون عليها على 3672 طفلا جزائريا.

ولغاية الحرب العالمية الأولى لم يزد عدد الأطفال الجزائريين الذين يترددون على المدارس على حوالي سبعة وأربعين ألفا، كما أنه حتى عام 1939 لم يزد عددهم على مائة وأربعة عشر ألف تلميذ، هبط إلى مائة وعشرة عام 1944، ولم يعتمد لهم سوى ثمانية وثمانين مليون فرنك قديم في حين إعتمد للفرنسيين 339 مليون فرنك، وعددهم مائتا ألف، ووصل عددهم عام 1954 إلى 302 ألف طفل. ثم أن الجزائريين يزاولون دروسهم في فصول صغيرة وضيقة بنسبة 40 إلى 50 تلميذ في كل فصل، وفي أماكن قذرة غير صالحة للسكن مع قلة المرافق والوسائل الصحية والأدوات الرياضية، والمياه، والمقاعد، وغيرها. ولا يدرسون إلا نصف الوقت أما الباقي فيضيع في شكليات روتينية مقصودة من طرف الإدارة.

ولذلك نجد نسبة من يدرس منهم هو الواحد لكل مائة شخص في حين نسبة لفرنسيين أحد عشرة لكل مائة شخص يتلقون تعليمهم في مدارس جميلة واسعة مؤثثة بنسبة 20 إلى 30 طفلا على الأكثر في كل فصل، ويدرسون في الأوقات الطبيعية العادية، كذلك الحال بالنسبة للتعليم الثانوي فكان هناك بالجزائر سبعة عشر ثانوية ومعهدا عالي، وسبعة وعشرون كلية جامعية تضم جميعها 33 ألف

على 1546 طالب جزائريا فقط أي بنسبة واحد من خمسة عشر، وذلك عام 1950م، فكان الجزائريين يمثلون طالبا واحدا في الجامعة عن كل 15342 شخصا، مقابل طالب واحد وأوروبي عن كل 227 شخصا. وكان المفروض أن يكون عدد الجزائريين في الجامعة 37 ألف طالب على الأقل. فكان عددهم 49 طالب عام 1940 و589 طالبا عام 1954(52).

ورغم وجود معاهد فنية ومهنية وزراعية إلا أن عدد الطلاب الجزائريين بها محدود جدا نظرا للصعوبات التي تضعها الإدارة الإستعمارية في طريقهم عندما يحاولون الالتحاق بها وذلك من أجل حرمانهم وعدم تمكينهم من تعليم مهن وحرف هامة تكفل لهم ولأسرتهم المستقبل الزاهر ولبلادهم الخبرة والكفاءة.

إن جريمة الاستعمار الفرنسي في حقل الثقافة لم تكن أقل خطرا عن جريمة الاحتلال، ولذلك تعرضت الجزائر بعد استرجاعها للاستقلال إلى مشكلة صعبة في هذا الميدان تتمثل في الانخفاض الكبير في المستوى الثقافي وفي ازدواجية الثقافة عند تلك الفئة المتعلمة، ولا بد هناك من جهود ضخمة ووقت طويل لكي يرتفع المستوى الثقافي في البلاد ويتم الاندماج بين تلك الفئة المثقفة بالعربية والفرنسية وقت تحققت والحمد لله نتائج هائلة في هذا الميدان.

تدهور الحالة الدينية وتحطيم المؤسسات الدينية الإسلامية:

قد يكون ممكنا أن تتهاون السلطات في كثير من المجالات وتتراخى تمشيا مع الظروف والأحوال، أما تجاه دين الجزائر القومي الإسلامي فالأمر لا يمكن الاستهانة به وبالآثار التي له على سكان البلاد، ولذلك عملت جهدها لمقاومته بمختلف الوسائل أملا في طمسه ومحوه، وإحلال الدين المسيحي في مكانته.

وأول خطوة اتخذتها في هذا الميدان هي إصدار قرار 8 سبتمبر عام 1830 الذي استولت بمقتضاه على جميع أملاك الأوقات الإسلامية في سائر جهات البلاد.

وفي يوم 7 ديسمبر 1830م، أصدرت قرارا آخر أعطت الحق لنفسها في أن تتصرف في تلك الأوقات الإسلامية بالتأجير والكراء وغيرها.

وبعد أن أحكمت سيطرتها على الأوقات الإسلامية عمدت إلى تحويل المساجد إلى كنائس وكادرائيات وثكنات فأمر روفيقو يوم 18 ديسمبر عام 1837م بتحويل جامع كتشاوة بالعاصمة إلى كاتدرائية ثم تتابعت عمليات التحويل، هذه حتى لم يبق بالعاصمة وحدها سوى أربعة مساجد من بين 160 مسجد وزاوية حولت كلها إلى كنائس ومراكز للشرطة واصطبلات لخيول الحرس المتجول، ولم يقنعها ذلك فوضت كل المساجد والزوايا الباقية تحت الرقابة الشديدة وأصبحت تراقب عن كثب خطب الوعاظ والمرشدين والأئمة وترسم لهم بنفسها الاتجاه العام للخطب، وأشد من هذا أنها كانت لا تعين أحدا في وظيفة دينية حتى تدربه على أعمال الجوسسة، وتأخذ منه التزاما خاصا بأن يخلص لها تمام الإخلاص، ويخدم الإدارة الإستعمارية بكل جهوده، وتشترط عليه بأن لا تحصل ترقيته إلا بقدر ما يقدمه لها من خدمات، ويظهره من طاعة عمياء، وبهذه الطريقة تحول الإطار الديني إلى جماعة من الجواسيس يركزون كل نشاطهم في خدمة ركاب الإدارة الإستعمارية ولا يظهرون أي اهتمام بشؤون الدين.

وبقدر ما عملت السلطات الإستعمارية على إذلال الدين الإسلامي وتحطيم كيانه كدت في تشجيع نشر الديانة المسيحية والحركات التبشرية واستغلت صدور قانون 27 سبتمبر 1907م الذي يقضي بفصل الدين عن الدولة بالجزائر أسوة بقانون 27 سبتمبر 1905، الذي فصل بموجبه الدين عن الدولة في فرنسا، فأخذت تشجع نشر المسيحية وتخصص لها ثلاثة أربع ما خصصته للشؤون الدين الإسلامي مع أن عدد المسلمين أكثر عشر مرات من عدد أتباع الأديان الأخرى.

وفي عام 1930م أنشأت الإدارة الإستعمارية بالجزائر لجانا استشارية للشعائر الدينية الإسلامية في كل مقاطعة برئاسة شخص أوربي، وعضوية ممثل من إدارة الشرطة الاستعمارية. وفي عام 1933م صدر قرار آخر بتأليف لجنة الهلال للإشراف على مراقبة الأهلة، وتحديد الأعياد

الدينية والإشراف على تنظيم شؤون الحج، كل أعضائها من المهاجرين والأذناب الذين لا دين لهم ولا هدف إلا خدمة مصالح البوليس السري وفي نفس العام أصدر كاتب إدارة الأمن العام بالجزائر قرارا بالتشديد على الأئمة والمفتين. وإحكام الرقابة عليهم وعلى نشاطهم الديني والاجتماعي. ومنع علماء الدين غير الموظفين من الوعظ و الإرشاد وإلقاء الخطب والدروس في المساجد وبقي الأمر هكذا حتى صدر دستور 20 سبتمبر 1947 والذي نص على فصل الدين عن الدول، ففرح الناس بذلك ولكن الإدارة الإستعمارية تلكأت في التطبيق وحاولت أن تتجاهل القرار، فقام الجزائريون عندئذ بمقاطعة المساجد الخاضعة لها، وجعلوا يكثرون من تأسيس المساجد الأهلية الحرة بأموالهم الخاصة، وتحت إشرافهم الحر بعيدا عن التوجيه الإستعماري(53).

تفاهة إصلاحات دستور 20 سبتمبر عام 1947م:

على إثر انتهاء الحرب العالمية الثانية، وقيام الجمهورية الفرنسية الرابعة، جرى خلاف حاد في فرنسا حول السياسة التي يجب أتباعها تجاه الجزائر بعد أن نص دستور أكتوبر 1946 للجمهورية الرابعة على أن العمالات الجزائرية الثلاثة فرنسية وترك للبرلمان الفرنسي أمر وضع التنظيم الإداري الخاص بها، وقد ظهر إتجاهان رئيسيان في البرلمان الفرنسي متناقضان:

الإتجاه الأول تمثله اليسار من الاشتراكيين، الشيوعيين وقسم من الراديكالين يدعون إلى تطبيق سياسة الإدماج الكامل وتحقيق المساواة التامة بين الجزائريين والفرنسيين دون النظر إلى الجنس أو الدين أو اللغة ولهذا نادوا بضرورة تمثيل الجزائريين في البرلمان الفرنسي بنسبة الخمس أي مائة وعشرين نائبا على اعتبار أن الاربعين مليونا من الفرنسيين يمثلون بستمائة نائب.

أما الإتجاه الثاني فتمثله أحزاب اليمين، وتعارض الإتجاه الأول لانها ترى فيه خطرا كبيرا على مستقبل فرنسا السياسي ومصالحها القومية، في صورة ما إذا تحالف الشيوعيين ونواب الجزائر وألفوا بينهم جبهة قوية

داخل البرلمان وهو أمر نرى أنه مؤكد لا محالة، ومن ثم عارضت أحزاب اليمين سياسة الإدماج بشدة ومالت إلى رأي من كان يرى إصدار قانون خاص ينظم شؤون الجزائر الإدارية والمالية والمدنية، ويعطي لها شخصية قانونية خاصة تبرر عدم تطبيق النظام السياسي المتبع في المديريات الفرنسية الأخرى، على أن تراعي ما أمكن جهود الجزائريين في الحرب فتعطي لهم بعض الحقوق السياسية المناسبة لتلك الفترة.

ومن هنا عكفت الحكومة الفرنسية على وضع قانون خاص بالجزائر صدر يوم 20 سبتمبر عام 1947 بعد أن صادق عليه البرلمان الفرنسي بأغلبية 322 صوتا ضد أصوات النواب الجزائريين الذين قاطعوا الجلسة ومعارضة الشيوعيين، أما الحزب الاشتراكي فلم يعارض المشروع عند التصويت على مشكلة طرح الثقة، ومن أهم ما يشتمل عليه هذا القانون:

1 - اعتبار العمالات الجزائرية الثلاثة جزءا من فرنسا وتسوية سكانها في كل الحقوق والواجبات مع احتفاظ الجزائريين بشخصيتهم الإسلامية.

2 - تعيين حاكم فرنسي عام على الجزائر وإنشاء مجلس جزائري منتخب يتكون من مائة وعشرين نائبا نصفهم فرنسيون ونصفهم الآخر جزائريون لمدة ست سنوات يحدد نصفهم كل ثلاث سنوات، مهمة هذا المجلس استشارية بحتة تقريبا لأن قراراته وتوصياته لا تصبح نافذة المفعول إلا إذا وافقت عليها الحكومة أو البرلمان الفرنسي، ثم أنه لاحق له أبدا في مناقشة الشؤون السياسية وعليه فقط إبداء رأيه في ميزانية الجزائر والشؤون الاقتصادية الأخرى التجارية والزراعية، والأحوال الاجتماعية، وأكثر من هذا فإن قرارات هذا المجلس التي تصدر بالأغلبية(61 صوتا) من حق الوالي العام أو اللجنة المالية أو ربع أعضاء المجلس نفسها، أن يطالبوا بضرورة موافقة الثلثين عليها لتصبح نافذة المفعول وبذلك زيد في التضييق من سلطات هذا المجلس، واستهدف من وراء ذلك، تجنب اتحاد رأي النواب الجزائريين الستين وانضمام صوت واحد أو اثنين اليهم عند عرض قرار أو قانون أو اجراء خاص.

3 - والي جانب هذا المجلس نص القانون على تأليف مجلس تنفيذي من ستة أعضاء يساعد الوالي العام في إدارة البلاد، نصفهم جزائريون ونصفهم فرنسيون يختارون من المجلس السابق، يختار الوالي العالم نفسه اثنين منهم

وهما رئيس المجلس ونائبه، على أن يكون أحدهما فرنسيا والآخر جزائريا ومهمة هذا المجلس تنفيذ قرارات المجلس السابق.

4 - تنفيذ القوانين الدستورية المعمول بها في فرنسا بالجزائر ما لم ينص بصراحة على استثنائها.

5 - الاعتراف رسميا باللغة العربية كلغة من لغات الاتحاد الفرنسي لا على أنها لغة قومية، وفصل الدين الاسلامي عن الإدارة، وتكوين هيئة من رجال الدين الاسلامي للإشراف على شؤونه.

6 - افساح المجال للجزائريين وإعطاؤهم الحق في التوظيف بجميع الإدارات والوظائف العامة المدنية والعسكرية.

7 - إلغاء البلديات المختلطة والحكم العسكري في الجنوب وتطبيق النظام المدني الساري في المناطق التلية الشمالية(54).

القسم الثاني

المقاومـــة السياسيـــة

تاريخ المقاومة السياسة بالجزائر

التيارات السياسية البارزة:

كانت فترة الكفاح المسلح للشعب الجزائري في القرن التاسع عشر طويلة جدا وقاسية، دامت قرابة سبعين عاما قدم خلالها السكان تضحيات كبيرة، فاستشهد الملايين من أبنمائهم، وتشرد آخرون، وجرد الباقون من املاكهم وثرواتهم الحيوانية، والعقارية، وطعنوا في كرامتهم الوطنية والقومية وفي مقدساتهم الدينية(1).

ومع بداية القرن العشرين فكر الشعب الجزائري في تغيير أساليب كفاحه وعزم على إيقاف أشكال العنف وتجريب الأساليب السلمية ليأخذ قسطا من الراحة، ويدرس التجارب الماضية، فأخذ اجازة نصف قرن بكامله جرب خلالها الأساليب السلمية الممكنة في إطار ثلاث تيارات رئيسية بارزة:

التيار الأول: بدأ بالمطالبة بتحقيق المساواة بين الأغلبية المسلمة والأقلية الأوروبية المستعمرة، وهي تجربة الأمير خالد ورفاقه في نهاية الحرب العالميي الأولى إلى منتصف عقد العشرينات، ثم تطور هذا التيار إلى المطالبة بالتجنيس والإدماج للجزائر وشعبها في فرنسا المسيحية الأوروبية وهي تجربة الدكتور ابن جلول، والصيدلي فرحات عباس، التي انتهت إلى الفشل الذريع بسبب رفض كلا الطرفين مع اختلاف في السبب والدافع لذلك.

فالأوروبيون باعتبارهم أقلية صغيرة، رفضوا التجنيس والإدماج حتى لا يذوبوا في الجماهير المسلمة الجزائرية ذات الاغلبية، فيفقدوا السيطرة والنفوذ اللذين يتمتعون بهما في ذلك الوقت.

والجزائريون فسروا التجنيس والإدماج على أنهما تخلي عن دينهم وقوميتهم العربية الإسلامية الجزائرية، وهو أغلى وأثمن ما يتمسكون به، ولذلك رفضوا بإصرار، وبصورة قطعية هذا الإتجاه، وعبر ابن باديس عن رأيهم وباسمهم وعلى لسانهم جميعا في صيحة الخالدة:

شعب الجزائر مسلـــم　　وإلى العروبة ينتسب
من قال حادا عن أصله　　او قال مات فقد كذب
أو رام إدماجا لـــــــه　　رام المحال من الطلب

بعد الحرب العالمية الثانية تطور هذا التيار في إطار الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، الذي أخذ يطالب بإقامة جمهورية جزائرية مرتبطة بفرنسا في اتحاد فيدرالي ولو بدون علم، لا يؤمن بأسلوب العنف ويعتقد يجدوى (الثورة بالقانون).

التيار الثاني: استقلالي محض برز بعد الحرب العالمية الأولى في شكل هيئة (نجم شمال إفريقيا) بين أوساط العمال الكادحين المهاجرين في ديار الغربة، وفي كنف اليسار الأوروبي المزيف وكان ينادي صراحة باستقلال الجزائر، وكل بلدان الشمال الإفريقي، ولذلك قلب له اليسار الأوروبي ظهرالمجن في أوروبا، فانتقل إلى الجزائر في مطلع عقد الثلاثينات وبرز باسم (حزب الشعب الجزائري) وتجدد بعد الحرب العالمية الثانية باسم (حزب حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية) وكان من ضمن تشكيلاته السرية هيئة عسكرية كلفت بالإعداد لثورة مسلحة اندلعت في مطلع نوفمبر 1954م.

التيار الثالث والأخير:إصلاحي اجتماعي بدأ في شكل (نادي الترقي أواخر عقد العشرينات وتطور إلى (جمعية العلماء المسلمين الجزائريين) في مطلع عقد الثلاثينات وركز جهوده على الدفاع عن شخصية الجزائر، وعروبتها وإسلامها في إطار الشعار الخالد: الإسلام ديننا والعربية لغتنا والجزائر وطننا.

ومع سير هذه التيارات الثلاثة وتواكبها لمدة نصف قرن: مارس الشعب الجزائري بعض أساليب العنف كذلك، ولو بصورة محدودة وقصيرة ضد الإستعمار والإدارة الإستعمارية.

فنشبت انتفاضة سكان عربوه، ومليانة، وعين الترك عام 1901م بجبال زكار(2)، وانتفاضة سكان جبال بني شقران في منطقة معسكر عام 1914م وانتفاضة سكان منقطة جبال الأوراس الغربية والهقار عامي1916 و1917م(3).

ولكن أهم تمرد قبل اندلاع ثورة أول نوفمبر الكبرى عام 1954م هو أحداث يوم ثامن ماي 1945م بمدن الشرق الجزائري كما سيأتي ذكره فيما بعد(4).

تطور الحركات القومية بالجزائر بين الحربين العالميتين:

يمتاز كفاح الشعب الجزائري في القرن التاسع عشر بطابع العنف، وكثرة الثورات المسلحة التي كان الفلاحون يخوضونها بقيادة أسر دينية، أو ذات مراكز اجتماعية خاصة، وقد تحمل سكان الريف عبء هذه المقاومة المسلحة العسكرية باعتبارهم الهدف الأساسي للإستعمار الذي فرض سيطرته على المدن الساحلية وأخذ يسعى للاستيلاء على أراضيهم للاستيطان، وطردهم إلى الصحراء أو تحويلهم إلى عمال أجراء لفترة من الزمن حتى يتمكن من إبادتهم، ولما كان الجزائريون شديدي التمسك بأراضيهم ومواشيهم عنيفين في دفاعهم عن كرامتهم وشرف أسرهم، فقد اشتد عنف المقاومة المسلحة التي استمرت حوالي سبعين عاما قبل أن يتمكن الإستعمار من تشديد قبضته على البلاد.

وبينما كانت المقاومة المسلحة على أشدها أخذت أصوات الجزائريين الداعية إلى السلم والعودة إلى جادة الصواب ترتفع وتنادي بالكف عن الإرهاب وإيقاف العدوان على البلاد وأهلها، فأخذ حمدان بن عثمان خوجة الذي أتيح له أن يتثقف بالفرنسية، ويعرف ما يجري في بلاده وفي فرنسا وأوروبا، من الحركات القومية، يدعو جيش الإحتلال إلى الكف

عن انتزاع الأراضي من أهلها وإعادة الأملاك التي انتزعت منهم، والشروع في الجلاء عن البلاء، وحتى يكون لصوته دوي وقوة، ضم اليه عددا من الإخوان ذوي الشأن، وذهب على رأسهم إلى فرنسا عام 1833 لعرض مطالبهم التي تهدف إلى الجلاء وإنهاء الإحتلال عن البلاد، وكانت صيحته هذه هو وإخوانه، إحدى اللبنات التي انبني عليها وتأسس كفاحنا السياسي، وهو صاحب ثقافة واسعة قام بعدة أسفار إلى أوروبا، وقد ضمن أفكاره هذه بعد ذلك. وآراءه في كتيب صغير سماه (مرآة الأحوال) ترجمه إلى الفرنسية على ما قيل صديقه حسونة الدغيس الشرقي الطرابلسي(5).

ولما لم تجد محاولات حمدان خوجة السلمية آذانا صاغية في فرنسا اشتدت المقاومة المسلحة، ودخلت البلاد في دوامة من الإرهاب والتقتيل والتخريب كما سبق الحديث على ذلك طوال القرن التاسع عشر.

حركة الجزائر الفتاة:

وفي مطلع القرن العشرين اشتدت وطأة الإستعمار على البلاد وأهلها واضطرت كثير من الأسر الجزائرية إلى الهجرة إلى الشام وتركيا خاصة بعد أن اصدرت فرنسا قانون التجنيد الإجباري وفرضته على الجزائريين عام 1912م وقانون الضمان الجماعي الذي يعمم مسؤولية الجرائم الفردية على الجماعة كلها.

وكما هاجرت كثير من الأسر إلى الشرق هاجر كثير من الجزائريين إلى فرنسا فرارا من القمع والارهاب، وبدافع البحث عن العمل، وبرزت من بين هؤلاء العمال، طبقة صغيرة من المثقفين بالفرنسية، لم يكونوا قد عرفوا شيئا عن تاريخ بلادهم ووطنهم، لأن دراستهم اقتصرت على الاطلاع على الأمجاد الفرنسية والأدب الفرنسي، وتاريخ الغال، وغيرها. ومن أجل ذلك، ونتيجة للضيم والحيف الذي كان يعيش فيه شعبهم الجزائري، اخذوا ينادون بتحقيق المساواة بين الجزائريين والفرنسيين وحملوا على عاتقهم إسماع أصواتهم، فأصدروا عدة صحف وطنية منذ عام 1910م يعبرون فيها عن أهداف حركاتهم ومطالبهم، ومن هذه الصحف: الهلال، والراشدي.

وعندما تبلورت حركاتهم السياسية هذه قاموا بتأليف هيئة سياسية سموها: "الجزائر الفتاة" ومن بين أعضائها السادة: المحامي أحمد بن اسماعيل بوضربة، والنائب المالي الحاج عمار، والصحافي الصادق دندان. وحددوا أهداف منظمتهم في العريضة التي قدموها للحكومة الفرنسية عام 1912م وهي:

- إلغاء القوانين الاهلية.
- إلغاء الضرائب الخاصة المفروضة على الجزائريين.
- التوسع في تمثيل الجزائريين في الجمعيات والمجالس المنتخبة.

ولما كانت هذه الأهداف لا تعبر عن واقع الجزائريين الحقيقية فإن هيئة الجزائر الفتاة لم يقدر لها أن تعيش طويلا خاصة وأنها قد صادف تكوينها قيام الحرب العالمية الأولى التي غطت على كل الحوادث واتخذتها فرنسا ذريعة لغلق اذنيها عن سماع مطالب الجزائريين، ولو كانت تافهة، والتفرغ للحرب ومشاكل الحرب(6).

رابطة النواب المنتخبين المسلمين الجزائريين:

وعندما قامت الحرب جندت فرنسا أكثر من ربع مليون جزائري للحرب وحوالي ثمانين ألفا للعمل في المناجم والمصانع الفرنسية المؤونة والذخائر للحرب، وحتى يستطيع الفرنسيون أن يستميلوا قلوب الجزائريين إليهم، ويشجعونهم على التجنيد، أعلن كل من جورج كليما نصو رئيس لجنة الشؤون الخارجية بمجلس الشيوخ الفرنسي، وجورج ليق رئيس نفس اللجنة المجلس الوطني الفرنسي في رسالة مشتركة إلى المجلسين بتاريخ 25 نوفمبر 1915 عن ضرورة القيام بتحقيق سياسة أهلية حرة تعتمد على الثقة المتبادلة والوضوح الكامل، غير أن ذلك كان مجرد تعمية وذر للرماد في مهب الرياح لأن الجزائريين اعتادوا من فرنسا هذه الوعود الكاذبة التي لا تفكر فيها إلا عندما تتعرض للأخطار، هذا إلى جانب انهم لم يستسيغوا أبدا العمل في ظل جيش إستعماري أهان بلادهم وكرامتهم.

ومن أجل ذلك لم يقبلوا على التجنيد كما كانت تظن فرنسا، وفر الكثير منهم إلى الجبال، وتمردت فرق السبايس في الأوراس ومعسكر عام 1916م ورفضت أن تركب القطارات إلى المواني الساحلية لتنقل إلى ميادين القتال في أوروبا، وتمكن الكثير من أفراد هذه الكتائب من الفرار إلى الجبال للاعتصام بها، ونظمت عدة مظاهرات في بعض المدن الجزائرية للاحتجاج على التجنيد الإجباري، وقتل عدد من المعمرين والموظفين الفرنسيين، فقامت السلطات الفرنسية باستعمال الشدة والقسوة ومختلف وسائل الارهاب من أجل وضع حد لهذ الاحداث، واضطرت إلى فتح جبهة فرعية في الصحراء عندما ظهرت بها حركة إسلامية تدعو إلى الجهاد ضد الفرنسيين، وتضامن الأهالي مع هذه الحركة من طرابلس إلى موريطانيا وخاصة بعد أن علموا بتأييد الدولة العثمانية لها.

ولما أصبح الوضع خطيرا للغاية اضطر رئيس الوزراء الفرنسي إلى إبلاغ كليما نصو، بموافقته على آرائهما السابقة، وأوضح لهما بأنه قد حان الوقت لافساح المجال للجزائريين كي يتمتعوا بالمزيد من الحقوق المدنية، وظن الجزائريون ذلك حقيقة فانفسح أمامهم بريق من الأمل، وخاضوا الحرب ببسالة إلى جانب الشعب الفرنسي حتى حقق الإنتصار(7).

وعند انتهاء الحرب عام 1918م وتشكل وفد من الضباط الجزائريين الذين شاركوا في الحرب وذهبوا إلى فرنسا، وعلى رأسهم الملازم الأول الأمير خالد حفيد الأمير عبد القادر وقدموا مطالبهم إلى الرئيس الامريكي وردرو ويلسن صاحب فكرة تقرير المصير، ومنشىء عصبة الأمم، غير أن ويلسن تعامى عن مطالبهم وتجاهلها لأنه كان غارقا في محاولة إقناع سادة أوروبا بقبول مبادئه الأربعة عشرة، وتقسيم تركات ما بعد الحرب عليهم وفق تلك المبادئ فصدم الجزائريون من هذا الموقف المتناقض، وأرادت فرنسا أن تهديء ما أمكن من السخط والتذمر الذين يسيطران على مشاعر الجزائريين فأصدر جورج كليمانصو الذي أصبح رئيس وزراء فرنسا، قوانين 4 فيفري 1919م التي تتضمن الإصلاحات التالية

- إلغاء القوانين الاهلية الزجرية في الشمال وفي الجنوب.
- إلغاء قانون الغابات الذي كان يمنع حق الرعي في الغابات ويفرض

على الناس حراستها مجانا، والغرامة الجماعية إذا ما حدث فيها حريق مهما كان السبب.
- السماح للمثقفين الجزائريين بالحصول على الجنسية الفرنسية مع احتفاظهم بأحوالهم الشخصية الاسلامية.
- إنهاء الضريبة الخاصة المفروضة على الجزائريين وفرض ضريبة عامة متساوية بينهم وبين الفرنسيين، وكان الجزائريون يدفعون أضعاف ما يدفعه المستوطن الفرنسي.

- توسيع حقوق الإنتخاب للجزائريين في المجالس البلدية، والعمالات،والمجلس المالي، بحيث يكون لهم ربع المقاعد في مجالس العمالات، وثلث المقاعد في المجالس البلدية، علما بأن شيخ البلدية لا يكون إلا فرنسيا.
- وضع حد لنهب أراضي الجزائريين الخاصة وأراضي القبائل الجماعية، ومقاومة كل المحاولات الرامية إلى مواصلة تلك السياسة.

ولكن هذه الإصلاحات لا قيمة لها إلى جانب مجهودات الجزائريين في الحرب ولهذا لم يرحبوا بها فأقدمت السلطات الإستعمارية على القيام بإجراءات خاصة ضد الأمير خالد عندما عاد إلى الجزائر فأحالته على التقاعد استجابة لرغبة المستوطنين الأوروبيين الذين تضايقوا من حركته، فرد على هذا الاجراء بإجراء آخر، وألف مع بعض رفاقه أمثال، عباس بن حمانة، وأحمد بوضربة، والدكتور بلقاسم بن التهامي، ومصطفى الحاج موسى، وأحمد بهلول، والشيخ محمد بن رحال، هيئة سياسية اطلقوا عليا اسم: "رابطة النواب المنتخبين المسلمين الجزائريين" للدفاع عن حقوق الأهالي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وأصدروا جريدة الإقدام باللغتين العربية والفرنسية لتكون الناطق باسمهم والمعبر عن أهدافهم التي ترمي كلها إلى تحقيقي المساواة التامة بين الجزائريين والفرنسيين وذلك حوالي عام 1919 و1920.

وقد أعد نواب الهيئة برنامجا للعمل، وأخذوا يطالبون الحكومة الفرنسية بتنفيذه، ومن بين ما كانوا يطالبون به:

1- تحقيق المساواة التامة بين الجزائريين والفرنسيين.
2 - إلغاء الأحكام العرفية والقوانين الاستثنائية والمحاكم الزجرية، والحراسة الإدارية مع تطبيق القانون العادي العام بكامله.
3 - وضع حد لهجرة الأوروبيين إلى الجزائر.
4 - إفساح المجال للجزائريين لكي ينتخبوا نوابا لهم في البرلمان الفرنسي بالتساوي مع المستوطنين.
5 - يجب إعطاء الجزائريين جميع الحقوق والواجبات التي يتمتع بها الفرنسيون في الميدان العسكري فيما يخص الدراسة، والوظيف، والترقية.
6- إفساح المجال لهم كذلك في ميدان الوظيف العمومي ليترقوا ويتمتعوا بجميع حقوق الوظيف العام.
7 - تطبيق القانون المتعلق بالتعليم العام الإجباري على الجزائريين تطبيقا كاملا مع اطلاق حرية التعليم.
8 - اطلاق حرية الصحافة وانشاء الجمعيات.
9 - تطبيق قانون فصل الدين عن الدولة بالنسبة للدين الاسلامي.
10 - اعلان عفو عام على الجزائريين المسجونين والمنفين.
11 -تطبيق القوانين الاجتماعية والعمالية لفائدة الجزائريين.
12 - اعطاء الحرية الكاملة للعمال الجزائريين في الذهاب إلى فرنسا (8).

وقد وجدت هذه الحركة اقبالا وتشجيعا خاصا في أوساط الطبقة المثقفة التي تدعو إلى فكرة تحقيق الإدماج ولاحظت السلطات الإستعمارية ذلك فأصدر الوالي العام ستيق قرارا بنفي زعيم هذه الحركة الأمير خالد خارج الجزائر فسافر إلى الاسكندرية عام 1924م وبقي بها حتى سقطت وزارة بوامكارية في نفس السنة، فسمحت له حكومة ادواردهيريو اليسارية بالعودة إلى فرنسا، فقدم اليها وأخذ يجدد نشاطه السابق، فألف مع بعض رفاقه هيئة خاصة للدفاع عن حقوق العمال الأفارقة من بينهم: مصالي الحاج، وعبد القادر بن حاج علي، وعبد العزيز المنور، وعلى الجماعي المراكشي، وعقدوا ندوة لدراسة أحوال بلاد الشمال الإفريقي السياسية والاقتصادية والاجتماعية وصادف انعقاد هذه الندوة قيام ثورة الأمير عبد الكريم الخطابي في إقليم الريف بالمغرب الأقصى، فبعثوا إليه برسالة **يؤيدونه في ثورته وحركته**، وذلك عام 1925م، فاتخذ المستوطنون

الأوروبيون بالجزائر هذا الأمر مبررا لشن حملة دعائية **مغرضة ضد** الأمير خالد وحركته، وضد إصلاحات 4 فيفري 1919، فأعادت الإدارة الإستعمارية قوانين الأهالي التي ألغاها قرار فيفري 1919، وأرغمت الكثير من أنصار الأمير خالد على التخلي عنه ثم أرغمته هو على مغادرة فرنسا والجزائر فقصد إلى الإسكندرية ومن هناك دبر الانجليز ضده مؤمراة وأرغموا السلطات المصرية على تسليمه إلى القنصل الفرنسي الذي رحله إلى دمشق حيث أمضى بقية حياته حتى توفي عام 1936. ورغم توقف جريدة الإقدام التي كان يديرها الأمير خالد، فقد ظهرت صحف وطنية أخرى لمواصلة الكفاح، فأصدر الدكتور بلقاسم بن التهامي جريدة التقدم الأسبوعية وأصدر الصادق دندان جريدة الإسلام، وأصدر فيكتور سبيلمان لاتريبون ثم جريدة: تري دونيون (صلة الوصل)(9).

وكانت صيحة وجهود الأمير خالد ورفاقه خطوة أخرى في كفاحنا السياسي رغم كونهم كانوا يدعون إلى فكرة تحقيق الادماج، لانهم استطاعوا أن يمزقوا برفع الذل والجبن اللذين فرضهما الإستعمار فرضا على الجزائريين بواسطة الحديد والنار وقوانين الغاب، ومع أن ثقافة هؤلاء الجماعة كانت غربية فرنسية إلا أنهم اصبحوا يشعرون بكثير من المرارة نتيجة للصم الإستعماري الشديد اذي كان مسلطا على شعبهم الجزائري من قبل أولئك الذين يدعون أنهم رسل المدنية والتحضر، وهم أبعد الناس عن ذلك.

هيئة نجم شمال افريقيا:

ورغم اختفاء الأمير خالد وصحيفة الإقدام من الميدان فقد واصل زملاؤه المؤمنون برسالته والمعجبون بأفكاره، نشاطهم وأخذت صحف التقدم، والإسلام، ولاتريبيون (المنبر) وتريدونيون، تنشر المقالات الطويلة في شرح أوضاع الجزائر وحالة شعبها بقيادة محرريها: الدكتور بلقاسم بن التهامي، والصادق دندان وفيكتور سبيلمان، وساعدت هذه الصحف في نشر الوعي بين طبقة العمال الجزائريين الذين كثرت هجرتهم إلى فرنسا بعد الحرب بسبب انتشار البطالة في الجزائر واحتياج فرنسا إلى المزيد من الايدي العاملة لاصلاح ما خربته الحرب(10).

وكان من بين المعجبين بحركة الأمير خالد عدد من العمال الجزائريين الذين يحملون ثقافة متوسطة وتتقدم في نفوسهم شعلة الوطنية امثال محمد جفال، والحاج على عبد القادر، ولو أن بعض هؤلاء انضم إلى الحزب الشيوعي ليجد الفرصة للتعبير عن آرائه مثل الحاج على عبد القادر الذي أصبح عضوا في لجنته المركزية ومثل معروف أحمد، وأحمد مصالي.

لقد دعا هؤلاء الإخوان إلى مؤتمر لعمال شمالي إفريقيا عقدوه في يوم 7 ديسمبر عام 1924م ودرسوا فيه مشاكلهم الاقتصادية والإجتماعية والثقافية بل وحتى السياسية وبرزت من خلال المؤتمر أفكار عديدة تدعو كلها إلى تحقيق حرية القول، والصحافة، والتجول للدعاية لصالح شمالي إفريقا، وإلغاء القوانين الأهلية الجائرة.

وقد تمخض هذا المؤتمر عن تأسيس هيئة (نجم شمال افريقيا) في بداية عام 1925م، للدفاع عن مصالح العمال الأفارقة ماديا وادبيا واجتماعيا وترأس هذه الهيئة في البداية السيد الحاج على عبد القادر، ولما كانت مصالح العمال الأفارقة الاجتماعية مرتبطة ارتباطا وثيقا بمشاكل السياسية فقد تحولت هذه المنظمة بسرعة إلى هيئةسياسية ابتداء من مارس 1926م وتبنت مهمة الدفاع عن قضايا شمالي إفريقيا العامة، واسست جريدة الأمة، للتعبير عن أهدافها، وإبلاغ صوت شعوب المغرب العربي إلى ضمير الشعب الفرنسي، وأخذت منذ هذا الحين تظهر وتبرز فكرة الاستقلال لبلدان شمالي إفريقيا والمطالبة بتحقيقه صراحة.

وهذه ظاهرة جد مهمة نظرا للفروق الواضحة في الحياة السياسية بين الجزائر وفرنسا، إذ أنه يجوز في فرنسا آنذاك ويسهل أن يطالب أحد باستقلال الجزائر بينما يصعب في الجزائر حتى الوقوف إلى جانب دعاة الإدماج، مما يجعل أهمية لهيئة نجم شمالي إفريقيا في مستقبل الحركة الوطنية بالجزائر.

وعندما فقدت الهيئة رئيسها الأول الحاج على عبد القادر عام 1926 اختار أعضاؤها أحمد مصالي لإدارتها، فتابع إصدار جريدة الأمة ودفع

بالمنظمة إلى الأمام بحزم ونشاط وهو من مواليد تلمسان عام 1898م جند في الحرب العالمية الأولى للحرب في أوروبا، وفي عام 1921م عاد إلى الجزائر فلم يجد لنفسه عملا، واضطر إلى العودة إلى فرنسا عام 1923 واشتغل في عدد من المصانع الفرنسية بباريس كما عمل بائعا متجولا في الشوارع، وفي أثناء عمله كان يواظب على تلقي الدروس في معهد الدراسات الشرقية ويحضر أحيانا بعض المحاضات في جامعة بوردو، وأتاح له عمله وتنقله في المدن الفرنسية الاتصال بالطبقات العاملة ودعته الرغبة في النقاش إلى الانضمام إلى الحزب الشيوعي الفرنسي فتزوج من شيوعية فرنسية بارزة، وفي خلال عمله في إطارات الحزب الشيوعي اكتسب خبرات وتجارب في ميدان التنظيم والإعداد مما جعل أعضاء هيئة نجم شمال إفريقيا يختارونه رئيسا لها وفي عام 1927م حضر مؤتمر مناهضة الإستعمار في بلجيكا.

ولما كان الحزب الشيوعي الفرنسي لا يوافق على فكرة الاستقلال لبلدان شمالي إفريقيا فقد أخذت هيئة النجم تفصم روابطها وعلاقتها معه وتتخذ لنفسها سياسة مستقلة تنبع من واقع الأفارقة ومشاكل بلدانهم.

كذلك أخذت هيئة النجم تتخذ طابعا جزائريا بعد أن اتجه العمال المراكشيون والتونسيون إلى معالجة قضايا بلادهم وأحداثها الإقليمية الداخلية بصفة منفردة ومنفصلة.

ونظرا إلى أن نجم شمالي إفريقيا كان يطالب صراحة باستقلال بلدان شمالي إفريقيا، فقد واجه صعابا وعقبات من طرف السلطات الإستعمارية، وشن عليه المستعمرون بالجزائر حملات دعائية شديدة خاصة من طرف رابطة شيوخ البلديات المستعمرين الذين شددوا ضغطهم على الحكومة الفرنسية حتى قامت بحله وإيقاف جريدة الأمة يوم20 نوفمبر 1929م ولكن أعضاءه واصلوا نشاطهم في الخفاء حتى تمكنوا من إعادة تأسيسه باسم "نجم شمالي إفريقيا الجليل" وتبنوا في هذه المرة مطالب وبرامج أقل عنفا وأكثر اعتدالا، وجددوا إصدار جريدة الأمة لتساهم في شرح أهدافهم ومطالبهم(11).

ويمتاز عام 1930م بالاستنكار الجماعي من طرف كل الجزائريين ضد الاحتفالات الإستعمارية بذكرى مرور مائة عام على إحتلال الجزائر، ذلك أن في عام 1927م عين السيد فيوليت اليساري على رأس الولاية العامة بالجزائر، واستبشر الجزائريون وعلقوا عليه بعض الآمال لكي يقوم بتخفيف الضيق والارهاب العنف المسلط عليهم وكانت لديه نية سحنة وعزم على أن تكون سنة 1930م نقطة انطلاق لسياسة جديدة؟ تكون أقل عنفا وتشبعا بالروح الإستعمارية وأكثر انسانية وواقعية، غير أن غلاة الإستعماريين أثاروا ضجة ونشروا حملات دعائية شديدة ضده وضد سياسته، ووقفت وراء هذه الحملة رابطة شيوخ البلديات الإستعماريين في الجزائر التي كان يترأسها ويوجهها فروجي، وعبوا، وأضرابهما، ولها تأثير شديد على البرلمان الفرنسي عن طريق النواب الذين يمثلونها هناك فيحرمون الجزائريين من كل الحقوق مهما كانت تافهة.

ولذلك قامت الحكومة الفرنسية بعزل فيوليت وعينت في مكانه بييربورد المتشبع بالروح الإستعمارية الشديدة فافتتح عهده بتنظيم حفلات المائة عام بشكل مثير جدا، كله حقد وكراهية وعنصرية للجزائريين، واستعرض جيش الإحتلال في شوراع مدنية الجزائر ليذكرهم الآلام والويلات والمآسي التي لاقوها وما يزالون يلاقونها من ذلك الجيش الإستعماري، ولم يغفل ولم ينس أن يخلع على الذين تعاونوا مع الإستعمار أوسمة ونياشين وألقابا. فخلع على ابن قانة ببسكرة وجلول بن فرحات بالأغواط لقب شيخ العرب والخليفة، وكانا قبل ذلك يحملان لقب الباشا آغا.

وفي عام 1933م عاد نجم شمالي إفريقيا إلى الظهور وعقد أعضاؤه موتمرا للمطالبة بتحقيق إجراءات عاجلة قبل الاستقلال، وأخرى آجلة بعد الاستقلال. أما الاجرادات ما قبل الاستقلال فهي:

1 - إلغاء جميع القوانين الأهلية الاستثنائية وإصدار عفو عام على جميع المساجين السياسيين.

2- إطلاق حرية التنقل في فرنسا وخارجها وحرية الصحافة والاجتماعات، وتأليف الأحزاب، والهيئات ونقابات العمال.

3 - إلغاء البلديات المختلطة والإدارة العسكرية في الجنوب، وتحقيق المساواة في الوظيف بين الجزائريين والأوروبيين.

5 - تحقيق إجبارية التعليم العربي وجعل اللغة العربية رسمية في الدراسة، وإفساح المجال للطلاب الجزائريين لكي يلتحقوا بمختلف المعاهد والمستويات، واحترام تعاليم القرآن كمركز للشخصية الإسلامية.

6 - تمكين الجزائريين من التمتع بكل الحقوق وقوانين العمل وتعويضهم عن البطالة.

7 - زيادة القروض الزراعية لصغار المزارعين الجزائريين ليتمكنوا من شراء الآلات والأدوات، وتنظيم وسائل الري، وتحسين طرق المواصلات.

واما إجراءات ما بعد الاستقلال فهي:

1- إعلان استقلال البلاد التام وسحب القوات العسكرية الفرنسية من البلاد.

2 – تأليف جيش وطني جزائري، وإنشاء حكومة جزائرية تتولى تنفيذ الإجراءات التالية:

أ - إنتخاب جمعية تأسيسية جزائرية بواسطة الإقتراع العام تتولى إعداد دستور البلاد، وتطبيق مبدأ الإقتراع لجميع المجالس.

ب - تحويل مرافق البلاد إلى هذه الحكومة الوطنية الجزائرية.

ج - مصادرة جميع الملكيات الكبيرة وتوزيعها على الفلاحين الجزائريين باستثناء الأوقاف الإسلامية، وأراضي الغابات.

د - تطبيق مبدأ التعليم الإجباري المجاني بالعربية لجميع المستويات.

هـ – اعتراف الدولة الجزائرية بتأليف الأحزاب والهيئات والنقابات واعترافها بحرية القول والتعبير. وعلى إثر انتهاء هذا المؤتمر ألقي القبض على أحمد مصالي وبعض رفاقه من زعماء الحزب، ثم أطلق سراحهم

وعادوا إلى نشاطهم الحزبي عام 1934م وعادت منظمتهم إلى الظهور باسم جديد هو "الإتحاد الوطني لمسلمي شمال افريقيا".

واشتهر هذا العام بالمظاهرة المشهورة التي نظمت رغم تحذيرات إدارة الشرطة الإستعمارية احتجاجا على منع رجال الدين الاحرار من الوعظ والإرشاد في المساجد، وألقي القبض على مصالي بحجة إنشاء منظمة سياسية غير قانونية، ثم أطلق سراحه عام 1935م بعد أن برأته محكمة النقض وحكمت بعدم شرعية حل هيئة نجم شمالي إفريقيا، واعتبرتها هيئة نقابية قانونية.

غير أن السلطات الإستعمارية ضايقته وضايقت زملاءه، أعضاء الحزب ورأى أن بقاءه في باريس سيعرضه للاعتقال ففر إلى جينيف بسويسرا وأخذ يواصل من هناك نشاطه فحضر المؤتمر الاسلامي الذي انعقد هناك وأحكم صلاته بالأمير شكيب أرسلان رائد النضهة العربية الإسلامية آنذاك.

وعندما انتصرت الجبهة الشعبية اليسارية (الحزب الاشتراكي والحزب الشيوعي) في الإنتخابات بفرنسا وتسلمت الحكم في شهر جوان 1936م سمح له بالعودة إلى فرنسا على أن يتعاون معها استنادا إلى علاقاته السابقة ومعرفته لمعظم زعماء هذه الجبهة، ونفس الفكرة كانت تخامره هو أيضا لأنه كان يتصور أن ميول زعماء هذه الجبهة التحررية إلى جانب صداقاته القديمة مع الكثير منهم، سيتيح له أن يقنعهم بتحقيق أهداف ومطالب حزبه التي تتمثل في تحقيق الاستقلال للجزائر.

وهكذا أخذ يمارس نشاطه وسار في طليعة مظاهرة كبيرة تزيد على أربعين ألفا من العمال الأفارقة صباح يوم 14 جويلية عام 1936 يطالبون ويهتفون باستقلال شمالي إفريقيا ثم بعد ذلك دخل إلى الجزائر يوم 2 من شهر اوت (اغسطس) ونقل معه حزب نجم شمالي إفريقيا اليها لأول مرة، واغتنم فرصة اجتماع عام في الملعب البلدي نظمه المؤتمر الاسلامي فخطب في تلك الجموع المحتشدة وشن هجوما شديدا على مشروع بلوم - فيوليت الذي قال عنه إنه لا يمثل أماني الشعب الجزائري القومية التي تتمثل

في الاستقلال والسيادة الوطنية وحتى يبلغ صوته وأهداف حزبه إلى عموم الشعب، قام بجولة دعائية في مختلف جهات الجزائر أوضح فيها تلك الأهداف والوسائل التي يجب أتباعها لتحقيقها ودعا الناس إلى رفض مشروع فيوليت السالف الذكر. وأثناء جولته الدعائية هذه قام مدير الشؤون الأهلية الإسلامية الفرنسية بتنظيم تحرشات واستفزازات واسعة النطاق اتخذتها الإدارة الإستعمارية مبررا للقيام بحملة واعتقالات وإرهاب وبطش وتنكيل ضد الجزائريين خاصة أنصار هيئة النجم ونظرا لكثرة إقبال الناس على الاشتراك في عضوية نجم شمالي إفريقيا، واشتداد حماسهم لأهدافه حتى أصبحت فروعه التي تأسست خلال تلك الفترة واحد وستين بالجزائر زيادة عن سبعة بفرسنا، نتيجة لكل هذا قامت حكومة الجبهة الشعبية بحله يوم 26 يناير 1937م بإيعاز من رابطة شيوخ البلديات المعمرين، والنواب البرلمانيين الذين يمثلونهم في المجلس الوطني الفرنسي وبموافقة الحزبين الفرنسيين لمبادئ الحرية والاستقلال والمساواة التي يزعمون دائما أنهم من أنصارهم(12).

حزب الشعب الجزائري:

ولكن ذلك لم يفت في عضد أعضاء حزب النجم فقام كل من مصالي الحاج، وإيماش عمرو، وراجف بلقاسم، وموساوي رابح، ونحال محمد أرزقي، بتأسيس حزب الشعب الجزائري يوم 11 مارس 1937م على أسس ومبادئ الحزب السابق ولكن علي صعيد جزائري صرف هذه المرة، فأخذ عن طريق جريدة الأمة، ينشر أفكاره ويوسع نطاق نفوذه وجهوده، في أوساط الطبقات الشعبية المختلفة، وعندما قامت السلطات الإستعمارية بحجز وإغلاق صحيفة الأمة، أصدر الحزب جريدة: البرلمان الجزائري، ثم العمل الجزائري وفي شهر جويلية من نفس السنة عاد مصالي إلى الجزائر، ورشح حزبه لأول مرة مندوبين عنه للإنتخابات البلدية بمدينة الجزائر غير أن لسلطات الإستعمارية وضعت العراقيل في طريق نجاحهم، وزورت الإنتخابات فثارت ضجة، ونظم العمال أنصار الحزب عددا من المظاهرات للاحتجاج، فاتخذت الإدارة الإستعمارية ذلك ذريعة واعتقلت مصالي، وعددا من زعماء الحزب وأعضاء مجلسه الإداري بدعوى أنهم يحرضون على الشغب والعنف ضد سيادة الدولة وأمنها. وذلك في يوم 27 اوت، وحكمت

على مصالي بالسجن لمدة عامين مع تجريده من الحقوق المدنية، كما حكمت على رفاقه بالسجن كذلك لمدة عامين بمقتضى مرسوم.

ومع ذلك فقد نجح عدد من أعضاء حزب الشعب في الانتخابات وهم في السجون مما يدل على تأثيره في مجتمع مدينة الجزائر، وإيمان الشعب بأهدافه ومطالبة وشرعية كفاحه ورغم ما أصاب الحزب من اضطاد وما لحق مسيرته من اعتقال وإرهاب، إلا أنه شق طريقه هذه المرة في الجزائر نفسها وامتد نفوذه داخل العاصمة والمدن الكبرى وأخذ الشعب يستخف بالعائلات البورجوازية القديمة التي كان لبعضها نشاط سياسي في بداية الإحتلال أمثال: بوضربة، وتامزالي، وحافظ، وطيار، وشكيكن، وغيرهم وأصبح يميل، بل ويعتنق، المذاهب والمبادئ بعد أن أدرك أن سياسة أهل الحسب والنسب من تلك العائلات البورجوازية قد أفلست وأفنى عليها الدهر.

وفي بداية عام 1939م أطلق سراح مصالي لعدة شهور فقام الحزب بنشاط ملحوظ وأصدر جريدة البرلمان الجزائري الأسبوعية بالفرنسية واغتنم فرصة عيد العمال في أول ماي، ونظم مظاهرة كبيرة بعاصمة الجزائر حمل فيها الجزائريون العلم الوطني، وعددا من اللافتات كتبت عليها شعارات مختلفة مثل: الأرض للفلاح، والبرلمان الجزائري، واحترموا الإسلام، واللغة العربية لغتنا، ورأت سلطات الإستعمار في كل ذلك خطرا عليها خاصة وأن الحرب على الأبواب، فأصدرت يوم 29 سبتمبر عام 1939م قرار بحل حزب الشعب وإغلاق صحيفة البرلمان الجزائري واعتقال مصالي وزعماء الحزب الآخرين الذين بقوا في السجن إلى أن تم تسليم فرنسا للألمان عام 1940، فأحالت حكومة الماريشال بيتان التي اتخذت مركزها في فيشي جنوب فرنسا، مصالي على المحكمة العسكرية، وكان من بين من تولى الدفاع عنه الأستاذ على بومنجل، ولكن المحكمة أصدرت عليه أحكاما قاسية جدا في يوم 28 مارس 1941م وهي السجن لمدة ستر عشر عاما مع الأشغال الشاقة، وإبعاده خارج الجزائر كما أصدرت أحكاما أخرى على عدد آخر من أعضاء الحزب الآخرين، غير أنه بعد حوالي شهر من صدور هذه الأحكام، وفي يوم 24 ابريل بالذات، أطلق سراح مصالي ووضع تحت الإقامة الجبرية والمراقبة المستمرة بقصر البخاري حتى انتهت الحرب(13).

نادي الترقي وجمعية العلماء:

وبينما كان حزب نجم شمالي إفريقيا يواصل نشاطه في فرنسا خلال العشرينات من هذا القرن، ظهرت بالجزائر حركة دينية إصلاحية تدعو إلى العودة إلى مبادئ الدين الصحيحة، وتزعمها جماعة من علماء الدين وعضدها بعض الأثرياء الذين أخلصوا لدينهم ووطنهم ومن بين هؤلاء الشيخ عبد الحميد ابن باديس، وأحمد توفيق المدني، والشيخ الطيب العقبي وغيرم، دعا هؤلاء عام 1926م إلى توحيد جهود العلماء لمقاومة الفساد الذي أخذ يعم البلاد ومواجهة الحركات الهدامة التي ترمي إلى طمس تاريخينا وقوميتنا الإسلامية العربية ووجدت هذه الدعوة استجابة كبيرة نتج عنها تأسيس هيئة (نادي الترقي) التي أخذت تنشر أفكارها العربية الإسلامية وتقاوم الإدماج والتجنيس ودعاتهما وكان الشيخ العقبي واعظ هذا النادي ومرشده، يقوم بإلقاء الخطب والمحاضرات بمركز النادي.

على أن أعضاء نادي الترقي سرعان ما دب بينهم الخلاف حول عدد من المشاكل، فاستقال الشيخ العقبي وقلة من أصحابه بنادي الترقي وأخذ الشيخ عبد الحميد بن باديس على رأس الأغلبية يدعو رجال الدين وحمله الثقافة العربية إلى الوحدة والعمل، وانعقدت عدة اجتماعات ومؤتمرات لدراسة الوضع، وكان الإتجاه في البداية يرمي إلى ضم كل علماء الدين وشيوخ الطرق والزوايا في رابطة واحدة باسم، جمعية علماء السنة، ولكن الإدارة الإستعمارية رأت في ذلك خطرا عليها وأوعزت إلى بعض عملائها بأن يعملوا علىّ إفساد هذه الخطة ويحولوا دون اتفاق الجميع، وفعلا انشق رجال الزوايا واستقل ابن باديس بالعمل مع جماعة من أصحابه وتمكنوا بعد جهود من الاتفاق على تأسيس هيئة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، وأعلنوا عنها يوم أول ماي عام 1931م فأخذت تعمل من أجل تطهير المجتمع الجزائري المسلم من الشوائب والخرافات التي ألصقها به الدخلاء على الدين، وشنت حربا شعواء متواصلة على شيوخ الزوايا والطرق، والإتجاه الذي يحدده لهم، فمسحوا الدين وطمسوا مبادئه، وأفسدوا عقول الشعب، واستحدثوا في الاسلام ما يبرأ الله ورسوله منه ويشمئز له العقل، وظروف العصر، واستعانوا بالإستعمار في تخدير عقول البسطاء من الناس، وتحويلهم عن طريق الهدى وسبل الخير والرشاد، وفي مقاومة من يحاول أن يكشف مساوئهم.

وقد ركزت جمعية العلماء جهودها في نشر الثقافة العربية ومقاومة البدع والخرافات ومحاربة دعاة التجنيس إيمانا بأن نشر الوعي هو السبيل الوحيد لحماية الشعب من الإنحراف، والدين من المسخ والبلاد من الضياع، فأسست المدارس في مختلف جهات البلاد لنشر الثقافة العربية الإسلامية، وأصدرت جريدة الشهاب ثم البصائر لشرح مبادئها وأهدافها واصطدمت منذ البداية بالإدارة الإستعمارية خاصة، بعد أن دأبت على المطالبة بتطبيق قرار فصل الدين عن الدولة[14].

وكانت السلطات الإستعمارية قد أنشأت منذ عام 1930م، لجانا استشارية اسلامية في كل عمالة، وعندما شعرت بخطر جمعية العلماء أصدر دي ميشيل السكرتير العام لإدارة الأمن، والشؤون الأهلية عام 1933م قرارا يقضي بمراقبة نشاطها ونشاط أعضائها واحتكار الوعظ والإرشاد الديني في نطاق الموظفين الرسميين الذين تعينهم الإدارة الإستعمارية كما يقضي القرار كذلك بتعيين شخص فرنسي رئيسا للمجلس الاستشاري الاسلامي، واعتبرت الجمعية مثل هذه الاجراءات تحديا صارخا لكرامة ديننا القومي، وإهانة لشخصيتنا الأسلامية، فشنت حملة دعائية واسعة لشرح أخطار ذلك، ومن ثم وجدت الجمعية نفسها تخوض وتقاوم في المجال السياسي، فتعرضت لأخطار واضطهادات وإيقاف واعتقال عدد من أعضائها وأنصارها.

ففي عام 1936م، حينما تسلمت الجبهة الشعبية الحكم في فرنسا اغتنم السيد ميبو مدير الشؤون الأهلية فرصة تنقلات مصالي الحاج في انحاء الجزائر للدعاية ضد مشروع فيوليت فنظم عدة تحرشات واسفزازات واسعة ضد أنصار مختلف الأحزاب والهيئات، ودبر مقتل مفتي العاصمة ابن دالي كحول بينما كان يخطب في الملعب البلدي عام 1937م ضد مشروع أنصار المؤتمر الإسلامي، واتهم رجال جمعية العلماء بقتله فقامت الإدارة الإستعمارية باعتقال عدد منهم ومن غيرهم من بينهم الشيخ الطيب العقبي وعباس التركي.

وبصفة عامة فإن جمعية العلماء دينية الطابع، ثقافية الهدف، أما من الناحية السياسية فهي تؤمن بسياسة اللين والترقب، ومعالجة الأوضاع

بحكمة بعيدا عن العنف، مهما كان نوعه، وهذا ما يفسر عداءها لانصار نجم شمالي إفريقيا، وحزب الشعب الجزائري، وميولها الدائمة إلى منظمة المؤتمر الاسلامي ثم الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري. ولقد كان الشيخ ابن باديس شعلة من الغيرة والوطنية المتقدة، ويعتبر الشخصية الإسلامية القوية في المغرب العربي، تأثر بأفكار جمال الدين الافغاني، ومحمد عبده اللذين كان لهما دور هام في بعث الشرق الإسلامي من رقاده الطويل، ونشر الوعي القومي والإصلاحي بين شعوبه، درس ابن باديس بالزيتونة في تونس والتقي بكثير من علماء الشرق هناك ودرس عن وعي وفي تعمق ما كان يعانيه المسلمون في الشرق، وما يتعرض له شعبه الجزائري من اضطهاد وعنصرية بغيضة ومن محاولات يائسة لارغامه على التخلي عن دينه الاسلامي وقوميته العربية الإسلامية سعيا وراء تجنيسه بجنسية الدولة الغازية المستعمرة لبلاده. ومن أجل ذلك حمل على عاتقه تحقيق إصلاح ديني واجتماعي بالجزائر، وقاوم بعنف وشدة رجال الدين الرجعيين ودعاة الإدماج والتجنيس، وعندما أنكر دعاة التجنيس وجود الجزائر القومي والتاريخي صاح في وجوههم عام 1936م قائلا إننا نرى أن الأمة الجزائرية موجودة ومتكونة على مثال ما تكونت به سائر الأمم، وهي لا تزال حية ولم تزل ولهذه الأمة تاريخها اللامع ووحدتها الدينية واللغوية، ولها ثقافتها وتقاليدها الحسنة والقيمة، كمثل كل أمم الدينا، وهذه الأمة الجزائرية ليست هي فرنسا ولا تريد أن تصبح فرنسا ولو جنسوها لأنها بعيدة كل البعد عنها بلغتها وعادتها وأحوالها وديانتها وحددوها[15]. وعندما انعقد المؤتمر الإسلامي انضم إليه ابن باديس بأهدافه ويدافع عن عروبة الجزائر وإسلامها ضد دعاة التجنيس وذهب ضمن الوفد الجزائري إلى فرنسا عام 1938م لتقديم مطالب الجزائريون والدفاع عنها، غير أن البرلمان الفرنسي كان يعارض آنذاك بشدة مشروع بلوم - فيوليت لأنه كان يسيطر عليه غلاة المستوطنين الأوروبيين بالجزائر، ومن غير المعقول أن يقبل هذا البرلمان مطالب المؤتمر الإسلامي التي حملها هذا الوفد معه إلى فرنسا والتي هي من مشروع يلوم فيوليت، ولذلك وقف دالادي، رئيس الوزراء الفرنسي نفس موقف البرلمان وأعلن للوفد الجزائري عندما استقبله رفضه لتلك المطالب وأكد لهم بأن فرنسا قوية وهي على استعداد لترد بالقوة على كل من يحاول إثارة أدنى ضجة أو اضطراب. ولم يتمالك ابن

باديس عن السكوت على هذا التحدي فقال: الحق بجانبنا ومهما يكن من أمر فإننا مستمرون في كفاحنا أحب من أجب وكره من كره ولسنا ندري مدى صحة هذه الرواية.

وهكذا واصل ابن باديس كفاحه حتى توفي يوم 16 ابريل عام 1940م فتسلم الرسالة من بعده رفاقه وزملاؤه الآخرون أمثال: البشير الابراهيمي، والشيخ العربي التبسي، وغيرهما(16).

ولعل خير صيحة لابن باديس هي تلك الصيحة المدوية التي أعلنها في وجه من أرادوا لبلاده شرا من العملاء الإستعماريين الدخلاء على الدين ودعاة التجنيس الذين لاهم لهم سوى ارضاء أسيادهم المستعمرين ولو على حساب قومية بلادهم ودينها وعادتها وتقاليدها وحضارتها العربية الإسلامية التي كان الإستعمار يسعى دوما لمسخها وطمسها وإزالتها بمختلف الوسائل. صاح عبد الحميد ابن باديس ضد هؤلاء جميعا وقال:

شعب الجزائر مسلم ... وإلى العروبة ينتسب
من قال حاد عن أصله ... أو قال مات فقد كذب
أو رام إد ما جا له ... رام المحال من الطلب
يانشء أنت رجاؤنا ... وبك الصباح قد اقترب
خذ للحياة سلاحها ... وخض الخطوب ولا تهب
إرفع منار العدل والإحسان ... واصدم من غصب
يا قوم هذا نشؤكم ... وإلى المعالي قد وثب
كونوا له يكن لكم ... وإلى الأمام ابنا وأب
وأذق نفوس الظالمين ... السم يمزج باللهب
واقلع جذور الخائنين ... فمنهم كل العطب
واهزز نفوس الجامدين ... فربما حيي الخشب
نحن الأولى عرف الزمان ... قديمنا الجم الحسب
ومعين ذاك المجد في ... نسل العروبة ما نضب
من كان يبغي ودنا ... فعلى الكرامة والرحب
هذا نظام حياتنا ... فله المهانة والحرب
حتى يعود لشعبنا ... بالنور خط وباللهب

هذا لكم عهدي به ... مني حتى أوسد بالترب
فإذا هلكت فصيحتي ... تحيا الجزائر والعرب

عودة رابطة النواب المنتخبين المسلمين الجزائريين عام 1931م:

وفي نفس الوقت الذي كانت فيه هيئة شمالي إفريقيا تواصل نشاطها بحزم ودأب، وفي نفس الوقت الذي كان فيه علماء الجزائر يستعدون لبعث جنعية العلماء المسلمين الجزائريين كان هناك قطاع آخر من المثقفين ثقافة غربية فرنسية يحاولون تجميع أنفسهم للعمل من أجل تحقيق إصلاحات اجتماعية وسياسية بسيطة لا تتلام في الحقيقة مع واقع الجزائر القومي، ولا مع تاريخها الزاخر بالأمجاد والبطولات.

ولقد بدأت تظهر هذه الجماعة شيئا فشيئا منذ مطلع القرن العشرين، ثم برر نشاط بعض أفرادها قبيل وبعيد الحرب العالمية الأولى. ونتيجة لتشبعهم بالثقافة الفرنسية، وجهلهم بتاريخ بلادهم القومي وحضارة شعبهم العربية الإسلامية، وإن اعتقدوا أن المأساة التي يتخبط فيها شعبهم تكمن في تلك التفرقة العنصرية، وأن العلاج يتمثل في محاربة تلك التفرقة العنصرية والفنرسيين، ومن هنا أخذوا يدعون لفكرة التجنيس والادماج، ووجدوا من بين الفرنسيين من تحمس لآرائهم هذه خاصة في فرنسا،وكان ذلك سببا في ظهور مشروع كليمانصو بعد الحرب وإصدار قرار 4°فيفري عام 1919م السالف الذكر، غير أن هذا المشروع وإن منح الجنسية الفرنسية لفئة قليلة ومحدودة من الجزائريين إلا أنه لم يغير شيئا من حالة الشعب التعسة وكان مفروضا أن يحدث رد فعل عنيف من طرف هؤلاء الاندماجيين غير أنه على العكس من ذلك اعتبروا أن ذلك بداية الطريق لتحقيق آرائهم وأهدافهم.

ومن أبرز أفراد هذه الجماعة فرحات عباس الذي كان يشتغل صيدليا في مدينة سطيف، والدكتور ابن جلول الذي أصبح فيما بعد العضو البارز في مجالس الهيئات المالية بمدينة قسنطينة. وعضو في الحزب الإشتراكي الفرنسي.

أما فرحات عباس فقد أخذ يقتحم ميدان السياسة بعد الحرب العالمية الأولى مباشرة وأخذ ينشر المقالات، في الصحف والمجلات التي كانت تصدر آنذاك مثل تريدنيون، والتقدم، وغيرها.ومنذ عام 1927م أخذ يواصل نشر آرائه في مجلة أفكاره هذه وآراءه كلها في كتيب خاص سماه الشاب الجزائري وأصدره عام 1931م بعد انعقاد مؤتمر طلبة شمالي إفريقيا، وتدور كلها حول الأفكار والمبادئ التالية:

1- ضرورة احترام الإسلام واللغة العربية، والحضارة الإسلامية باعتبارها تراث الجزائريين الأصيل، وطابع قوميتهم وشخصيتهم.

2- الإقلاع عن خرافة التفوق الجنسي التي تعني امتياز العنصر الفرنسي وحقارة الجزائريين.

3 – الاعتماد على الشباب في تطوير المجتمع الجزائري وتحسين ظروفهم السياسية والاقتصادية، والاجتماعية، وذلك عن طريق التزود بالثقافة العصرية التي تتيح لهم أن ينافسوا المجتمع الأوروبي المتطور.

4 – تقليد أوروبا في تطورها الحضاري، مع الاحتفاظ بالتراث القومي ومحاولة التعاون مع فرنسا إلى أبعد الحدود من أجل تحقيق هذه الرسالة التي ستجعل من باريس والجزائر ملتقى للمثقفين العرب.

إن عباس فرحات لاشك كان يحس بآلام شعبه ويدرك الصعوبات الجمى التي تحوط به والحضيض الذي تردي فيه، ولكنه كان يكره العنف ويؤمن بسياسة المراحل ومسايرة الظروف، واستهوته الحضارة الأوروبية حتى أصبح ينكر تاريخ بلاده، ولا يرى هناك إلا فرنسا. وما يمكن أن يحققه من إصلاح وتطور ينتهيان بادماج الجزائر والجزائريين في فرنسا والمجتمع الفرنسي. ولهذا قال في إحدى مقالاته التي نشرها في كتابه الشاب الجزائري عام 1931م "إن الجزائر أرض فرنسية ونحن فرنسيون لنا قانوننا الشخصي الإسلامي، ونأمل أن تتحول من مستعمرة إلى مقاطعة".

"ولا يوجد هناك شيء من القرآن يمنع الجزائري من أن يكون فرنسي الجنسية، وإنما المانع هو الإستعمار". وعندما قام مارسيل ريني وزير الداخلية الفرنسي بزيارة الجزائر عام 1935م خطب فرحات عباس في اجتماع عام بحضوره وقال: "لم يبق هناك شيء في هذه البلاد يحول دون الاتفاق على تطبيق سياسة الإدماج وإذابة العنصر الأهلي في المجتمع الفرنسي"(17).

وزاد فرحات لفكرته وضوحا عام 1936م عندما نشر مقالا في إحدى الجرائد الباريسية، بتاريخ 24 - 2 وقال: "نحن الأصدقاء السياسيين للدكتور ابن جلول سنصبح من القوميين وهذا الإتهام ليس بالشيء الجديد فقد تحدثت إلى شخصيات متعددة حول هذا الموضوع، أما رأي فمعروف تماما فالإحساس القومي هو ذلك الشعور الذي يدفع شعبا من الشعوب إلى العيش داخل حدوده الإقليمية بل هو الذي خلق هذا العدد من الأمم، ولو كنت قد اكتشفت الأمة الجزائرية لغدوت إنسانا قوميا، ولن أخجل آنذاك من هذه الجريمة، فالرجال الذين يموتون دفاعا عن فكرة وطنية يبجلون ويحترمون أبلغ الاحترام، وليست حياتي أغلى وأثمن من حياتهم، ولكن مع ذلك لن أموت دفاعا عن الوطن الجزائري لأن هذا الوطن غير موجود، ولم أستطع أن اكتشفه وقد سألت التاريخ، وسألت الأحياء، والأموات، وزرت المقابر فلم يحدثني أحد عن هذا الوطن وليس في وسع انسان أن يقيم بناء على الرياح، وقد بددنا مرة واحدة وإلى الأبد جميع الضباب والخيالات لنربط إلى الأبد بين مستقبلنا ومستقبل ما تحققه فرنسا في هذا البلد ولا أرى إنسانا يؤمن إيمانا جديا بقوميتنا، أما ما نريد أن نحارب من أجله فهو تحررنا السياسي والاقتصادي فبدون هذا التحرر للمواطن الجزائري لن تكون هناك جزائر فرنسية تبقى إلى الأبد".

واما الدكتور ابن جلول فهو سياسي محترف وعضو في فرع الحزب الاشتراكي الفرنسي بقسنطينة، بدأ نشاطه عام 1931م بتأسيس هيئة وحدة النواب المنتخبين المسلمين الجزائريين التي تتألف من النواب الذين فازوا في إنتخابات الهيئات والمجالس المالية والذين يؤمنون بنفس الأفكار التي كان ينادي بها فرحات عباس، وينشرها في مجلة التقدم، وهذه الهيئة في الحقيقة عبارة عن إحياء للهيئة السابقة التي تألفت بعد الحرب العالمية

الأولى، وقد نشطت هذه الهيئة في العمل منذ عام 1934م عندما فاز كثير من أتباعها في الإنتخابات البلدية والعمالات وحصلت على أغلبية المقاعد، وكان من بين من فاز فيها فرحات عباس في دائرة سطيف، والدكتور الأخضري في قالمة، والدكتور سعدان في بسكرة، وابن عبود في العين البيضاء، وصحراوي في الخروب وبوصوف في ميلة وخلاف في جيجل، وكهرية الزين في سوق أهراس. وقد وضعت هذه الهيئة برنامجا للعمل يتلخص كله في السعي لتحقيق الإدماج التدريجي للنخبة المختارة المثقفة من الجزائريين في الحياة الفرنسية ومن بين ما كانت تنادي بتحقيقه:

1 - افساح المجال للجزائريين للترشيح والإنتخاب في المجالس البلدية والعمالات وغيره.

2 - تطبيق مبدأ المساواة بين الجزائريين والفرنسيين في المعاملة والوظيف، في الميدان العسكري، وإلغاء المحاكم الزجرية وإصلاح وتعديل أنظمة وقوانين الغابات والأحراش.

3 - إلغاء الغرامات الجماعية وتوسيع نطاق التعليم، وتحسين أوضاع الجزائريين الزراعية في الارياف ورفع أجور العمال.

4 - تطبيق مبادئ الحرية الدينية.

وقد أبدى ابن جلول ورفاقه نشاطا كبيرا في سبيل تحقيق هذه المطالب وتخيلوا أنهم في مقدورهم، إقتناع الأحرار الفرنسيين بالوقوف إلى جانبهم وراودتهم حتي فكرة استمالية السلطة الدستورية نفسها في فرنسا مثل رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ووزير الداخلية عن طريق بعض اصدقائهم في البرملان ومجلس الشيوخ(18).

وفعلا فقد بذل السيد موريس فيوليت عضو مجلس الشيوخ الذي كان واليا على الجزائر عام 1927م جهودا خاصة واستنطق الحكومة الفرنسية وقدم عرضا وافيا عن الحالة في الجزائر اضطر على إثر ذلك وزير الداخلية الفرنسي مارسيل ريني أن يقوم بجولة في الجزائر عام 1935

ويطلع بنفسه على البؤس والشقاء اللذين يتخبط فيها شعب الجزائري، وكان مفروضا على ريني بعد عودته إلى فرنسا أن يشرح الحالة كما هي للحكومة والبرلمان ويعكف على وضع وتحقيق ما يحسن من حالة الجزائريين، ويفرج عن بعض كربهم باعتباره المسؤول المباشر عنهم، ولكنه بدلا من ذلك زاد اشتداد نشاط دعاة الإدماج من جهة، وكفاح نجم شمالي إفريقيا المنظم المتعمق في أوساط الشعب من جهة أخرى، وأصدر قرارا أصبح يحمل اسم مرسوم ريني ينص على عقاب كل من يحاول المس بالأمن والنيل من فرنسا(19).

وكان من بين الدوافع التي جملت ريني على إصدار هذا القرار هو الإنتقام من الحوادث التي حصلت في تلك السنة 1935م أثناء الحملة الإنتخابية لتجديد أعضاء المجالس البلديات في قسنطينة، وسطيف، وبجاية، وبسكرة، وقد طالب شيوخ هذه البلديان خلال هذه الحوادث بإنشاء حرس متجول وإرسال أسراب من الطائرات المطاردة إلى الجزائر ونقل فيالق المشاة الجزائريين إلى فرنسا وتعويضعهم بالجنود السود من إفريقيا السوداء أصحاب الطاعة العمياء كما طالبوا أيضا باعتقال ما دعوهم: "بالمشوشين" وهم: المنتخبون الجزائريوْن دعاة الإدماج وزعماء بقية الهيئات السياسية الأخرى.

وفي شهر اوت 1934م حصلت حوادث مؤلمة بمدينة قسنطينة وذلك أن يهوديا مجندا في الجيش الفرنسي مر على أحد مساجد المدينة وبال على أحد جدرانه وأطلق لسانه في سب المسلمين زيادة في النكاية.

فلم يصبر الناس على ذلك وتطور الموقف إلى شجار جماعي بين الجالية اليهودية والجزائريين وانحازت السلطات الإستعمارية إلى جانب اليهود وتدخلت قواتها العسكرية لصالحهم وأحدثت مجزرة رهيبة في الجزائريين العزل وحكم على الكثيرين منهم في المحاكم الزجرية بعشرات السنين، والنفي خارج الجزائر، إلى جانب فرض غرامات مالية باهظة. والمهم في هذه الحادثة أن الجزائريين قاموا برد فعل شديد نتيجة لشدة الضغط عليهم فخربوا مجهودات أكثر من ستين عاما من اقتصاديات الجالية اليهورية الماكرة. التي ارتمت في

أحضان الإستعمار وتعاونت معه على اذلال أهل البلاد بحقد وكراهية شديدين، وحكي لي شخصيا أحد الذين كانوا شهود عيان لهذه الحوادث وهو سيدي حسونة في مدينة عنابة عام 1948م(20).

حركة المؤتمر الإسلامي:

على إثر نجاح الجبهة الشعبية في الإنتخابات عام 1936م وتسلمها مقاليد الأمور برئاسة الزعيم الاشتراكي ليون بلوم حاولت أن ترضي دعاة الإندماج بتحقيق بعض الإصلاحات فعهدت الحكومة الفرنسية إلى موريس فيلويت الوالي السابق على الجزائر وعدد من الخبراء بأمر إعداد مشروع إصلاحي مناسب لمطالب الإندماجيين، فاقترح عددا من الإصلاحات ووضعها في شكل مشروع يحمل اسمه (فيوليت) ومن بينها:

1 - اعطاء حق الإنتخاب لجماعة خاصة من الجزائريين لا يزيد عددهم على واحد وعشرين ألفا في مجالس البلدية الفرنسية التي يعبرعنها بالهيئة الأولى على أن تكبر فيما بعد هذه الفئة شيئا فشيئا.

2 - منح الجنسية الفرنسية لهم مع احتفاظهم بحقوقهم الشخصية الإسلامية وعندما عرضت حكومة بلوم هذا المشروع على البرلمان الفرنسي أصبح يحمل اسم مشروع بلوم فيوليت. وقد وجد هذا المشروع صدى كبيرا في أوساط الطبقة المثقفة الجزائرية التي أخذت تتوافد على باريس لشرح أوضاع الجزائر المزرية والمؤلمة سعيا وراء كسب عطف الكثير من الشخصيات الفرنسية والرأي العام الفرنسي.

ولما كثر الحديث على الجزائر واشتد ضغط الأحزاب والهيئات إلى هذه الدرجة اوفدت حكومة بلوم لجنة برلمانية خاصة إلى الجزائر في مارس 1937م للتحقيق في وضع الجزائر السياسي والاقتصادي والاجتماعي برئاسة السيد لاكزوزيز نائب المارتينيك، وعضوية كل من تانيل، ودمون وميشيل، ودوكيرمون، وطونيو، وروماستين، فاتصلت هذه اللجنة بالاوساط الجزائرية والأوروبية وكونت من كل ذلك فكرة ترمي إلى تأييد حكومة بلوم في مشروعهاالاصلاحي السابق الذي تسعى إلى تطبيقه(21).

وكان من بين ما دفع حكومة بلوم إلى السعي الحثيث لتحقيق بعض الاصلاحات، كثرة الاضطرابات التي واجهتها بالجزائر على إثر قيامها، ذلك أنه في شهر جوان نفسه الذي تسلمت فيه الحكم، شن العمال الجزائريون عددا من الاضطرابات في المعامل والمصانع والشركات التي يسيطر عليها كبار المعمرين مطالبين برفع الأجور وتحقيق المساواة بينهم وبين زملائهم العمال الفرنسيين.

ففي يوم 11 جوان 1936م أضرب العمال في سيدي موسى، وفي بئر التوتة وفي يوم 15 في حسين داي وبرج الكيفان، وبئر خادم، وفي يوم 16 في صطاوالي، أما في سيدي بلعباس فقد حصل الإضراب يوم 14 جوان وادى إلى اصطدام دموي بين العمال والقوات الفرنسية جرح فيها حوالي 40 شخصا، وتوالت بعد ذلك الإضطرابات في كل من وهران ومستغانم وتلمسان، وقتل وجرح فيها عدد من المستعمرين الفرنسيين واشتدت حركة الإضرابات هذه في شهر جويلية حتى أصبح عدد المضربين أكثر من أربعين ألفا ولم تنته إلا في شهر ديسمبر ثم تجددت مرة أخرى في بلعباس يوم 26 فيفري 1937م وفي وهران في أول مارس أدت إلى صدام دموي، وتضامن عمال المناجم،بإقليم قسنطينة مع إخوانهم بالناحية الغربية وشنوا إضرابا عاما يوم 9 مارس أدى إلى صدام مسلح بينهم وبين الجيش الإستعماري نتج عنه سقوط عدد من القتلى والجرحى.

وبينما هذه الأحداث تجرى كان ابن جلول والهيئآت والأحزاب الجزائرية تدغو لتنظيم مؤتمر إسلامي عام يناقشون فيه أوضاع الجزائر ومشروع بلوم فيوليت، فوافقته في ذلك مختلف الهيئات باستثناء حزب الشعب الذي برر رفضه بأن مطالبه التي تنحصر في تحقيق الاستقلال التام عن فرنسا تتنافى تماما مع مبادىء مشروع فيوليت الذي يدعو أساسا إلى تجسيم فكرة الإدماج والذي سيسعى هذا المؤتمر للتصديق عليه وتأييده لا لمناقشته .

وقد التأم شمل هذا المؤتمرالأول يوم 7جوان عام 1936 م وتحمس فرحات عباس وابن جلول لمشروع فيوليت وأيده كذلك الشيوعيون بينما ألح

رجال جمعية العلماء على ضرورة الحفاظ عن عروبة الجزائر وإسلامها وعلى أن يتبنى المؤتمر المشاكل الدينية ويضعها ضمن البرنامج الذي سيناقشه ويصادق عليه وانتهى بالمصادقة على عدد من القرارات أهمها:

1 - السماح للجزائريين بالإنتخاب للبرلمان الفرنسي في غرفة إنتخابية واحدة مع إحتفاظهم بحالاتهم الشخصية الإسلامية، وإعلان حرية الصحافة والتعيين، والمساوات، في الأجور. ومساعدة الفلاحين.

2 - إلغاء القوانين الأهلية وإصلاح قانون الغابات وإلغاء قانون 4 أوت 1926 م وقرار ريني المتعلقين بتحديد تنقلات الجزائريين.

3 - القيام بتطهير هام في الادراة الجزائرية.

4 - الاعتراف رسميا باللغة العربية على أنها اللغة القومية للجزائر، وفصل الدين عن الدولة وحتى لا تذهب جهود المؤتمر وقراراته دون فائدة ألف المؤتمر وفدا خاصا حمل قراراته إلى باريس وسلمها يوم 23 جويلية إلى رئيس الوزراء الفرنسي بلوم الذي وعد بدراستها دون أن يلتزم بشيء غير ذلك، ومن يومئذ أخذ دعاة الإدماج يشعرون بحقيقة زيف: ((فرنسا الجبهة الشعبية))(22) وكان ذلك من ضمن أسباب فشل المؤتمر الإسلامي الثاني عقد في صيف عام 1937.

وبينما الوطنيون يبذلون هذ المحاولات عمد المواطنون الفاشيون في الجزائر إلى إثارة الضجة والشغب ضد مشروع فيوليت ونتائج المؤتمر الإسلامي، وساندهم في ذلك غلاة الإستعمار في فرنسا نفسها وتعاونوا على الضغط حتى تمكنوا من إقناع مجلس الشيوخ على إقالة حكومة بلوم الشعبية. وإقناع مجلس البرلمان برفض مشروع فيوليت وذلك عام 1938 وهدد كالادي رئيس الوزراء الجديد الوفد الجزائري الذي ذهب ليناقشه في ذلك المشروع المرجو، وأعلن له بأن البرلمان الفرنسي الشخصية الإسلامية والشرع الاسلامي.

وبذلك أغلقت فرنسا باب سياسة اللين والتريث واتضح أنها لا تنوي أبدا أن تسلم بأي حق للجزائريين مهما كان تافها، كما أنها غير مستعدة لتحقيق أي إصلاح إلا إذا كان لصالح المستعمرين الأوروبيين.

الاتحاد الشعبي الجزائري :

ولقد كان لرفض مشروع بلوم - فيوليت من طرف البرلمان الفرنسي آثار سيئة في نفوس الكثيرين من الجزائريين المعتدلين وأصبح ذلك نقطة تحول في تفكيرهم . فبعد أن كانوا ينادون بالارتباط مع فرنسا والاندماج والذوبان في المجتمع الفرنسي أخذوا منذ الآن يتجهون إلى الفكرة الاستقلالية وينادون بتحقيق الاستقلال التام التدريجي ولو أن إيمانهم وحماسهم لذلك يختلف باختلاف الأشخاص.

ففرحات عباس مثلا كان رد الفعل لديه عنيفا رغم أنه كان أكثر وضوحا من غيره لدعوة الإندماج، ودلت الحوادث المتوالية بعد ذلك خاصة بعد قيام ثورة أول نوفمبر عام 1945 م على صدق ماكان يدعيه من أن سياسة المساواة والإدماج مع تقدم وعي الجماهير الشعبية في الميدان الاجتماعي والاقتصادي ستؤدي حتما إلى إستقلال الجزائر أي أنه حسب آرائه هو، لم يكن يدعو لفكرة الإدماج من أجل محو وطمس شيء إسمه الجزائر العربية الإسلامية وإنما على أساس أن تكون تلك خطوة ومرحلة نحو تحقيق الاستقلال الوطني ولو بعد مدة طويلة. ذلك ما ذكره في كتابه ليل الإستعمار.

ومن أجل ذلك فأنه بمجرد أن شعر انحراف ابن جلول وإغراقه في التساهل مع الفرنسيين وتجاوزه الحد المعقول في أفكاره وتصريحاته، إصطدم معه. ورفض أن ينضم إلى هيئته الجديدة: ((التجمع الجزائري الفرنسي الاسلامي)) التي أسسها بعد أن أرغم على ترك رئاسة هيئة المؤتمر الاسلامي، وقام هو بإنشاء حزب جديد بآسم: ((الاتحاد الشعبي الجزائري)) وصمم هذه المرة أن ينزل إلى القاعدة الشعبية ويتعاون مع الفلاحين والفقراء ويتعامل مع من تتمثل فيهم قومية الجزائر الصميمة

ولربما كان ذلك منشأ إطلاق إسم الاتحاد الشعبي الجزائري على منظمته عملنا هذه المرة في الأسواق، والمقاهي، والقرى، وفي كل مكان، فنحن نريد أن تحفظ الجزائر بطابعها الخاص ولغتها وحضارتها وتقاليدها[23].

إن هذه نغمة جديدة حقا وتطور كبير في إتجاه فرحات عباس وميوله وأفكاره والفضل في ذلك لتجارب الزمن وتصلب الإستعمار وتعنته ورفضه الدائم للإتجاهات الإدماجية السابقة، ومع ذلك فإن فرحات عباس حتى ذلك الحين لم يقاطع الثورة 1954 م وإلى تحقيق الاستقلال عام 1962.

الحركة الوطنية خلال الحرب العالمية الثانية

بيان الشعب لجزائري:

عندما قامت الحرب العالمية الثانية في سبتمبر سنة 1939 م كان هؤلاء المتقفون الجزائريون المعتدلون قد غيروا أفكارهم واتجاههم بعض الشيء وأصبح من أهدافهم المطالبة بحقوق وحريات واسمع مما كانوا يطلبون به قبل ذلك بسبب تعنت فرنسا وخضوعها بلستمار لضغط المستوطنين ونفوذم ورفضهم الشديد لفكرة المساواة بين المستوطنين والجزائريين حتى ولو كانوا على درجة عالية من الثقافة الفرنسية.

ووجدت السلطات الإستعمارية في نشوب الحرب فرصة ثمينة فحلت كل الأحزاب والمنظمات السياسية ورمت بزعائمها في السجون كذلك وقامت بإلغاء قرار كريمو السابق الذي منح الجنسية الجماعية للهيود حتى تستطيع أن تضايقهم وذلك بتأثير النازيين الألمان الذين يخضعون إليهم منذ أن إستسلم إليهم الماريشال بيتان عام 1940م، واتخذ من مدينة فيشي مركزا لحكومته تحت سيطرة وحماية الألمان.

وقد توالت المحن والنكبات على البلاد والشعب فقل الإنتاج بسبب قلة الأيدي العاملة التي جندت وسخرت لأغراض الحرب في أوروبا وحدث قحط وجفاف . كما حدثت فيضانات كذلك في أعوام الحرب وزاد في

خطورة الوضع الاقتصادي والاجتماعي إنقطاع الصلات الاقتصادية بين الجزائر وفرنسا، وتوقف إستيراد المنتجات الصناعية والغذائية الضرورية.

وعندما فتح الحلفاء جبهة شمالي إفريقيا، تمهيدا لغزوا أوروبا إفتكوا الجزائر من حكومة فيشي النازية يوم 8 نوفمبر 1942م وأطلقوا سراح الزعماء الوطنيين، عدا مصالي الحاج الذي بقي تحت الاقامة الجبرية في ريبيل بقصر البخاري حتى انتهت الحرب، كذلك ضغط الحلفاء على حكومة فيشي حتى أعادت قرار كريميو استرضاء لليهود والمستوطنين أما الجزائريون فلم يفكروا في استرضائهم، ولا كانت مشاكلهم مما يهمهم إلا بقدر ما يعود ذلك عليهم بالمصلحة.

وخلال هذه الفترة وصلت إلى علم الزعماء الجزائريين إشاعات كثيرة عن اعتزام فرنسا تفتيت وحدة الجزائر الإقليمية الوطنية، وتوزيع شمالي إفريقيا بين الدول الإستعمارية ضمانا لوقوفها معها ضد ألمانيا النازية أو الوقوف على الحياد على الأقل، ولم تكن هذه الفكرة جديدة على فرنسا فقد فكرت فيها يوم عزمت على إحتلال الجزائر في العشرينات الأولى من القرن التاسع عشر، واليوم تعود اليها لغرض يمت بشبه إلى الغرض الأول وما إشبه الليلة بالبارحة.

وقد علم زعماء الجزائر أن بول رينو رئيس الوزراء الفرنسي في فيشي يريد أن يضم إقليم قسنطينة إلى تونس ويهدي الجميع إلى إيطاليا الفاشية، ويعطي إقليم وهران إلى اسبانيا لتضمه إلى إقليم الريف المغربي. ويحتفظ لفرنسا بإقليم الجزائر فقط، ورأى فرحات عباس وغيره من المنتخبين الجزائريين في ذلك خطرا كبيرا على الوطن، ونادوا للعمل ووجهوا إلى السلطات الإستعمارية نداء عاجلا لتراعي ظروف الشعب الجزائري وتعمل على تحسينها فتصاممت عنهم ولم تجبهم، واكتفت بأن طلبت اليهم أن يحثوا الشعب على مساندة فرنسا في الحرب.

وعندئذ نظموا اجتماعا عاما في منزل المحامي الاستاذ على بومنجل بالجزائر العاصمة في ديسمبر 1942م حضره كل من السادة: الدكتور ابن

جلول، وفرحات عباس، والدكتور تامزالي النائب المالي، والدكتور سعدان، ومحمد الهادي حمام، وغريسي أحمد، وقاضي عبد القادر، والدكتور الامين الدباغين، وحسين عسلة، والشيوخ: خير الدين، والعربي التبسي، وتوفيق المدني، واتفقوا على نشر ميثاق جديد يتضمن مطالب الشعب الجزائري وكلفوا فرحات عباس بتحريره في إطارالمبادئ والأفكار التي اتفقوا عليها وعكف فرحات عباس على تحريره في مدينة سطيف، ثم قام بجولة في مختلف الجزائر عرضه أثناءها على مختلف الشخصيات الجزائرية التي صادقت عليه في فبراير عام 1943م ومن بين من عوض عليهم البيان إلى جانب الشخصيات السابقة: عبد القادر السايح، ابن تونس، اورابح، ابن على الشريف، خيار الطالب عبد السلام، روني فوديل، أحمد عبابسة، الدكتور الأخضري، تامزالي خليل، عبد الكريم بوصوف، خالد عبد الرجمن، لالوت محمد، شريف بن يوسف، الأستاذ مصطافى، الدكتور فرانسيس والدكتور ابن خليل، الأستاذ غريب، عباس محمد صالح، الأمين العمودي، شريكي، الدكتور سماطي آيت سي أحمد الشريف، بن حبيلس، حفاظ قاضي.

ولقد وصف البيان حالة الجزائر والجزائريين طيلة العهد الإستعماري وعبر عن مطامح الجزائريين في التحرر وتطلعهم إلى الاستقلال والرفاهية في جو من الثقة والأمن والسلام.

ومما تجدر ملاحظته هنا هو تضامن معظم النواب الجزائريين مع أصحاب حركة هذا البيان وترحيبهم به عكس ما كان متوقعا والفضل في ذاك للإستعمار نفسه الذي لم يكن يميز بين الجزائريين في المعاملة السيئة والإذلال والإهانة حتى الذين كانوا يتعاونون معه، مما خلق في نفوسهم مرارة ورد فعل سيء وشديد دفعهم إلى الرجوع إلى جادة الصواب. ومما جاد في هذا البيان:

"إن نزول القوات الانجليزية والامريكية في بلادنا فصل الجزائر عن فرنسا وشحذ في جميع النفوس شهوة القبض على زمام الحكم فتبارى في ذلك الجمهوريون وأنصار دوقول، والملكيون، واليهود، وتصدى الكل يخطب ود الحلفاء بعد ما حاربوهم وحرص الكل-على الدفاع عن مصالحهم الشخصية، في خضم هذه الاضطرابات والمطامع التي غمرت هذه الأوساط

المتطلعة للحكم والمعطشة للسلطة، بقي الشعب الجزائري على حدة لا يعرفه أحد، ولا يتكلم عنه أحد، وبقيت ثمانية ملايين ونصف من المسلمين نسيا منسيا وكلن الشعب الجزائري في الحقيقة رغم بعده عن ذلك التكالب والتهافت كان بالمرصاد في حذر ويقظة فيما يخص مصيره، ولذا فإن نواب هذا الشعب وهم المعبرون عن مطامحه ورغائبه لم يتملصوا من مسؤوليتهم بل رأوا من واجبهم الاهتمام بمشكلة وطنهم".

ومضى البيان يقول فيما يخص دعوة الجزائريين إلى الحرب: "إذا كانت هذه الحرب كما أعلن رئيس الولايات المتحدة الأمريكية روزفيلت حربا لتحرير الشعوب والأفراد دون تمييز في العنصر والدين فإن الشعب الجزائري سيشترك فيها بكل مالديه من قوة، ويقدم كل ما يستطيع من تضحيات لهذا الكفاح التحريري".

ويستطيع الشعب الجزائري بهذه الطريقة أن يحقق تحرره السياسي في نفس الوقت الذي يتم فيه تحرير فرنسا".

"ولكن من المناسب أن يذكر موقعوا هذه الرسالة أن الشعب الذي يمثلونه محروم من الحريات الأساسية والحقوق التي يتمتع بها المقيمون الآخرون في هذه البلاد على الرغم من التضحيات التي وافقوا على تقديمها، وعلى الرغم من الوعود القاطعة والرسمية التي وعدوا بها مرات عديدة".

"وعلي ضوء هذا فهم يطالبون قبل أن يحملوا جماهير الجزائريين على الاشتراك في المجهود الحربي.

أولا - بإدناة الإستعمار والقضاء عليه باعتباره استغلالا من شعب لشعب آخرومصدر نزاع وحروب بين الدول.

وثانيا - بتطبيق حق تقرير المصير لجيمع الشعوب الصغيرة والكبيرة.

ثالثا - يمنح الجزائر دستورا خاصا يضمن لها ما يلي:

أ - الحرية والمساواة لكل السكان دون تمييز في العصنر أو الدين.

ب - إلغاء الاقطاعيات والملكيات الكبيرة وتحقيق إصلاح زراعي واسع النطاق يضمن الرفاهية والرخاء لكل الجماهير الفلاحية.

ج - الاعتراف بمبدأ الصحافة والاجتماعات.

هـ - تطبيق مبدأ التعليم المجاني والإجباري لجميع الأطفال الجزائريين ذكورا وإناثا.

و - اعلان مبدأ حرية الدين لجيمع السكان وتطبيق قانون فصل الدين عن الدولة على الديانة الإسلامية كذلك.

ز - مشاركة الجزائريين المسلمين في حكم بلادهم مشاركة عاجلة وفعلية اقتداء بما فعلته ملكة انجلترا والجنرال كاترو في سوريا، وتستطيع هذه الحكومة وحدها أن تحمل الشعب الجزائري على الكفاح المشترك وذلك في جو من الوئام والوفاق.

ح - إطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين من جميع الأحزاب(24).

وفي يوم 31 مارس 1943م قام وقد جزائري يتكون من السادة: فرحات عباس، وابن جلول، وتامزالي، واورابح، وابن على الشريف، والأخضري، بتسليم نص هذا البيان إلى الوالي العام مارسيل بيروطون، وفي اليوم نفسه سلموا نسخا منه إلى ممثلي الولايات المتحدة الأمريكية، وانجلترا وروسيا، وبعثوا نسخا أخرى إلى الندوة، والجنرال دوغول، وحكومة القاهرة، وقد وعد بيروطون، الوفد بدراسة البيان واعتباره كأساس لدستور الجزائر المقبل، كما وعدهم بتأليف لجنة لاعداد مشروع إصلاحات تنفذ في الحين وتكونت هذه اللجنة في اليوم الثالث من افريل باسم: "الجنة البحث الاقتصادي والاجتماعي الإسلامي" واجتمعت مرتين من يوم 14 إلى 17 افريل، ومن 23 إلى 26 جوان بحضور مندوب الحكومة بيرك مدير الشؤون الأهلية الإسلامية بالجزائر وصادقت على عدة إجراءات وضعتها في لائحة وأطلقت عليها اسم "ملحق البيان" يتضمن إصلاحات عاجلة وآجلة ملخصها:

1 - تحويل الولاية العامة إلى حكومة جزائرية مكونة من وزراء مسلمين ووزراء فرنسيين.

2- تحويل الإدارات الحالية إلى وزارات.

3 - إلغاء منصب الوالي العالم، وتعويضه برئيس للحكومة وتعيين سفير لفرنسا في الجزائر أو مندوب سامي.

4 - تمثيل المسلمين والفرنسيين في الجمعيات المنتخبة وكل المجالس الأخري مثل المجلس الأعلى للحكومة، والنيابات المالية، والمجالس الاقليمية، والبلدية، والغرف التجارية، والفلاحية، وجميع المصالح الإدارية، واللجان، والنقابات. ولهذه الغاية تطالب بمشاركة جميع النواب المسلمين حتى القدماء منهم من النواب الماليين إلى ممثلي النقابات.

5 - تطوير الإدارة في الدوائر والقرى طبقا لقانون عام 1884م على أن تصبح الجماعة مجلسا بلديا ويصبح قائد الدوار شيخا للبلدية.

6 - منح المسلمين جميع الوظائق حتى السلطة، وتطبيق شروط الإنخراط في الوظيف العمومي، والترقية، والرواتب، والتقاعد مثلما هو مطبق على الفرنسيين.

7 - إلغاء جميع القوانين والإجراءات الاستثنائية وتطبيق القانون العام في نطاق التشريع الجزائري.

8 - إلغاء التجنيد الإجباري والخدمة العسكرية على الجزائريين وتطبيق نفس وسائل التجنيد كالمساواة في الرواتب والترقية والتقاعد والتعويضات العائلية.

9 - السماح للفيالق الجزائرية التي تحارب في أوروبا ضمن جيوش الحلفاء برفع العلم الوطني الجزائري تشجيعا لهم ورفعا لمعنوياتهم ومعنوية الشعب الجزائري نفسه".

إن هذا الملحق الذي وضعته اللجنة السابقة الذكر طغي وغطى حتى على البيان نفسه وقد تكون ظروف الحرب المستعمرة الخطرة وغليان الشعب الجزائري، وحماس واضعي البيان، وهم من طبقات مختلفة الأفكار والتكوين والإتجاهات، قد يكون ذلك هو السبب في تسامح هذه اللجنة إلى تلك الدرجة التي صاغت بها الملحق.

ولقد كان من رأي الموقعين على البيان والموافقين على الملحق، أن المشكل بنحصر في اقناع غلاة المستعمرين بالجزائر، وهذا يستدعي بعض الوقت ولذلك أعلنوا للسلطات الفرنسية عندما قدموا لها البيان والملحق بأن كل هذه الإصلاحات مؤقتة في انتظار تحرير فرنسا نفسها، ومع ذلك لم تحظ اقتراحاتهم هذه بأي اعتبار بل أن الجنرال كاترو الذي خلف بيروطون في منصب الوالي العام، ومحافظ الدولة للشؤون الإسلامية في يوم 3 جوان 1943م رفض بشدة أن يلتزم بتعهدات مسبقه عندما قدموا إليه الوثيقة يوم 10 جوان وضرب عرض الحائط بكل جهودهم، واكتفى بإنشاء منصب نائب شيخ البلدية للمسلمين وتعبير القوانين الأساسية للجمعيات الاحتياطية الأهلية.

وقد أعلن أن كل المشاكل التي وردت في البيان وملحقه يمكن أن ينظر فيها بعد الحرب أما الآن فليس هناك من يستطيع أن يغير من حقيقة أن الجزائر جزء لا يتجزء من فرنسا، وتجاهل الأحداث المؤلمة التي حصلت في مدينة سكيكدة، وأدت بحياة ثلاثين مسلما جزائريا من طرف جنود إفريقيا السوداء بإيعاز من الضباط الفرنسيين الذين لم يستطيعوا رد إهانات الضباط الانجليز والأمريكان فراحوا ينتقمون من الأبرياء الجزائريين على غرار قول القائل: أسد علي وفي الحروب نعامة(25).

ولقد كان للمواقف المتعجرفة التي اتخذها كاترو الأثر السيء لدى الجزائريين حتى الذين كانوا يتعاونون مع فرنسا، ولذلك قاطع النواب المسلمون الجلسة الإستثنائية التي دعت اليها الهيئات المالية في يوم 23 سبتمبر عام 1943م تمسكا بالبيان السابق، فاشتد غضب كاترو وقام فورا بحل قسم النواب المسلمين واعتقل عبد القادر السايح، فرحات عباس، بتهمة تحريض النواب على التمرد زمن الحرب، وبقوا في السجن حتى يوم 2 ديسمبر تحت الإقامة الجبرية جنوب وهران، وتسبب هذا التصرف الأحمق

في إثارة غضب الجزائريين وحدثت مظاهرات صاخبة في قسنطينة، وسطيف ومعظم المدن الجزائرية وعم السخط والغضب سائر الطبقات الشعبية حتى أصبح الوضع ينذر بالخطر، وعندئذ اضطر كاترو إلى التراجع عن بعض مواقفه الطائشة وألغى قرارحل قسم النواب الجزائريية وأطلق سراح عباس فرحات، والسايح عبد القادر.

أحباب البيان والحرية:

كان للحوادث السابقة التي نشأت عن تصرفات كاترو الحمقاء أثران هامان: الأول هو تراجع بعض الناس الذين كانوا يتعاملون مع الإدارة الفرنسية عن السير في تيار الحركة الوطنية وعودتهم إلى التعاون من جديد مع تلك الإدارة. أما الآثر الثاني فهو اقتناع كاترو وبعد كل ما حصل، بضرورة إعادة النظر في الموضوع، والعمل على إعداد إصلاحات أخرى لتهدئة الرأي العام الجزائري فأعد مجموعة إجراءات أعلنها الجنرال دوغول نفسه بقسنطينة يوم 12 سبتمبر 1943م وصيغت بعد ذلك وصدرت في مرسوم 7 مارس 1944مولم يكن فيها أي جديد لأنها عبارة عن ملخص لمشروع فيوليت السابق الذي تجاوزه الزمن ومما جاء فيه:

1- إلغاء القوانين الإستثنائية المفروضة على الجزائريين.
2 - التوسع في تمثيل الجزائريين المسلمين بالمجالس المحلية ورفع عددهم من الثلث إلى الخمسين، وإلى النصف في الجمعية العامة التي حلت محل المجالس العامة وفي المناطق الريفية من الربع إلى الخمسين.

غير أن هذه الاجراءات لم ترض أحدا عدا بعض النواب الذين جبلوا على الخوف، ويسعون في سبيل الاحتفاظ بامتيازاتهم وثراوتهم التي أودعوها في البنوك، وفيما يلي نص قانون 7 مارس 1944م كما نشرته الجريدة الرسمية الفرنسية:

الفصل الأول: يتمتع فرنسيو الجزائر المسلمون بجميع الحقوق ويخضعون لجميع الواجبات مثل الفرنسيين غير المسلمين، وجميع المناصب المدنية والعسكرية مفتوحة في وجوههم.

الفصل الثاني: ينطبق القانون الفرنسي على جميع المسلمين والفرنسيين غير المسلمين بدون استثناء ولهذا تلغي جميع القوانين الإستثنائية التي كانت خاصة بالمسلمين ما عدا قانون الأحوال الشخصية.

الفصل الثالث: قدماء الضباط والموظفون في المصالح العامة وأعضاء الغرفة التجارية، والفلاحية والآغاوات، والقياد، والنواب، مهما كان نوعهم، والمحرزون على جوقة الشرق أو على وسام المقاومة والأوسمة العسكرية والمحرزون على الشهادات الآتية الخ... يعتبرون مواطنين فرنسيين بصفة شخصية ويسجلون في قوائم الإنتخاب التي يسجل فيها الفرنسيون غير المسلمين.

الفصل الرابع: الفرنسيون المسلمون الآخرون يصيرون مواطنين فرنسيين فيما بعد حسب القوانين التي سيصادق عليها المجلس الوطني الفرنسي. أما الآن يسجلون في قوائم الإنتخابات التابعة للدرجة الثانية وعدد نواب الدرجة الثانية يبلغ خمسي مجموع الأعضاء في المجالس البلدية والمجالس الجهوية.

الإمضاء/ شارل دوغول.

وعلى إثر صدور مرسوم 7 مارس 1944م قام فرحات عباس وبعض رفاقه بتأسيس حركة جديدة أسموها: "أحباب البيان والحرية" يوم 14 مارس 1944م وحدد منهجا للعمل يتلخص في التزام المبادئ التالية:

1 - المهمة العاجلة والأكيدة لهذه الحركة هي الدفاع عن البيان السابق وتحقيق ما جاء فيه.

2- نشر الأفكار الجديدة التي هي روح حركة أحباب البيان.

3 - استنكار الإستبداد والتنديد بالعنصرية وجبروتها.

4 - إسعاف كل ضحايا القمع والاضطهاد والقوانين الإستثنائية.

5 - إقناع الجماهير بمشروعية الحركة الجديدة وخلق تيار مؤزر للبيان.

6 – ترويج فكرة إنشاء دوة وجمهورية جزائرية مستقلة مرتبطة فدراليا مع جمهورية فرنسية جديدة مناوئة للإستعمار.

7 - خلق روح التضامن في الجزائريين من مختلف الفئات المسلمة والمسيحية والاسرائيلية، وبث شعور المساواة ورغبة التعايش بينها في السراء والضراء. وقام فرحات عباس نفسه بتسليم دستور أحباب البيان والحرية إلى دار العمالية بقسنطينة، ثم قام باتصالات عديدة مع مختلف الهيئات والأحزاب لإقناعها بالإنضمام إلى هذه الهيئة الجديدة، فاستجابت إليه جمعية العلماء ورفض الشيوعيون وقاموا بإجراء مقابل وأسسوا منظمة جديدة لهم سموها: "أحباب الديمقراطية والحرية للمطالبة بالإدماج" أما جماعة حزب الشعب فلقد قال فرحات عباس نفسه بأنه استضاف مصلاي الحاج في داره بسطيف عندما أطلق سراحه من معتقل لامبيس في ماي 1943 ثم زاره في معتقله الجبري بقصر البخاري والشلالة خلال عام 1944م وناقشه في الموضوع فأظهر له تشجيعه مع التحفظ والاحتراز لاعتقاده وتأكده، بأن فرنسا لا

تذعن إلا للقوة ولا تعطي إلا ما ينتزع منها انتزاعا، وهذا يعني أن تأسيس جمهورية جزائرية متعاونة مع فرنسا وإن كان يميل إلى مصالي إلا أنه لا يعتقد أن فرنسا ستقبل ذلك أم ستفى به إذا ما أعطت وعدا بذلك.

أما فرحات عباس فتمشيا مع فكرته التي تنبع وتبنى على مبدأ "الثورة بالقانون" كان يرى عكس ذلك ويعتقد أن الشعب الفرنسي الذي قاسى الويلات طيلة أربع سنوات من الإحتلال النازي سوف يسلم لا محالة بمطالب شعب الجزائر العادلة لأنه سيكون قد تشبع بأفكار جديدة ملائمة للتطور العالمي الجديد وسيستيقظ ضميره تحت سياط الإرهاب النازي الهيليتري(26).

وهكذا سارت هيئة أحباب البيان على منهج البيان السابق واستجاب العلماء، وزعماء حزب الشعب، لرغبة التعاون وتبنت جريدة المساواة التي برزت في اليوم الثاني لإعلان أحباب البيان، مهمة اقناع الأوروبيين بأن قضية الجزائر قضيتهم، وأن مصالح الجزائريين هي مصالحهم، وأن إنشاء جمهورية جزائرية ديمقراطية سيتيح لهم أن يلعبوا دورا هاما في تدعيمها وتطويها ورغم كل ذلك لم يستجب إلا قليل منهم إلى ذلك.

وفي أواخر سبتمبر 1944م عين السيد ايف شاطينيو واليا عاما على الجزائر بدلا من الجنرال كاترو، وكان سياسيا حاذقا ومطلعا على أوضاع الجزائر، والعالم العربي بصفة عامة، وفي عهد ولايته حدثت مجزرة أول وثامن ماي 1945م.

أحداث أول وثامن ماي 1945م:

لم يرتح المستوطنون الأوروبيون بالجزائر للنشاط السياسي الذي قام به الزعماء الجزائريون خلال الحرب، خاصة جماعة أحباب البيان والحرية، الذين كانوا خارج السجون والمعتقلات، وكان وجود قوات الحلفاء بالجزائر مانعا لهم للقيام بقهر هذا النشاط السياسي الجزائي، وعندما رحلت هذه القوات إلى أوروبا، واتضح انهيار النازية، خرجوا من مخابئهم وأخذوا

يسعون للبحث عن الأسباب والمبررات للانتقام من الجزائريين وتحطيم جهودهم السلمية، ووجدوا مساندة من الدوائر الإستعمارية المسؤولة التي قامت بتأجيل إجراء الإنتخابات البلدية، وأشاعت بأن حوادث دامية ستحصل قريبا بالجزائر وستكون سببا في حل أكبر حزب سياسي بالجزائر وملاحقة أعضائه وتعطيل تطبيق إصلاحات مرسوم 7مارس 1944م وكان كاربونيل عامل عمالة قسنطينة والمعمر عبو، عضو رابطة شيوخ البلديات من كبار المتحمسين للقيام بهذه الاجراءات، والممهدين للمجزرة.

وماوا في شهرماي 1945م حتى كانت الجزائر مسرحا لاحداث دامية وخطيرة جدا، سالت فيها الدماء أنهارا وسقط الضحايا بالآلاف. ففي 1 ماي وبمناسبة عيد العمال العالمي، وسقوط مدنية برلين في أيدي الحلفاء، نظم أنصار حزب الشعب الجزائري المنحل مظاهرات سلمية في أغلب المدن الجزائرية، وطالبوا بإطلاق زعيم الحزب وهتفوا بشعارات: الاستقلال للجزائر، والشمال الإفريقي.

فواجهتهم القوات الإستعمارية بالعنف، والقسوة، وقتلت وجرحت عددا لا بأس به من الناس في مدينة الجزائر وبعض المدن الأخرى.

وفي يوم 8 من ماي، وبمناسبة استسلام المانيا النازية إلى قوات الحلفاء نظم الجزائريون برخصة من إدارة الشرطة مظاهرات سلمية في سطيف، وقالمة، وغيرهما من مدن الشرق الجزائري احتفاء وابتهاجا بيوم النصر على النازية والفاشية، الذين شاركوا فيه بدمائهم وأموالهم وأبنائهم، وقدموا تضحيات كبيرة جدا.

وقد حمل المتظاهرون في مدنية سطيف علم الجزائر الوطني وانطلقوا من حي المحطة قرب الجامع الجديد، كما حملوا لافتات كتبت عليها عدة شعارات مثل: تحيا الجزائر المستقلة، ويسقط الإستعمار، وتحيا الجامعة العربية، وأفرجوا عن مصالي. وعندما وصلوا إلى المقهى التي كانت تسمى آنذاك بمقهى فرنسا الكبيرة في وسط المدينة، حاول مفتش الشرطة أن ينتزع العلم الوطني من حامله فقاومته، وعندئذ أطلق رجال الشرطة النارعليه

وعلى المتظاهرين، وقتلوا واحدا، وجرحوا عددا آخر وكان ذلك بمثابة الفتيل الذي أشعل نيران الحوادث الدامية والمؤلمة.

فقد غضب السكان من هذا العنف الأحمق، وردوا بالمثل وعجرت الشرطة عن السيطرة على الموقف واستنجدت بقوات الجيش والدرك التي فتكت بالسكان دون تمييز، ودون رحمة أو شفقة، وارتكبت مجزرة رهيبة انتشرت أخبارها بسرعة البرق إلى مختلف مدن الشرق الجزائري، وأحدثت رد فعل عنيف، لدى السكان، فهبوا عن بكرة أبيهم للدفاع عن شرفهم وشرف إخوانهم وكرامة بلادهم ومقدساتهم الوطنية والقومية، وخرجوا إلى الشوارع في مظاهرات عارمة ليعبروا عن غضبهم واستعدادهم للتضحية.

وعوض أن تراعي الإدارة الإستعمارية شعورهم، وتدرك هدفهم في التعبير عن فرحتهم بتحقيق النصر على النازية والفاشية ركبت رأسها وضاعفت من الإرهاب، والقتل، وجندت ضدهم فرق اللفيف الأجنبي المرتزقة، والمشاة، السنيغاليين، والطابور المغربي، الذين بالغوا في التخريب، والتدمير، والقتل الجماعي للسكان، دون رحمة، ودون تمييز، وتعاون معهم المعمرون الأوروبيون في هذا الإرهاب الأحمر.

ولم تكتف بهذا، فاستقدمت اللواء السابع من الألزاس واللورين ليشارك في أعمال القتل والتدمير، وأذنت لسلاح الطيران بقنبلة واد المرسى وعموشة، وقالة، وخراطة، وغيرهما، كماقذفت الطرادات الفرنسية من البحر بعض هذه القرى وتم تدمير حوال 45 قرية، وبلغ مجموع عدد القتلى في هذا اليوم والأيام التالية من الجزائريين 45 ألف شخص، زيادة على آلاف الجرحى والمعطوبين والذين أعدموا بعد ذلك ورميت جثثهم في العراء بالمقابر ولم يقتل من الأوربيين خلال هذه الحوادث سوى 102 شخصا تقريبا(27).

وعلى إثر هذه الحوادث والمجازر المؤلمة أعلنت الإدارة الإستعمارية على حل الأحزاب السياسية، واعتقلت زعماءها، والقادة النقابيين، وملآت بهم السجون والمعتقلات.

وكان فرحات عباس في هذا اليوم كما حكى بنفسه هو والدكتورسعدان في قاعة الانتظار بالولاية العامة في الجزائر العاصمة ينتظران الإذن لمقابلة الوالي العام شاطينيو وتقديم التهاني له بمناسبة يوم النصر على النازية الألمانية وذلك باسم حركة أحباب البيان والحرية، وذلك مما يؤكد أن الداعي للمظاهرات هو حزب الشعب الجزائري وحده، فألقى عليهما القبض وسيقا إلى السجن للتحقيق معهما(28).

وحتى تغطي الحكومة الفرنسية مسؤوليتها عن هذه المجازر ألفت لجنة تحقيق أسندت رئاستها إلى الجنرال توبيير ولكن الجنرال دوفال الذي أشرف على تلك المجازر طلب من هذه اللجنة أن توقف تحقيقها قبل أن تمضي 48 ساعة على تأليفها وبداية عملها، بعد أن ثبت من التحقيقات الأولى، بأن المستوطنين الأوروبيين كانوا يعتقلون الناس ويعدمونهم بالجملة وعلى مرأى ومسمع من السلطات الإدارية التي كانت على ما يبدو تشجعهم على ذلك. والغريب في أمر هؤلاء المستوطنين الأوروبيين هو أنهم لم ينفعوا بالمجازر التي ارتكبوها، فطالبوا من نواب الهيئات المالية، وبعضهم من الجزائريين أن يتخذوا اجراءات أخرى صارمة، وطلبوا من السلطات أن تمدد من حالة الطواري، وتنشيء محاكم زجرية عسكرية للمحاكمات وتسلح المدنيين الأوروبيين في المناطق التي لم يصلها السلاح بعد، وتعدم كل الزعماء الجزائريين،وتأجيل تطبيق الإصلاحات المقررة بمقتضى مرسوم 7 مارس 1944.

كما طالبوا بعزل الوالي العام شاطينيو وتعويضه بوال آخر من مواليد أوروبي الجزائر، وتخويله سلطات واسعة ليضاعف من الإرهاب، والقتل والتشريد والتعذيب، باسبم "مقاومة الأخاطر التي تهدد سياسة فرنسا بالجزائر"(29).

إن هؤلاء المعمرين الأوروبيين بالجزائر مثلهم كمثل النعامة تماما فعندما كانت الحرب قائمة بكل أهوالها ومصائبها، اختفوا عن الساحة وتركوا الجزائريين يحاربون الجيوش النازية، والفاشية في الميدان ويواجهونها بأموالهم وسواعدهم وصدورهم، وعندما وضعت الحرب

أوزارها وانتهى خطرها عليهم خرجوا من مخابئهم ليرتكبوا تلك المجازر ضد من أحرزوا لهم النصر ودافعوا عن بلادهم وعلم ثورتهم بالدم.

إن مجازر يومي أول وثامن ماي 1945م سجلها الشعب الجزائري بدمائه، وشهدائه، وضحاياه، وستبقى رمزا لكفاحه وصبره وصموده على الشدائد، ولعل من أبرز نتائجها الإيجابية إيمان الزعماء الجزائريين بعدها بأن استقلال الجزائر الذي ضاع بالقوة، سوف لن يستعاد إلا بالقوة ولهذا شرعوا في الإعداد الجدي للثورة المسلحة الحاسمة.

الحركة الوطنية بعد الحرب العالمية الثانية إلى عام 1954م

الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري:

وبينما كان معظم زعماء الأحزاب الوطنية وراء الأسوار في السجون ظهر من جديد الدكتور ابن جلول وبعض أنصاره وعادوا إلى فكرة الدعوة لتطبيق سياسة الإدماج التي أصبحت منبوذة ولا تتلاءم مع الواقع الوطني ولم يقدر لمثل هذه الحركة أن تنجح لأن كل الناس أصبحوا يرفضونها رفضا باتا بعد أن رأوا بأعينهم وشاهدوا التطورات العالمية التي نتجت عن الحرب.

وبعد أن صادق المجلس التأسيس الفرنسي الأول على قانون مشروع العفو على المساجين أطلق سراح مصالي، وعباس، وغيرهما من الزعماء الوطنيين يوم 16 مارس 1946م فقام عباس ورفاقه بتأسيس: "حزب الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري". ووضعوا برنامجا للعمل لا يختلف كثيرا عن برنامج أحباب البيان والحرية وأصدروا جريدة الجمهورية الجزائرية للتعبير عن أهدافهم وأهداف حزبهم وكان لتغيير اسم جريدة المساواة إلى الجمهورية، دلالة خاصة على تغير آراء وإتجاهات عباس ورفاقه من فكرة المساواة بين الجزائريين والفرنسيين إلى فكرة إنشاء جمهورية جزائرية مستقلة.

ومع ذلك فإنهم مع زعماء حزب الشعب الذين يدعون باستمرار إلى تحقيق الاستقلال التام، وأوضحوا إتجاههم وحددوه في قولهم: "لانريد إدماجا ولا سيدا جديدا ولا انفصالا بل غايتنا هي إبراز شعب فتي يتكون تكوينا ديموقراطيا وإجتماعيا ويجهز في الميدان الصناعي والعملي وبدأت على تجديد ثقافته وأخلاقه، ويشترك مع دولة قوية وحرة وغياتنا هي إنشاء دولة تقود خطاها الديموقراطية الفرنسية، هذه هي الصورة التي كنا نحلم بها وهذا ما كانت تسعى إليه بالضبط حركتنا الرامية إلى بعث الجزائر". ،هكذا نري عباس فرحات ورفاقه رغم كل ما سبق ما يزالون يؤمنون بالارتباط مع فرنسا ويسعون من أجل تحقيق ذلك ولو بأسلوب متطور بعيد عن الفكرة الإدماج الكاملة التي كانوا يدعون لها قبل الحرب العالمية الثانية. ولذلك عندما أعلن قرار إعادة إنتخابات المجلس التشريعي الفرنسي الثقاني قرر حزب الاتحاد الديموقراطي الاشتراك فيها: وأحرز نجاحا باهرا وحصل

على أحد عشر مقعدا من ثلاثة عشر. ففاز في مقاطعة قسنطينة فرحات عباس، والهادي مصطفاوي، وساطور، والحاج سعيد، وكلهم محامون، وباي العقون وهوملاكي، وفاز في مقاطعة وهران الأستاذ عبد القادر محداد والدكتور أحمد فرنسيس، والأستاذ قادة أوثارن، وفاز في عمالة الجزائر الدكتور سعدان، وابن قداش.

وكان هذا النجاح حافزا لعباس ورفاقه أن يشنوا حملة واسعة ضد الإدماج ودعاته، ونشط نواب الحزب في العمل وحرروا مشروع دستور جديد للجزائر يقترح إنشاء جمهورية جزائرية وقدموه إلى البرلمان الفرنسي، ومن أهم ما يحتوي عليه هذا المشروع:

1 - إنشاء جمهورية جزائرية مستقلة استقلالا ذاتيا لها حكومتها الخاصة وعلمها الخاص تعترف بها الجمهورية الفرنسية.

2 - تدخل هذه الجمهورية عضوا في الاتحاد الفرنسي كدولة مشاركة وتكون العلاقات الخارجية والدفاع الوطني للدولتين معا تشرف عليهما سلطات الاتحاد وتشارك الجزائر في ممارسة تلك السلطات.

3 - تتمتع الجمهورية الجزائرية بالسيادة المطلقة على جميع القطر، وتشرف على جميع المرافق الداخلية ومنها الشرطة.

4 – يتمتـع كل فرنسي الجزائر بالجنسيـة الجزائرية وبجميع الحقوق التي للجزائريين،وبالمثل يتمتع جزائريو فرنسا بالجنسية الفرنسية وبجميع الحقوق التي للفرنسيين.

5 - ينتخب برلمان جزائري بالاقتـراح العام تكون له السلطـات التشريعيـة فقط أما السلطات التنفيذية فتوضع في يد رئيس الجمهورية الذي يساعده مجلس الوزراء.

6- يمثل فرنســا في الجزائــر ممثل عام تقبـل به حكومة الجزائــر ويتمتـع بصلاحيات استشارية فقط.

7 - تكون اللغتان العربية والفرنسية رسميتين معا في الجمهورية الجزائرية ويكون التعليم إجباريا بهما معا في كل مراحل التعليم التي تجعلها حكومة الجزائر في متناول الجميع.

وفي نفس الوقت الذي تقدم فيه حزب فرحات عباس بهذا المشروع كانت هناك ثلاثة مشاريع أخرى معدة لتقديمها إلى المجلس الوطني الفرنسي من طرف الحكومة الفرنسية والحزب الاشتراكي، والحزب الشيوعي، ولكن المجلس الوطني رفض تلك المشاريع كلها قبل أن يدرسها بسبب ضغط غلاة المعمرين ومديري الشركات والجمعيات الإستعمارية، وبذلك خاب أمل دعاة الاعتدال وسقط في أيدي عباس ورفاقه.

وفي اكتوبر 1946م صادق الشعب الفرنسي على دستور الجمهورية الرابعة الذي نص فيه على أن الجزائرجزء لا يتجزأ من فرنسا فكان ذلك خيبة أخرى للمعتدلين أيضا، وباتت فكرة الإدماج هي الرابحة نظريا خاصة وأن بند 82 من الدستور الفرنسي ينص على عدم تنويع المواطنين الفرنسيين بسبب اختلاف الأحوال الشخصية التي لن تكون أبدا السبب في حرمان أي مواطن من الحقوق والحريات التي تتعلق بالجنسية الفرنسية، وزيادة على هذا فإن الدستورالجديد أبقى على مبدإ القسمين في الإنتخابات: الدرجة الأولى، والدرجة الثانية والتساوي في النيابة بين المسلمين والفرنسيين، وذلك يعني تسوية عشرة ملايين مسلم بثمانمائة ألف أوروبي، وهو منطق فرنسا الحرة الديموقراطية ذات الرسالة التمدينية.

ورغم كل هذا فقد خاض الإتحاد الديمقراطي غمار الإنتخابات لمجلس الجمهورية وفاز بأربعة مقاعد من بين سبعة هم: الأستاذ مصطفاوي، والدكتور ابن خليل، عن عمالة قسنطينة، والدكتورسعدان، والأستاذ محداد، عن عمالة وهران. وعلى إثر ذلك ألفت اللجنة المركزية للاتحاد الديمقراطي وفدا من السادة فرحات عباس، والدكتور فرانسيس، وأحمد بومنجل، وجمام، وبعثته إلى باريس ليكون بجانب نواب الحزب في مجلس الجمهورية من أجل شرح وجهة نظر الحزب في موضوع مشكل الجزائر وأوضاعها.

وعندما قامت الجمهورية الرابعة على قديمها أدركت ضرورة تحقيق بعض الإصلاحات في الجزائر ولو كتعمية لطموح الجزائريين الذين تعذبوا من أجل فرنسا في الحرب، فعكفت الحكومة الفرنسية على وضع بعض الإصلاحات صادق عليها البرلمان الفرنسي يوم 20 سبتمبر 1947م وأطلق من ثم دستور 1947م. وما هو الحقيقة إلا إصلاحات هامشية لم ترض حتى جماعة المعتدلين من حزب عباس، فقدموا استقالتهم من مجلس الجمهورية احتجاجا عليها، وقد سبق الحديث عن هذا الدستور ووصف أهم ما كان يتضمنه في القسم الأول من هذه الدراسة(30).

حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية:

على إثر نشوب الحرب العالمية الثانية قامت السلطات الإستعمارية باعتقال كل زعماء الأحزاب السياسية والمنظمات الوطنية وعلى رأسهم زعماد حزب الشعب الذي أصبح منذ ذلك الحين يواصل نشاطه سريا ولقد تسببت تلك الاعتقالات الجماعية في تحول السجون والمعتقلات إلى أماكن للقاء والتعارف والتدارس، وتبادل الأفكار والآراء بين مختلف الأشخاص على اختلاف إتجاهاتهم ونزعاتهم السياسية وأوضاعهم الاجتماعية وكان حشدهم في السجون على تلك الحال من حماقات الإستعمار وجنوبه، وخيرا وبركة بالنسبة للحركة الوطنية.

وهكذا شاركت سياسة الزجر والتعذيب والإضطهاد الإستعماري في خلق وعي سياسي جماهيري نتج عنه انتشار فكرة الاستقلال الوطني بين مختلف طبقات الشعب في جميع أنحاء البلاد وفي أقصى مناطق الريف وذلك على عكس ما كان يرغب ويعمل ويخطط له الإستعمار.

وبينما كانت السجون والمحتشدات تنجب مثل هؤلاء الوطنيين المكافحين الواعين لمشاكل بلادهم وأواضاعها السيئة، كانت بعض الثانويات في حقل التعليم تنجب هي الأخرى شبابا واعيا ناهضا مؤمنا بوطنه وبحريته واستقلاله وكرامة شعبه، وعازما على غسل عار الإحتلال.

وخلال فترة الحرب التي ألغي فيها حزب الشعب قام جماعة من أتباعه خارج السجون بتسيير نشاطه في الخفاء ومواصلة العمل وكان من بين هؤلاء أحمد مزغنة، والحسين عسلة، والأمين الدباغين، ومقري حسين، وأحمد بودة، وطالب أحمد، وغيرهم، ربطوا صلاتهم السرية برفاقهم في السجون والمعتقلات حتي يحافظ الحزب على نهضته وحيويته وإتجاهه السليم.

وعندما نزلت قوات الحلفاء الانجليزية والأمريكية في الجزائر يوم 8 نوفمبر 1942م اتصل الدكتورالأمين الدباغين وحسين عسلة، بفرحات عبّاس من أجل القيام بعمل مشترك لصالح القضية الوطنية باعتبار أن تلك الفترة فرصة هامة يجب ألا تفوت أو تضيع دون أن تستغل في تحقيق شيء خاصة بعد أن نبذ عباس ورفاقه فكرة الإدماج وأصبحوا يؤمنون بفكرة تأسيس الجمهورية الجزائرية التي ما فتىء حزب الشعب يدعو اليها باستمرار ودون ملل.

وقد نتج عن هذه الاتصالات تكوين هيئة أحباب البيان والحرية التي سبق الحديث عنها: ثم حصلت أحداث 8 ماي المؤلمة وعاشت الجزائر أحداثا دامية رهيبة، وتيقن الشعب خلالها أن القضاء على الإستعمار والنظام الإستعماري في الجزائر لايتم ولن يتحقق إلا بالقوة فقط وهي فكرة حرب الشعب التي كان يومن بها ويسعى لتحقيقها، وأصبح يرى أن الاستعداد لمعركة السلاح أمر حتمي وضروري وإن تدريب المكافحين على ذلك يجب أن يشرع فيه دون تراخ أو تواني.

ورغم اقتناع عباس ورفاقه بهذا المبدأ واعترافهم بأهمية دعوة حزب الشعب التي تؤكد عدم الثقة في الفرنسيين، والحكومات الفرنسية التي تخضع دائما لرغبات المعمرين الأوروبيين، إلا أن طبيعة تكوينهم جعلتهم لا يحبذون العنف ويجتنبونه بمختلف الوسائل ولذلك اختلفوا مع قادة حزب الشعب وتحطمت هيئة أحباب البيان والحرية. فقام عباس بتأسيس حزب الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري، وأنشأ مصالي ورفاقه "حزب حركة الإنتصار للحريات الديموقراطية" خلفا لحزب الشعب وعلى أسسه ومبادئه وأهدافه، وسمحت الإدارة الإستعمارية بقيام الحزبين على أمل أن يدخلا في

صراع وجدال وخصام وتناحر بينهما فيزيد ذلك في عفونة الوضع وتبقى هي تتفرج من بعيد مرتاحة لا أحد يطالبها بالاصلاحات والاستقلال، أو ما يشبه ذلك لأن من يهمهم ذلك منشغلون في الكيد والدس ضد بعضهم البعض.

ذلك كان أمل السلطات الإستعمارية عندما سمحت وأذنت بقيام الحزبين غير أنها غفلت وغابت عنها أشياء كثيرة تعد في الخفاء فلم تكن تعرف أنه منذ نهاية الحرب والمكافحون من أتباع حزب الشعب يعتصمون بالجبال ويندربون على استعمال السلاح، وحرب العصابات والكمائن، ويعدون جيش المستقبل استعدادا لمعركة مقبلة بدئ في التخطيط لها، ستكون ذات طابع خاص وفريد لا تترك عندما تندلع أي مجال للتطاحن الحزبي والخصومات السياسية العقيمة، التي مل الشعب منها وأخذ ينبذها وينبذ عشاقها.

وعندما جرت الإنتخابات للجمعية التشريعية الفرنسية الأولى في اكتوبر 1946م رفض حزب حركة الإنتصار المشاركة فيها، كما قاطعها حزب عباس في حين شارك فيها ابن جلول وأنصاره، والشيوعيون والاشتراكيون، وفازت جماعة ابن جلول بسبعة مقاعد، والاشتراكيون بأربعة، والشيوعيون بمقعدين.

أما إنتخابات نوفمبر 1946 التي أجريت لإنتخاب أعضاء الجمعية التشريعية الثانية بعد أن حلت الأولى لرفضها مشروع الدستور الأول، فق دشارك فيها حزب حركة الإنتصار وامتنع حرب عباس باتفاق مع حركة الإنتصار حتى لا تتشتت الأصوات، وتوفر له فرص النجاح والفوز، بأغلبية المقاعد. ويقول فرحات عباس كذلك بأنه أراد أن يترك لقادة حركة الإنتصار الفرصة ليخوضوا تجربتهم كذلك، وهو يريد أن يبرز إفلاس مطالبهم حتى يدلل على سلامة إتجاهه هو وحركته، وتلك طبيعة الصراعات الحزبية.

ولما كانت فرص النجاح بالنسبة لحزب حركة الإنتصار أكيدة نظرا لوضوح إتجاهه الاستقلالي، ولتعمق أفكاره وأهدافه في أوساط الطبقات

الشعبية الكادحة والفلاحين، فقد رفضت قبول مرشحيه في مدينتي: وهران، وسطيف، وهم يكونون نصف الدوائر الإنتخابية في البلاد كلها ورفضت قبول ترشيح مصالي في مدينة الجزائر العاصمة ورغم ذلك فاز الحزب بخمسة مقاعد من خمسة عشر وهم: الأمين الدباغين، وجمال دردور، ومسعود بوقادون، ومحمد خيضر، وأحمد مزغنة(31).

وفي بدايةعام 1947، عقد حزب حركة الإنتصار مؤتمر الأول ودرس خلاله أوضاع البلاد وخطط وسائل الكفاح للمستقبل، وصادق في النهاية على مجموعة من القرارات تدعو كلها إلى تحقيق الاستقلال الوطني وإنهاء الإحتلال بأية وسيلة كانت ولو عن طريق العنف والقوة، من أجل ذلك اتخذ قرارا سريا بانشاء منظمة عسكرية يعهد اليها بتدبيب المناضلين على استعمال السلاح والإعدادا لمعركة مسلحة عنيفة في أسرع وقت.

كذلك قرر الحزب في هذا المؤتمر أن يشترك في الإنتخابات البلدية التي تقرر إجراؤها في اكتوبر 1947م حتى يكوت نشاطه موجودا في كل ميدان وحتى يستطيع أن يبلغ صوته، ويشرح أهدافه عن قرب إلى كل الأوساط وخاصة القاعدة الشعبية.

ورغم الضغط والتزيف الإستعماري فقد حقق الحزب نجاحا كبيرا وفاز في مائة وعشرة بلديات في أمهات المدن الجزائرية إلا التي لم يقدم فيها مرشحين لأن الإدارة الإستعمارية حالت دون ذلك بوسائلها الزجرية. وبعد هذه الإنتخابات عرضت على الجمعية الوطنية الفرنسية أربعة مشاريع أو مخططات لوضع دستور خاص للجزائر كما سبق. ولكن البرلمان لم يدرسه أصلا وصادق بدلا من ذلك يوم 20 سبتمبر 1947 على لائحة إصلاحات معينة دعيت فيما بعد بدستور 1947.

ورفض مندوبو حركة الإنتصار حضور جلسة المناقشات، كما قاطع مندبو حزب الاتحاد الديموقراطي حضور جلسة الإقتراع عليه في مجلس الشيوخ.

وبمقتضى هذا الدستورالصوري أعلن عن إجراء إنتخابات جديدة بالجزائر في شهر ابريل 1948م لإنتخاب المجلس الجزائري المنصوص عليه، فقرر قادة حركة الإنتصار الإشتراك فيها، وقدموا مرشحيهم ولكن ادموند نايجلان الوالي العام وبطل التزوير أمر السلطات الإستعمارية بأن تبطش بهم فألقت القبض على ثلاثة وثلاثين مرشحا من جملة خمسة وتسعين، قبل التصويت، ولقد عشت بنفسي جو هذه الإنتخابات وشاهدت الشرطة الفرنسية بمدينة عنابة تطارد مرشحي حركة الإنتصار وتفتش عليهم في كل حي، بحركات جنونية، وفي سبيل ذلك جندت كل كتائب الشرطة ومنعت الاجتماعات في الشوارع، وجعلت تراقب المارين في الطريق والجالسين في المقاهي حتى ليخيل للانسان أنه في حالة طوارئ. لم تقتنع الإدارة الإستعمارية بخلق هذا الجو الإرهابي الذي قصدت من ورائه تخويف الناس ومنعهم من إنتخاب من يريدون فعمدت إلى إرغامهم على انتخاب من تريد هي من عملائها وصنائعها. ومازلت اذكر جيدا كذلك في إحدى هذه الإنتخابات البلدية كيف قامت السلطات الإستعمارية بتزوير الإنتخابات في عدد من الدواوير التابعة لعمالة قسنطينة بأحواز سطيف ومجانة والتي تشتمل على عشرات القرى والعروش في منطقة القبائل الصغرى وبالضبط في دوار الماين التابع لبلدية مجانة. فبعد أن قام عملاؤها بالدعاية لصالح اذناب الإستعمار بكر الناس في الصباح إلى مكاتب الإنتخابات وإذا بالسلطات التي تتمثل في القياد (جمع قايد) ورجال الدرك، والشرطة، يفاجؤونهم بأن كل شيء قد تم وأن عليهم العودة إلى ديارهم، لأن السلطات الإستعمارية رشحت هي من تريد من عملائها وزكتهم وانتخبت هي عليهم باسم شعب المنطقة كلها، ودون علمه ورضاه. وذلك هو منطق الإستعمار خاصة في عهد نايجلان الاشتراكي الذي ضرب الرقم القياسي في تزوير الإنتخابات طول مدة ولايته على الجزائر من عام 1947م إلى عام 1952م، وفي أول جلسة للمجلس الجزائري المنتخب يوم 21ماي 1948م كان توزيع النواب المسلمين الجزائريين على الشكل التالي:

43 - نائبا من مرشحي الإدارة الإستعمارية.
9 - نواب من مرشحي حركة الإنتصار للحريات الديموقراطية.
8 - نواب من مرشحي الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري.

وأمام ضغط الإدارة الإستعمارية وكثرة الإرهاب والاضطهاد اضطر الحزب إلى عدم المشاركة في انتخابات فيفري 1951م لتجديد نصف أعضاء المجلس الجزائري ولكنه اشترك في إنتخابات 17 جوان 1951م التشريعية وخسر أربعة مقاعد كما خسر الإتحاد الديمقراطي مقعدا واحدا. ثم فقد الحزبان معا كل مقاعدهما في البرلمان الفرنسي، ومجلس الشيوخ في الإنتخابات التي جرت في نفس الشهر(32).

الجبهة المشتركة للدفاع واحترام الحرية:

ولقد كانت الإدارة الإستعمارية تهدف من وراء التزوير إلى تعميق الشقة بين الهيئات والأحزاب الوطنية، ومنع إقامة وحدة وطنية، حتى لا يقوى عليها الخطر وتشتد المقاومة ضدها، وأدرك ساسة الأحزاب ذلك خاصة وأن سنوات الأربعينات اشتد فيها الإرهاب الإستعماري بشكل فظيع وأصبح الشعب يتعرض للمزيد من التنكيل والتقتيل دون سبب إلا المبالغة في الإهانة ودوس قيم الإنسان الجزائري.

وازاء ذلك ساسة الأحزاب في تأليف جبهة قوية لتواجه ذلك التحدي الإستعماري بمثله، وبعد اتصالات ومشاورات عديدة بين مختلف الأحزاب حصل التقاء نسبي في وجهات النظر المختلفة وتم إنشاء هيئة: "الجبهة المشتركة للدفاع واحترام الحرية"، من حركة الإنتصار، والاتحاد الديموقراطي وجمعية العلماء، والشيوعيين. عقدت هذه الجبهة اجتماعها الأول يوم 5 اوت 1951م وحددت أهدافها فيما يلي:

1 - إلغاء نتائج الإنتخابات التشريعية المزورة التي جرت في جوان 1951.
2 - احترام حرية الإقتراع في إنتخابات الدرجتين.
3 - إحترام الحريات الأساسية للعقيدة، والفكر، والصحافة، والإجتماع.
4 – مقاومة الاضطهاد بجميع صوره وأشكاله.
5 - إطلاق سراح جميع المسجونين السياسيين.
6 - فصل الدين الإسلامي عن الدولة.

ولقد كان ممكنا لهذه الجبهة أن تؤدي خدمات جليلة للوطن وتدفع بالحركة الوطنية إلى الأمام خطوات موفقة وناجحة لو قدر لها أن تبقى وتدوم طويلا، ولكن للأسف سرعان ما انحلت وتشتت لأن الأحزاب التي كانت تتألف منها كانت ذات إتجاهات متنافرة متعارضة، لم تستطع أن توحد آراءها حول خط السير الذي يجب أن تتبعا معا للاختلاف التاكتيك ومحتوى العقيدة، نفسها فيما بينها، وخاصة بين حركة الإنتصار، والاتحاد الديموقراطي، والشيوعيين وكذلك سرعان ما انحلت بعد أن انسحبت منها هذه الهيآت(33).

اكتشاف أمر المنظمة الخاصة:

كان من بين المقررات السرية التي اتخذها مؤتمر حركة الإنتصار الأول عام 1947م إنشاء منظمة خاصة عسكرية تتولى تدريب المكافحين على الأعمال العسكرية والإعداد للخطوة القادمة التي قرر الحزب أن تكون عنيفة وفاصلة بعد أن تأكد أن الإستعمار لا يستجيب لمطالب الشعب إلا بالقوة والعنف، والثورة المسلحة وقد أطلق الحزب على هذه المنظمة اسم "المنظمة الخاصة".

وبمجرد أن صادق البرلمان الفرنسي على ما سمي بدستور 1947م باشر شباب الحزب بتشكيل هذه المنظمة وبعثها إلى الوجود وظلت تعمل في السر والخفاء التامين، تدرب المتطوعين، وتجمع السلاح، وتضع الخطط وتمكنت فعلا من تدريب عدد من الكهول، والشبان، على استعمال السلاح، وأجهزة الارسال، وضنع القنابل والأسلحة والخرائط وساعد في نشاط هذه المنظمة، المناضلون الذين اكتسبوا الخبرة خلا الحرب العالمية الثانية فسخروا خبرتهم لخدمة أهداف هذه المنظمة ومطامح وآمال شعبهم ووضعوا نصب أعينهم الأعداد الحرب عصابات طويلة الأمد ضد الإستعمار وأساليه وحتي تنجح هذه المنظمة في أعمالها وزعت مسؤوليتها على ثلاثة فروع من النشاطات هي:

1- قسم الاستخبارات والإتصالات وجمع المعلومات.
2- قسم المساعدة والتجهيز.
3- قسم الفدائيين والأعمال الفدائية.

ومنذ تأسيس هذه المنظمة أصبح حزب حركة الإنتصار، يواجه الإستعمار في جبهتين اثنتين: جبهة سرية قوامها نشاط المنظمة الخاصة العسكرية، وجبهة علنية تتمثل في مقاومة أساليب الإستعمار الإرهابية ضده وفي نشاطه الشرعي القانوني بإعتباره حزبا قانونيا وحتى يوفر الحزب الأموال الكافية لنشاط المنظمة الخاصة قام عدد من أعضائها في شهر اوت عام 19487م بمهاجمة البريد المركزي بمدينة وهران وأخذوا منه حوالي ثلاثة ملايين ونصف مليون فرنك قديم فتسربت أخبار المنظمة بسبب ذلك الحادث إلى الإدارة الإستعمارية وقامت بشن حملات تفتيش وإرهاب قاسية ضد الحزب واستعملت أقصى وسائل القمع والضغط ضد أعضائه بحثا عمن أسمتهم: (قطاع الطرق) فهدمت وخربت المنازل، وهتكت الأعراض وحرمات الأسر والعائلات وتتبعت أنصار الحزب في كل مكان وخاصة بالقبائل خلال شهر جويلية وأوت وسبتمبر، واكتبر، عام 1949م كذلك في جبال الأوراس وقسنطينة وغيرها وملآت السجون والمعتقلات بمناضلي الحزب وسلطت عليهم أقصى وسائل العنف والارهاب وقدمت أكثر من مائتين منهم إلى المحاكم الزجرية التي أصدرت عليهم هي الأخرى أحكاما قاسية بالسجن والغرامة والتشريد ونتيجة لموجة الإرهاب هذه اضطر الحزب إلى تغيير خططه وقيادته السرية بصورة مستمرة حتى لا تستطيع السلطات الإستعمارية اكتشافها مهما تستعمل من حيل، كذلك قررت قيادة الحزب إيقاف نشاط المنظمة حتي تمر تلك الموجة الإرهابية المريرة وتنتهي. على أن الذي كان الحزب يعمل جاهدا من أجل إخفائه على الإدارة الإستعمارية هو الذي حصل نتيجة لبعض أخطاء عفوية. ففي عام 1950م وبينما المنظمة الخاصة العسكرية تستعد لخوض معركة تجريبية إذا بالسلطات الإستعمارية تكتشف أمرها وتصل إلى السر الذي كانت تبحث عنه لمدة سنوات، وذلك عن طريق الصدفة فقط بمدينة تبسة. ذلك أن جماعة من جنود المنظمة كانوا يطاردون في مدينة تبسة أحد عملاء الإدارة الإستعمارية الذي تعرف على سر منظمتهم بواسطة صداقاته لبعض أفرادها، والميول الوطنية التي يظهرها لهم واستعداده لخدمة أهدافهم التي لها صلة بالناحية الإدارية لماله من النفود بسبب كونه خبيرا، غير أن المنظمة سرعان ما اكتشفت أنه يسعى فقط للاطاع على أسرارها وتسليمها إلى المستعمرين، ولذلك طارده أفرادها واختطفوه في سيارة خاصة ولكن الشرطة

الإستعمارية تفطنت للحادث وجرت وراء السيارة حتى احتجزتها واحتجزت من فيها وعرفت على الفورالسر فنظمت حملة اعتقالات واسعة في جميع أنحاد القطر شملت أكثر من ألف شخص كلهم مناضلون في حركة الإنتصار واعضاء المنظمة ولكنها لم تستطع أن تكتشف شبكة المنظمة في بلاد القبائل، ولذلك بقي نظامها وجهازها سالما حتي قامت الثورة في أول نوفمبر 1954م(34).

وقد قدمت السلطات الإستعمارية المعتقلين في هذه الحادثة إلى المحاكم التي أصدرت عليهم في نوفمبر 1951م أحكاما قاسية بالسجن من عامين إلى مدى العمر مع الأشغال الشاقة والغرامات الفادحة، وبعد مدة استطاع ستة من هؤلاء المساجين الفرار من السجن بعنابة والبليدة قبل صدور الأحكام عليهم وهم: يوسف زيروت، ومصطفى بن عودة، من سجن عنابة، وبكوش، وبركات، وعلي محساس، وأحمد بن بلة، من سجن البليدة.

بداية الخلاف بين زعماء حركة الإنتصار:

على إثر انكشاف المنظمة الخاصة العسكرية وتعرض الحزب لتلك الأعمال العنيفة والإرهاب الأحمر الشامل قررت اللجنة المركزية حل المنظمة السرية ما دامت الظروف لا تسمح بمباشرة أعمالها وأوصت بأن تعود إلى عملها من جديد قبل بضعة أشهر فقط من بدء الحركة الفعلية، وكان لهذا الإجراء ردود فعل سيئة، وشعور بالجفاء بين زعيم الحزب مصالي، وبين الشبان الذين بذلوا الكثير في سبيل إعداد ذلك الجيش من المدربين وتلك الخطط الوسائل، التي كان مقررا بعثها في تحضيرها، كما كان ذلك سببا في تأجيل معركة التحرير التي كان مقررا بعثها في تلك الفترة.

وكانت سياسة الحركات الإنتخابية إحدى مواضيع الخلاف كذلك بين قادة حركة الإنتصار وقاعدتها، فقد دأب الحزب منذ تكوينه على المشاركة في الإنتخابات البلدية والتشريعية، في حين كان يواصل نشاطه الشرعي ويطالب بالاستقلال. ورأى المناضلون الشبان من أعضاء الحزب أن اشتراك حزبهم في المجالس الفرنسية التشريعية خيانة ومضيعة للوقت، في

حين كان الكهول والمتقدمون في السن منهم يرون عكس ذلك مادامت هناك مكاسب وطنية ولو بسيطة وقصيرة المدى.

وفي عام 1952م نقلت الحكومة الفرنسية مصالي الحاج نهائيا من الجزائر وحددت إقامته الجبرية في فرنسا وتسبب بعده عن الجزائر في اتساع شقة الخلاف بينه وبين الأعضاء الشبان في اللجنة المركزية.

وفي شهر ابريل عام 1953م عقدت حركة الإنتصار مؤتمرها الثاني الذي ظهرت فيه وتجلت بوضوح، الخلافات الحادة الجذرية حول التنظيم والعقيدة والايديولوجية، بين مصالي واللجنة المركزية، فقد دعت اللجنة إلى تحديد العقيدة السياسية للحزب في الداخل وفي الخارج. وطلبت بنبذ الزعامة الفردية، والسعي بجد للإعداد لمراحل الكفاح المسلح من أجل تحقيق الاستقلال الوطني الذي لا يتحقق إلا بالثورة المسلحة.

والحقيقة أن الخلاف الذي ظهر بين مجموعة مصالي، واللجنة المركزية كان خلافا بين جيلين يختلفان في الطبيعة، والتكوين، والإتجاه، وإن تقاربت أفكارهما، فمصالي كان يعتقد ويرى نتيجة لقدمه وأسبقيته في الحركة أن لا حق لأحد في أن يعارضه أو يشاركه في الرأي، ويريد أن يفرض سلطته الشخصية على الحزب ويتصرف في مقرراته ما يشاء ويهوى، ويسيره وفق ما يعن له.

اما اللجنة المركزية فقد وضعت نصب أعينها تدعيم الحزب بدم جديد وفرض الزعامة الجماعية ونبذ الشخصية الفردية وتحقيق الديموقراية داخل إطارات الحزب ضمانا لإتجاهه السليم وعدم انحرافه، لقد بدأت الازمة السياسية داخل حزب حركة الإنتصار في أواسط عام 1953م وبقيت تهدد كيانه لمدة عام كامل تقريبا حتى انتهت بانقسامه وكان ذلك من بين العوامل التي عجلت بقيام الثورة المسلحة في نوفمبر عام 1954م.

ففي يوم 3 سبتمبر 1953م طلب مصالي من اللجنة المركزية أن تخوله سلطات مطلقة بحجة أن الحزب حاد عن خطته الأصلية وجنح إلى

سلوك سياسة نعتها بأنها تهدف إلى تحقيق الإصلاح في ظل الأوضاع القائمة، ولم يكتف بهذا

فأعلن في ذلك الطلب نزع ثقته من الكاتب العام للحزب الحسين الأحول، على الرغم من أنه لم يمض على تعيينه في ذلك المنصب وعلى تكوين اللجنة المركزية نفسها أكثر من شهرين اثنين وكانت اللجنة المركزية تستعد لعقد اجتماعها الأول بعد تكوينها ,عندما فوجئت بهذا الطلب الغريب من زعيم الحزب، فبحثته ودرست الجوانب التي دفعت مصالي إلى اتخاذه، وقررت بالإجماع أن توجه نداء اليه تناشده فيها تحكيم العقل ومصالح الحزب والبلاد معا، والمصلحة العامة والتراجع عن تلك المطالب التي تتنافى مع ظروف الحزب والبلاد معا، وحمل إليه النداء وفد خاص من اللجنة وحاول أن يقنعه ولكنه رفض وصمم على ضرورة الاستجابة لمطالبه.

وفي أول جانفي 1954م اجتمعت اللجنة المركزية مرة ثانية وتقدم لها مصالي بتقرير جديد يتضمن اتهامات أخرى جديدة وخطيرة، وأعلن هذه المرة عن سحب ثقته من الكاتب العام اللجنة المركزية كانت تري أن النفوذ الشخصي يجب إلا يترك له أي مجال في حزب ثوري، وأن الظروف الخاصة التي تمر بها البلاد ويجتازها الحزب لا ستمح بذلك أبدا، ولكنها مع ذلك قررت أن تقترح على مصالي حسما للنزاع والخصام، وتفاديا لتفرقة طلائع القوى الثورية التي ينتظر منها الشعب آمالا كبارا، أن يدعو الحزب لموتمر وطني عام فوق العادة يبحث المشكلة وتكون قراراته نهائية وملزمة لكل طرف وذهب وفد من خمسة أشخاص ليبلغه هذا الاقتراح، ولكنه رفض حتى مقابلتهم وأخذ يعمل بمساعدة مزغنة، ومرباح، علي تأليب أعضاء الحزب على اللجنة المركزي ويدعوهم إلى التمرد عليها بواسطة نداءات ومنشورات، وبات الأمر خطيرا للغاية فاجتمعت اللجنة المركزية يومي 27 و28 مارس 1954م وقررت تجنبا للانقسام وتطوير الأزمة إلى مستوى القاعدة، أن تخول مصالي بعض سلطاته التي كانت من اختصاصاتها على أمل أن يوافق على التحضير للمؤتمر الذي يكون من حقه وحده البت في هذا المشكل وغيره.

غير أن مصالي استمر في موقفه وتجاهل كل هذه الإقتراحات والتنازلات من طرف اللجنة المركزية وقام وحده بإنشاء هيئة مؤقتة أسند إدارتها إلى مزغنة، ومرباح، وكلفهما بالتحضير للمؤتمر حسبما يريد هو للبت في الأمور العادية، وأعلن هو في نداء عام وجهه إلى أعضاء الحزب من اوائ شهر ابريل 1954م أنه لن يتم انعقاد المؤتمر إلا بعد الانتهاء من عملية تطهير الحزب من يسميهم هو "بالمشوشين والمشاغبين" أما اللجنة المركزية فقد قامت قبل ذلك في شهر مارس بسحب كل السلطات التي كانت قد خولتها له والتي كان يتمتع بها قبل ذلك، وقررت أن تدعو إلى اجتماع وطني عام يقوم بالتنظيم والإعداد للمؤتمر. ولما كان مصالي مصرا على تشتيت وحدة الحزب وتقسيمه، فقد أسرع إلى تموينه هيئة انفصالية عقدت شبه موتمر في بلجيكا ايام 13 و14 و15 جويلية 1953 ونعتت هذا الاجتماع باسم: (موتمر فوق العادة) وقررت فيه فصل اللجنة المركزية عن الحزب وانشأت جريدة "الجزائر الحرة" التي كان يوجهها مرباح، ومزغنة، والقاضي بلهادي.

وعند ذلك قامت اللجنة المركزية هي الأخرى بالدعوة لمؤتمر عام وطني انعقد بمدينة الجزائر من يوم 3 إلى 16 اوت 1954م وكان من القرارات التي اتخذها.

- رفض اتهامات مصالي للحزب بالانحراف عن مبادئه وخططه الأولى.
- التمسك بالسياسة التي وضعها وخططها المؤتمر الثاني للحزب.
- إعفاء مصالي، ومزغنة، ومرباح، من جميع المهام التي أوكلها الحزب إليهم.
- عدم الاعتراف بالهيئة الانفصالية التي عقدت اجتماعا في بلجيكا، وأضفت على نفسها صفة موتمر فوق العادة، لأن مصالي لم يعد له الحق في عقد المؤتمرات باسم الحزب.

وعلي إثر هذا المؤتمر انشأت اللجنة المركزية جريدة اسبوعية باسم الأمة الجزائرية، وأخذت هي، والجزائر الحرة، تتبادلان السباب والتهم وتتخاصمان وتتسابقان على تقسيم وتوزيع تركة الحزب من فروع وأموال ومكافحين وأصبح الوضع حقا خطيرا للغاية وصار الحزب الذي كان

الشعب يعلق عليه آمالا كبيرة لتحريره من ربقة الإستعمار، منقسما على نفسه يدور في حلقة مفرغة(35).

فكيف العمل اذن؟ وما هوالمخرج من هذا المأزق الخطير. هنا تأتي قصة تلك الأسطورة الرائعة والملحمة التاريخية الخالدة، قصة تلك الثورة الفذة، ثورة أول نوفمبر عام 1954م التي وضعت حدا لذلك الخصام والعفن والانقسام المرير الذي كاد أن يضيع جهود أكثر من ثلاثين عاما من الكفاح والجهاد السياسي الشاق الطويل.

أجل: هنا تأتي قصة أولئك الثوريين الحقيقين الذين كتبوا بدمائهم أعظم ملحمة في تاريخ العالم الحديث وخلدوا تاريخعم وتاريخ بلادهم الجزائر بأسمي وأعظم ما في الفداء والتضحية من روعة وقداسة وجلال.

المصادر والمراجع

مراجع البحث

أ - العربية:

- بوعزيز (يحي):

أ - الأمير عبد القادر رائد الكفاح الجزائري ط3 (تونس 1983م) ص 366.
ب- ثورة 1871م دور عائلتي المقراني والحداد (الجزائر 1978) ص471.
ج - ثورات الجزائر في القرنين التاسع والعشر والعشرين (الجزائر قسنطينة 1980) ص550.
د - كفاح الجزائر من خلال الوثائق (مخطوط تحت الطبع)
هـ - الجديد في علاقات الأمير عبد القادر مع اسبانيا وحكامها العسكريين بمليلية (الجزائر قسنطينة 1982م) 104 + 27ص.

- التميمي (د. عبد الجليل): بحوث ووثائق التاريخ المغربي (تونس - 1972م) 358 ص.

- جوليان (شارل أندري): شمال إفريقيا تسير: القومية الإسلامية والسيادة الفرنسية: ترجمة سليم (المنجي) ورفقائه (تونس 1967م) 486 ص.

- رابح (تركي): الشيخ عبد الحميد ابن باديس. فلسفة وجهوده في التربية والتعليم 1900 - 1940 (الجزائر 1969) 384 ص.

- زوزو (عبد الحميد): دور المهاجرين الجزائريين بفرنسا في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين 1919 - 1939 (الجزائر بدون تاريخ) 270 ص.

- سعد الله (د. أبو القاسم):

أ - الحركة الوطنية الجزائرية (1900 - 1930) (بيروت 1969) 556 ص.
ب - الحركة الوطنية الجزائرية 1930 - 1945م (القاهرة 1975) 235 ص.
ج - تاريخ الجزائر الحديث بداية الاحتلال (القاهرة 1970) 192ص.

- بن عد الكريم (محمد): حمدان بن عثمان خوجة الجزائري ومذكراته (بيروت - دار الثقافة) 1972 255 ص.

- بن عثمان خوجة (حمدان): المرآة تقديم وتعريب وتحقيق الزبيري (محمد العربي): (الجزائر ط2 - 1982م) 310 ص.

- فرحات (عباس): الجزائر وثورتها ليل الاستعمار نقله إلى العربية رحال أبو بكر) (المحمدية – مطبعة فضالة بالمغرب الأقصى بدون تاريخ) 283 ص.

- المدني (أحمد توفيق):

أ - كتاب الجزائر (الجزائر ط2- 1963) 382 ص.

ب - حياة كفاح ج2 (الجزائر 1977) 435 ص.

-ABBAS (FERHAT):

A- De la colonie vers la province le jeune Algerien (le jeune pratique-1931) 152 p.

B- Pourquoi nous avons cree l Union Populaire Algerienne (Alger-1938.

C - Regards sur le present et l'avenir d'Algerie, et notre combat contre la colonisation pour l'avenir d'une democratie veritable en Algerie (Alger-1949)32 p.

D -Le regime colonial est begation de la justice et de la civilisation MM. CIOSI et NAEGLEN des fraudes electorales et fossoyeurs du statut de l'Algerie (Alger S.D) 40 p.

E– J'accuse l'Europe (Alger-1944

F - De manifeste à la Republique (Alger S.D) 49 P.

G - Guerre et revolution d'Algerie. I. La nuit coloniale. (Paris-Julliad-1962) 233 p

H - Quand l'Algerie s insurge1954-1962 un anti colonisation temoigne DANIEL GUERIN (choix la pensee sauvage1979)189 p.

I -Autopsie d une guerre III. L' Aurore (Paris-Ed garnier1980.

-AGERON (CHARLES ROBERT):

A - Les Algeriens Musulmans et la France 1871-1919. (Paris-P.U.F . 1968)2 Vols 1283 p.

B - Histoire de l'Algerie contemporaine de l'insurrection de1871 au declenchement de la guerre de liberaton 1954 (Paris-P.U.F.1979) Tome II 643 p.

C – L' Algerie algerienne de Napoleon III a de GAULLE. (Paris-SINDABAD 1980) 254 P.

-CARLIER (JEAN LOUIS): La premiere etoile nord africaine (1926-1927) In R.A.S.J.E.R. (1972) n4 pp. 907-966.

-COLLET (CLAUDE)-JEAN (ROBERT HENRI): Le mouvement national algeriann textes1912-1954.2 Ed,(Alger-OPU.1981)343 p.

- COURRIERE (YVES0, La guerre I Les fils dela toussaint. (Paris-FAYARD-1968)483 p.

- CERVAUX (PAUL-DOMINIQUE): YVES CHATAIGNEAU Fossoyeur general de l' Algerie (Alger1949-1950)236 p. ILLU.

- DESPARMET (J): Contribution a lhistoire contemporaine de l Algerie. La Politique des Oulemas algeriens (1911-1937) Ibn Bull del Afrique francaise. (1937)pp.352-358.

-DU CHEMAIN (JACQUE C.): Histoire du F.L.N (Paris-1962)333 p.

-GARROT (HENRI): Histoire generale de l'Algerie (Paris-1910)1189 p.

-GAUTIER (EMILLE): Un siele de olonisation (F. ALCAN-1930)355 p.

-HARBI (MOHAMED): Aux Origines du Front de Liberation Nationale la SCISSION du PPA. MTLD. contribution a l histoire du populisme revolution en Algerie (Paris-1975)313 p.

-JULIEN (CHARLES ANDRE):

A - L Afrique du Nord en marche nationalismes musulmans et souveraintes francaise (Paris-JULLIARD-1952)417 p.3eme Ed. (P.U.F.1972) 439 p.

B - Histoire de l Algerie contemporaine I. La conquete et les Debuts de la colonisation1827-1871 (Paris P.U.F.1964)636 p.

C - Histoire de l'Afrique blanche des origines a 1954 (Paris-P.U..1966)128 p.

D - LEON BLUM et les pays d outre mer coloque sur LEON BLUM (CF. SUFRA) pp. 377-390.

- KADDACHE (MAHFOUD): Histoire du nationalisme algerien 1919-1951 (Alger SNED-1980) 2 Tomes 1113 p.

- LACOSTE (ABBE GABRIEL): L Algerie et le projet Viollette (ORAN-IMP.F. FLAZA S.D. 1937) 155 p.

- LEONARD (ROGER): Quatre ans en Algerie (Alger-1955) 154 p.

-MARTIN (CLAUDE): Histoire de l Algerie francaise 1830-1962 (Paris-1963) 510 p.

-MATHLOUTHI (SALAH): Le messalisme Itineraire politique et ideologique 1962-1939.These de3eme Cycle (Paris-VW-1974) 287 p.

-MIMOUNI (A) Manifeste algerien dans la presse francaise, metropole et Algerie (Alger-S.D. 1949-1950) 128 p.

-NAEGELEN M.E:.

A - Mission em Algerie (Paris la font-1955) 347 p.

B - Une route plus large que longue (Paris la font - 1964) 348 p.

-NOUSCHI (ANDRE:

A - Enquete surle niveau de vie des populations rurales constantinoise de la conquete jusqu en 1919. Essai d histoire economique et sociale (Paris - P.U.F. 1961) LXXIV 768 p.

B - La naissane du nationalisme algerien 1914-1954. (Ed. de minuit-Paris-1962) 164 p.

- OUZEGANE (AMAR): LE Mieur combat (Paris 1962) 309 p.

- PAILLAT (CLAUDE): Dossier secret de l Algerie, 2eme, 1954-1958 (Paris-1962) 545 p.

- PELLEGRIN (HENRI): Le statut de l Algerie- (Alger 1951) 236 p.

- PEY ROUTHON (MARCEL): Histoire generale du maghreb, Maroc Algerie, Tunisie, des origines a nos jours (Paris 1966) 284 p.

- PIQUET (VICTOR): L Algerie francaise, un siecle de colonisation 1830-1930 (Paris - 1930) 413 p

-ROSSIGNOL (P): Les partis politiques musulmans. Algerie de leur origine au 1er novembre 1954. These droit (Paris 1962) 306 p. dactylo.

-SARRASSIN (PAUL EMILE:

A - La crise Algerienne (Ed. du CERF 1949) 248 p.

B - Position des partis politiques musulmans en Algerie avant les elections du 10 novembre 1946 in terre d Afrique n 33 (novembre 1946) pp. 2670268

- SAVARY (ALAIN): Nationalisme Algerien et grandeur francaise (PAris1959) 224 p.

-SIVAN (EMMANUEL): Communisme et nationalisme en Algerie 1920-1962 (Paris-1976)262 p.

VALLET (EUGENE) :

A - Un drame algerien, la verite sur les emeutes de mai 1945 (Paris-1948)191 p.

B - Les evenement de constantine (5 aout 1934) Quelques documents (Alger- Baconnier S.D.) 55 p.

-VIARD (PAUL EMILE): Les droits politiques des indigenes d Algerie (recueil, Sirey - 1937) 223 p.

VIOLLETTE (MAURICE):

A - La situation de l Algerie un l Afrique francaise (1926) pp. 335- 339 et 537-542 (1927) pp. 141-145.

B - L Algerie vivra-t-elle (Alcan)-1931) 498 p.

-VROLIK (F): Memoire sur l' evolution de la jeunesse musulmane D' Algerie de 1930 a 1937) 148 p.

-WISNER (SYLVAIN): L A lgerie dans l' impasse (Spartacus 1949-1950). 160 p.

فهرس موضوعات الكتاب

القسم الأول

القسم الثاني
المقاومة السياسة

أنجز طبعه على مطابع
ديوان المطبوعات الجامعية
الساحة المركزية - بن عكنون
الجزائر

هذا الكتاب

من قراءة عنوانه:

" سياسة التسلط الاستعماري، والحركة الوطنية الجزائرية 1830- 1954 "

يمكن للقارئ من الوهلة الأولى تحديد موضوعه، أن المؤلف الأستاذ يحيى بوعزيز قد عالج موضوعين اثنين:

الموضوع الأول، ماهي السياسة التي اتبعها المحتل الفرنسي في الجزائر بعد احتلالها ؟ وما هي الوسائل التي طبقها لفرض سيطرته المطلقة؟ والهيمنة على الجزائر أرضا وشعبا؟ بدءا من سن القوانين الجائرة الظالمة، واغتصاب الأراضي لتمليك الوافدين المستوطنين... وانتهاء بسياسة التجهيل ومحاولة القضاء على اللغة العربية والدين الإسلامي.

الموضوع الثاني، ماهو رد الفعل الوطني الجزائري، على هذا الفعل الفرنسي الاستعماري؟ وما هي أشكال رد الفعل هذا؟ التي عبر بها الشعب الجزائري عبر المقاومات العديدة؟ طيلة الفترة الاستعمارية؟ وما هي أشكال الحركات السياسية الوطنية؟ وما هي مطالبها؟ وكيف انتهى بها الأمر لقناعة مفادها: أن العمل السياسي لاقيمة له إذا لم يتوج بعمل عسكري يتناسب مع قوة الهجمة الاستعمارية.... وهكذا اندلعت ثورة أول نوفمبر 1954 ... وتحررت الجزائر.



www.opu-dz.com



Edition: 1396